أطلس معهد ترومان

خرائط الصراع اليهوديّ العربيّ

شاؤول أريئيلي

الصّراع الإسرائيليّ العربيّ الفلسطينيّ مستمرّ منذ أكثر من قرن ويبدو أنّه سيستمرّ بإشغال بال الشّعبين اللّذين يعيشان في هذه البلاد لسنوات طويلة. يصف الأطلس الّذي أمامكم بإيجاز ووضوح تجسيدات الصّراع بمختلف جوانبه لا سيّما من منظور الأرض والحدود والمنظور الدّيموغرافيّ والسّياسيّ منذ بدايته مع موجات الهجرة الأولى وحتّى يومنا هذا.

يتضمّن هذا الأطلس عشرات الخرائط الملوّنة والغنيّة بالمعلومات الّتي تعرض بطريقة بيانيّة حادّة وواضحة تطوّر مختلف مراحل الصّراع والنّصوص القصيرة المرافقة لها الّتي تمنح الخرائط العمق والسّياق التّاريخيّ الموثوق والمُثري.

الأطلس مخصصّ لكلّ من يهتمّ أو يتعامل مع تاريخ الصّراع ويبحث عن أداة فعّالة للعمل والدّراسة. وهو من تأليف د. شاؤول أريئيلي أحد الخبراء الإسرائيليّين الرّائدين في تاريخ حدود إسرائيل وتطوّر الصّراع في الشّرق الأوسط.

معهد هاري س. ترومان لتعزيز السّلام في الجامعة العبريّة في القدس

في حفل وضع حجر الأساس للمعهد في تمّوز 1966 أعلن أنّ المعهد سيكون "مركزًا للدّراسات المكرّسة لإرساء السّلام - الدّراسات الّتي ستساهم بشكل كبير كما هو مأمول في تشكيل الانسجام الدّوليّ وتعزيز التّعاون بين الشّعوب والدّول في جميع أنحاء العالم". منذ ذلك الحين عمل المعهد ويعمل على تعزيز المجال البحثيّ وتشجيع النّشاط الجماهيريّ وإنشاء منبر للحوار واللّقاء حول موضوع السّلام وحلّ النّزاعات. يركّز المعهد بجوهره على الصّراع العربيّ اليهوديّ في القدس والشّرق الأوسط ولكنّ معهد ترومان يشجّع أيضًا الأبحاث حول القضايا الأساسيّة في مناطق الصّراع الأخرى حول العالم.

ISBN 978-965-92881-2-0
מסת"ב 0-2-92881-965-978 ISBN

המכון למחקר ע"ש הרי ס. טרומן למען קידום השלום
The Harry S.Truman Research Institute for the Advancement of Peace
معهد الأبحاث على اسم هاري س. ترومان لدعم السلام

أطلس معهد ترومان
خرائط الصراع اليهوديّ العربيّ
شاؤول أريئيلي

أطلس معهد ترومان
خرائط الصراع اليهوديّ العربيّ
شاؤول أريئيلي

أطلس معهد ترومان

خرائط الصراع اليهوديّ العربيّ

شاؤول أريئيلي

המכון למחקר ע"ש הרי ס. טרומן לקידום השלום
The Harry S.Truman Research Institute
for the Advancement of Peace
معهد الأبحاث على اسم هاري س. ترومان لدعم السلام

أطلس معهد ترومان

خرائط الصراع اليهوديّ العربيّ

شاؤول أريئيلي

نشره معهد ترومان

המכון למחקר ע"ש הרי ס. טרומן למען קידום השלום
The Harry S.Truman Research Institute
for the Advancement of Peace
معهد الأبحاث على اسم هاري س. ترومان لدعم السلام

لخرائط الصّراع اليهوديّ العربيّ

شاؤول أريئيلي

Shaul Arieli

Truman Institute Atlas

نامورت دهعم سلطأ

© © 2020 جميع الحقوق محفوظة
شاؤول أريئيلي ومعهد ترومان
جبل المشارف، الجامعة العبرية القدس

تصميم وتنفيذ الخرائط: ريشف موريا
تحرير: مولي ميلتسر ودورون سقال
الترجمة العربيّة: نواف عثامنة
تدقيق اللغة العربيّة: حنين يعقوب

لا يجوز استنساخ أو نسخ أو تسجيل أو تخزين في قاعدة بيانات
أو بث أو استقبال بأية وسيلة كانت إلكترونية أو بصرية
أو آلية أو غيرها أي جزء من مواد هذا الكتاب.
ويحظر أي استخدام تجاري أيًا كانت طبيعته لمواد هذا الكتاب
إطلاقًا دون إذن صريح ومكتوب من الناشر.

تصميم الغلاف: سيغاليت بيكسنشفن

انتاج الطباعة: سبيدجن ش م ا

ISBN 978-965-92881-2-0

מסת"ב 0-2-92881-965-978 ISBN

נדפס בישראל 2020 Printed in Israel

المحتويات

مكان للجميع - بروفيسور ڤيرد ڤينيتسكي سروسي 7
مقدمة 9

خرائط الصراع اليهوديّ العربيّ 10
رسالة مكماهون للحسين، 24 تشرين الأول 1915 12
اتفاقية سايكس - بيكو، 16 أيار 1916 14
وعد بلفور، 2 تشرين الثاني 1917 16
اقتراح الحركة الصهيونية لحدود أرض إسرائيل، 3 شباط 18
مؤتمر سان ريمو، 19 – 26 نيسان 1920 20
فلسطين/أرض إسرائيل 1922 - 1923 22
لجنة بيل، 7 تموز 1937 24
خطة الأمم المتحدة للتقسيم (القرار 181)، 29 تشرين الثاني 1947 26
خطوط الهدنة، شباط - تموز، 1949 28
مناطق خاصة في اتفاقيات الهدنة، 1949 - 1950 30
خطوط الحدود في القدس، 1948 - 1949 32
العدوان الثلاثي (حرب السويس)، 29 تشرين الأول – 5 تشرين الثاني 1956 34
حرب حزيران (الأيام الستة)، 5 - 10 حزيران 1967 36
القدس من 1948 وحتى بعد 1967 38
الحدود الإسرائيلية السورية بعد 1967 40
الاتفاقيات بين إسرائيل ومصر، 1967 - 1985 42
اتفاقية السلام الإسرائيلية الأردنية، 26 تشرين الأول 1994 44
"اتفاقية أوسلو": إعلان المبادئ والاتفاقيات المرحلية، 1993 - 1999 46
الحدود الإسرائيلية اللبنانية، 1923 - 2000 48
مؤتمر كامب ديفيد، 11 - 25 تموز 2000 50
مؤتمر طابا، 21 - 27 كانون الثاني 2001 54
مبادرة جنيف ، 13 تشرين الأول 2003 58
منطقة التماس والعائق الأمني، 2002 - 2007 60
خطة الانفصال، 15 آب - 11 أيلول 2005 62
مؤتمر أنابوليس، 2007 - 2008 64
خطة الرئيس ترامب للسلام، 28 كانون الثاني 2020 72
الحدود الإسرائيلية الفلسطينية، مقترح لحدود مثلى 76
كلمة شكر 78
المراجع 79

مكان للجميع

أطلس معهد ترومان

لخرائط الصّراع اليهوديّ العربيّ

ثمّة مكان محفوظ لهاري ترومان في التّاريخ الإسرائيليّ. كان ترومان رئيسًا للولايات المتّحدة في العام 1948 عندما أعلن دافيد بن غوريون عن قيام دولة إسرائيل وكان أوّل زعيم عالميّ يعترف بحقّ إسرائيل بالاستقلال. وبعد عشرين سنة أقام أصدقاء الجامعة العبريّة في الولايات المتّحدة بمباركة من ترومان معهدًا على اسمه لتعزيز السّلام بواسطة البحوث والعمل الاجتماعيّ. يقع معهد ترومان على جبل المشارف في القدس يطلّ من موقعه على الصّراع.

يعتمد المعهد منذ يومه الأوّل على ركيزتين: الأولى هي البحوث حيث يسعى إلى فهم كيفيّة تعزيز السّلام وحلّ الصّراعات بين الدّول والمجتمعات والحضارات والقبائل والأفراد. أما الركيزة الثّانية فهي تعتمد على الرّغبة في تعزيز السّلام والجمع بين الصّقور المتصارعة وتشجيع الحوار والبحث عن المشترك والسّعي لإيجاد الحلول العمليّة بشكل خاصّ. الجسر الّذي يربط بين الرّكيزتين هو الدّمج بين العلم والعمل وبين الأسئلة البحثيّة والمشاكل الميدانيّة وبين المعرفة والحياة. من هذا المنطق يسعى المعهد إلى منح "أطلس معهد ترومان – خرائط الصّراع اليهوديّ - العربيّ" للخطاب العامّ والمساهمة به.

كلّ حلّ للصّراع يبدأ بمعرفة المنطقة الّتي يتصارع الطّرفان عليها. ثمّة طرق مختلفة لعرض المساحة الصّغيرة نفسها من الأرض، جوهر الصّراع اليهوديّ العربيّ المتواصل والدّامي. إخترنا هنا رواية الصّراع عن طريق سلسلة من الخرائط بأكثر الطّرق البيانيّة الّتي يمكن لوصف "المنطقة" أو "الأرض". الأطلس ليس كتابًا تاريخيًّا شاملًا ومتكاملًا وليس بحثًا اجتماعيًّا وديموغرافيًّا أو غيره. لكنّ تاريخ الصّراع المنبثق من الخرائط المعروضة فيه تكتنف داخله أسئلة اجتماعيّة واقتصاديّة وديموغرافيّة وسياسيّة وأخرى متنوّعة. مئة عام من الخرائط ومئة عام من الصّراع.

عندما نفكّر في الحدود والخرائط كثيرًا ما نتعامل معها كمسلّمات وكأنّ يد الإنسان لم تشارك في ترسيمها. وفي أحيانٍ ليس بقليلة لحظات عشوائيّة وأخطاء إنسانيّة تتحوّل إلى حقائق نتائجها كارثيّة. في 1948 مع نهاية الحرب جلس موشيه ديان وعبد الله التّلّ في منزل في حي المصرارة لرسم الحدود في القدس. كانت أمامهما خريطة وضعت على أرضيّة من الخشب فأخذ القلم الّذي رسم الحدود "يقفز" على الأرضيّة الخشنة ولذلك خطّ الحدود متقطّع. في العام 1949 تمّ رسم الحدود بقلم رصاص أخضر بسمك خمسة مليمترات على خرائط بمقياس رسم صغير ممّا أدّى إلى "سماكة" الحدود على عرض مئتي متر. هذه القصص عن تلك اللّحظات حقيقة كانت أم حقيقة ممزوجة بالأساطير أصبحت مع الأيّام حقائق مقدّسة تمزّق الشّعوب وتعيق الحياة.

أختتم "أطلس معهد ترومان لخرائط الصّراع اليهوديّ العربيّ" في أيّام جائحة الكورونا أيّام تثبت لنا بأنّ المخاطر الكبيرة على حياة الإنسان لا تعترف بالحدود والصّراعات طويلة الأمد. الفيروس مثل البيئة غير المستقرّة في عالمنا لا يباليان بكلّ ذلك ويتجاهلانه. إنّ الجهود العالميّة المشتركة المتحرّرة من الحدود والبحث السّاعي لإيجاد الدّواء واللّقاح وحدهما يمكنهما توفير حياة جديدة للمجتمعات والأفراد الّذين فقدوا عالمهم.

إنّ حيّز الشّرق الأوسط كغيره من مناطق العالم يتطلّب الحدود ليس لأنّها هدفًا ساميًّا بل لأنّها تبدو وسيلةً لتعريف الهويّات والشعور بالأمن المجتمعيّ. لكنّ هذا لا يعني أنّ على الحدود ترسيخ الصّراعات: فهي قادرة أيضًا على المساعدة بحلها وتحويل الأعداء إلى جيران والعلاقات العدائيّة إلى علاقات سلام.

هذا الأطلس الّذي بين أيديكم الّذي يزخر بالخرائط ويقلّ بالكلمات يمثل بإخلاص أهداف معهد ترومان – الدّمج بين دراسات السّلام وتعزيزه والنّداء للاعتراف بالتّاريخ وفهم المنطقة واستيعاب المعاني الاجتماعيّة

للحدود ووضعها على أمل التوصل إلى حلّ لهذا الصراع.

شكرًا لدكتور شاؤول أريئيلي على المشاركة بأفكاره.

شكرًا لصندوق پولونسكي و لصندوق بوجن على المساعدة بالدعم المالي.

ليكن مكان للجميع على الخريطة وفي الحياة وفي القلب.

بروفيسور ڤيرد ڤينيتسكي سروسي

رئيسة معهد ترومان لدراسة وتعزيز السلام

الجامعة العبرية في القدس

2020

مقدمة

لم تنسحب قضيّة حدود إسرائيل عن جدول أعمالنا القوميّ منذ وعد بلفور وحتّى اليوم. الصّراع بين "اليشوڤ" (الكيان) العبريّ المتجدّد في أرض إسرائيل وعرب البلاد وفيما بعد بين دولة إسرائيل والفلسطينيّين والدّول العربيّة هو صراع من أجل حقّ تقرير المصير في فلسطين/أرض إسرائيل الانتدابيّة وكذلك صراع المجتمع في إسرائيل على تحديد هويّته الجمعيّة وعلاقته بالمجتمع الدّوليّ والدّول والشّعوب المجاورة ومكانته في الحيّز.

تسلسل الأحداث في الصّراع المستمرّ منذ أكثر من قرن يعجّ بأحداث سياسيّة وأمنيّة واجتماعيّة لا حصر لها. لقد اخترنا في هذا الأطلس عرض أهمّ الأحداث التّأسيسيّة للصّراع في مجالين رئيسيّين - السّياسيّ والأمنيّ وعلى هوامشهما جوانب إضافيّة مثل الاستيطان.

تعود بداية الأحداث التّأسيسيّة للصّراع إلى الوعود الدّوليّة للشّعبين ومحاولات المجتمع الدّوليّ قبل إقامة دولة إسرائيل تسوية الصّراع عبر خطط التّقسيم المختلفة الّتي استندت إلى فرضيّة أنّ للشّعبين مطالب ذات مصداقيّة لإقامة دولة على فلسطين/أرض إسرائيل والّتي استمرّت مع الحروب الإسرائيليّة العربيّة الّتي بلورت حدود الدّولة وعلى رأسها حرب 1948 وحرب حزيران (الأيّام السّتّة) عام 1967 ونهايتها مع الاتّفاقيّات السّياسيّة الّتي نجح بعضها في تحقيق السّلام بين إسرائيل وبعض جيرانها وبعضها شكّل واقعًا جديدًا مع الفلسطينيّين.

سعينا قدر الإمكان في الملاحظات التّفسيريّة لكلّ خريطة إلى وصف الحدث عبر الحقائق قدر الإمكان وتجنّب التّفسيرات المثيرة للجدال وعرض مواقف الأطراف لتمكين القرّاء من تعلّم النّقاط الرّئيسيّة في كلّ حدث.

حتّى لا نثقل على القرّاء امتنعنا عن استخدام الهوامش لمختلف الاقتباسات واكتفينا بتسجيل مصادر جميعها في نهاية الأطلس.

تأتي مبادرة إعداد هذا الأطلس على خلفيّة الفهم المتزايد خلال سنوات التّدريس في الأكاديميّة ومن اللّقاءات العديدة مع جماهير مختلفة أنّ هناك حاجة إلى أساس مختصر مكثّف وموضوعيّ قدر الإمكان لتشكيل قاسم متّفق عليه للتّعلّم وللحوار الجاريين منذ سنين طويلة داخل المجتمع الإسرائيليّ وبينه وبين مجتمعات أخرى. نأمل أن يساهم الأطلس فعلًا لهذا الهدف.

خرائط الصراع اليهوديّ العربيّ

رسالة مكماهون للحسين،

24 تشرين الأوّل 1915

رسائل الحسين - مكماهون هي خمس عشرة رسالة في السنوات 1915 - 1916 بين هنري مكماهون الحاكم البريطانيّ في مصر وبين الشّريف حسين بن علي الهاشميّ أمير الحجاز وحامي الحرمين الشريفين من قبل الدولة العثمانيّة. كانت تلك الرّسائل عبارة عن مفاوضات بينهما حول شروط تأييد الشّريف حسين بالثّورة العربيّة ضدّ العثمانيّين في الشرق الأوسط لخدمة المصالح البريطانيّة في المنطقة مقابل تعيينه "ملك العرب" في المملكة العربيّة الجديدة. نُشرت المراسلات لأوّل مرّة رسميًّا في مؤتمر الطّاولة المستديرة الّذي عُقِدَ من 7 شباط وحتّى 17 آذار 1939 لمناقشة الادّعاء العربيّ بأنّ وعد بلفور يناقض رسائل الحسين - مكماهون.

في رسائله رسم الشّريف حسين حدود المملكة العربيّة الكبرى لتشمل شبه الجزيرة العربيّة (باستثناء منطقة ميناء عدن في اليمن) والعراق وسوريا (يشمل لبنان) وفلسطين – المناطق الّتي كانت في حينه مأهولة بالسّكّان العرب ولم تكن تحت تأثير بريطانيا. في ردّه من يوم 24 تشرين الأوّل 1915 توضّح بريطانيا موقفها: "ولايتي مرسين وإسكندرونة [مرسين والإسكندرونة شرقيّ تركيّا حالياً] وجزأ من بلاد الشّام الواقع في الجهة الغربيّة لولايات دمشق وحمص وحماة وحلب لا يمكن أن يقال إنّها عربيّة محضة وعليه يجب أن تستثنى من الحدود المطلوبة".

يعتبر العرب تلك الفقرة إثباتًا أنّ فلسطين قد وُعدت للعرب قبل اتّفاقيّة سايكس بيكو الموقّعة عام 1916 وقبل وعد بلفور من العام 1917. أيّ "أنّ الفقرة لا تستثني فلسطين من التّخوم الموعودة". والتّفسير بسيط: "فلسطين تقع جنوب المنطقة الواقعة غرب الولايات الأربع: حلب وحمص والحمّة ودمشق. وليس ثمّة مبرّر لاعتبار الولايات [وفق التّقسيم الإداريّ العثمانيّ] حيث لم تكن حمص والحمّة ولايتان فمصطلح ولاية يعني المنطقة وليس الولاية حيث أنّه جاء في الرّسالة "غرب ولاية حلب. فلو كان المقصود ولاية فعندها لا يمكن أن توجد منطقة غرب ولاية حلب حيث أنّ ولاية حلب امتدّت حتّى البحر. وعليه بالنّسبة لحلب وحمص والحمّة فالواضح أنّ المقصود هو منطقة وليس ولاية وواضح أنّ هذا هو التّفسير بالنّسبة لدمشق أيضًا والمنطقة الواقعة غرب دمشق تقع شمال فلسطين ولا يشملها". ولإزالة الشّكّ في الرّسالة الّتي كتبها وزير الخارجيّة البريطانيّة كرزون لفيصل ابن الحسين بن علي بتاريخ 19 أيلول 1919 كتب بشكل واضح أنّ المقصود هو المدن الأربع وليس الولايات.

مع ذلك فإنّ رسالة مكماهون من تاريخ 14 كانون الأوّل 1915 تتضمّن شرطًا واضحًا بأنّ تنفيذ الوعد البريطانيّ يتعلّق بمدى تنفيذ العرب لجزئهم في الحرب. عمليًّا من ثار ضدّ الأتراك هم قبائل الحجاز فقط وبعد احتلال العقبة انضمّت أيضًا قبائل البدو من شرق نهر الأردن. أمّا عرب فلسطين وسوريا وبلاد الرّافدين فقد حاربوا إلى جانب القوّات العثمانيّة ضدّ بريطانيا. كما جاء في الرّسالتين بشكل واضح بأنّ التّفاهمات بين بريطانيا والشّريف حسين مشروطة بموافقة الحلفاء وخاصّة فرنسا: "أمّا بخصوص الأقاليم الّتي تضمّنتها تلك الحدود حيث بريطانيا العظمى مطلقة التّصرّف دون أن تمسّ مصالح حليفتها فرنسا". منذ العام 1922 وصاعدًا كان التّوجّه البريطانيّ الرّسميّ أنّ فلسطين لم تُشمل في المناطق الّتي وُعدت للعرب. هنالك أسباب مختلفة جعلت بريطانيا تمتنع عن نشر الرّسائل علنًا حتّى العام 1939.

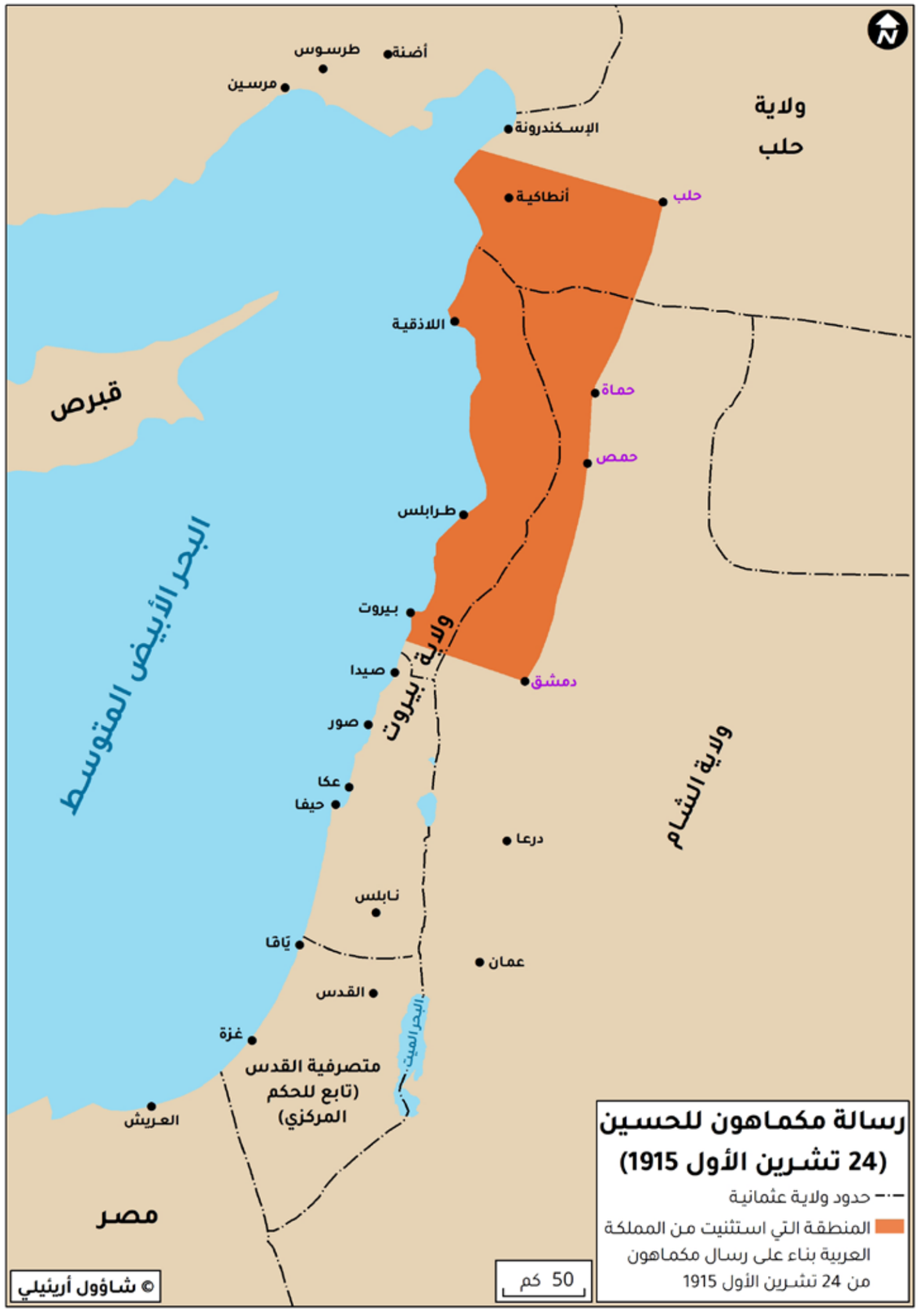

اتّفاقيّة سايكس بيكو

16 أيّار 1916

سايكس بيكو (Sykes-Picot) هي اتّفاقيّة سياسيّة بين فرنسا وبريطانيا وبموافقة الإمبراطوريّة الرّوسيّة ومملكة إيطاليا. وضعت الاتّفاقيّة بين ممثّلي الحكومتين: مارك سايكس ممثّل الخارجيّة البريطانيّة وفرانسوا جورج - بيكو ممثّل الخارجيّة الفرنسيّة. هدفت الاتّفاقيّة الّتي صودق عليها يوم 16 أيّار 1916 إلى تحديد مناطق النّفوذ المستقبليّة للدّولتين العظمتين في مناطق الإمبراطوريّة العثمانيّة بعد الحرب العالميّة الأولى. الاتّفاقيّة كانت سرّيّة ولم يتمّ الإعلان عنها ولكن عندما سيطر الثّوّار الشّيوعيّون على روسيا وعثروا على الاتّفاقيّة في وزارة الاستخبارات سارعوا في نشرها يوم 23 تشرين الثّاني 1917 في صحيفتي إزفيستيا وبرافدا بهدف السّخرية من الكولونياليّة الغربيّة. فقدت هذه الاتّفاقيّة صلاحيّتها القانونيّة عام 1918.

جاءت هذه الاتّفاقيّة استجابة لمطالب فرنسا التّاريخيّة بمكانة خاصّة في منطقة الشّرق كما انسجمت مع المصالح الاستراتيجيّة البريطانيّة الّتي بدأت تستخرج النّفط في عبدان بالقرب من البصرة على الخليج العربيّ عام 1913 وبدأ وينستون تشرشل وزير البحريّة بخطّة ثلاثيّة لتحويل سفن الأُسطول من استخدام الفحم الحجريّ إلى النّفط (الاتّفاقيّة لم تتطرّق إلى أنبوب النّفط لكنّها ناقشت خطّ سكّة الحديد من بغداد إلى حيفا). أقرّت الاتّفاقيّة تقسيم المنطقة بواسطة خطّ يمتدّ من كركوك (شمال شرق العراق حاليًا) وحتّى عكّا؛ المنطقة الواقعة جنوب الخطّ هي منطقة نفوذ بريطانيّة (وعلّمت بالأحمر) أما المنطقة شمال الخط فهي فرنسيّة (وعلّمت بالأزرق). تحصل بريطانيا على بلاد الرّافدين (العراق وجزء من الأردن حاليّاً) وعلى المنطقة الواقعة على امتداد السّاحل الشّرقيّ لشبه الجزيرة العربيّة وعلى خليج حيفا وعكّا في فلسطين/أرض إسرائيل. أمّا فرنسا فستحصل على السّاحل الشّماليّ الشّرقيّ للبحر المتوسّط حتّى الشّقّ السّوريّ الأفريقيّ. كما حدّدت الاتّفاقيّة إقامة دولتين عربيّتين مستقلّتين واحدة في المنطقة (أ) سوريا الحاليّة تحت رعاية فرنسا والثّانية في المنطقة (ب) غرب العراق وشرق الأردن تحت رعاية بريطانيا.

بالنّسبة لروسيا (علّمت منطقة نفوذها بالأصفر) وإيطاليا (بالأخضر) فقد نصّت الاتّفاقيّة على أن "تضمّ روسيا أرضروم وطرابزون [...] حتّى النّقطة الّتي سيتمّ الاتّفاق عليها لاحقًا" وعلى منطقة معيّنة في إقليم كردستان وفي كلّ تسوية يجب "الأخذ بعين الاعتبار المطالب الإيطاليّة في أقاليم تركيّا في آسيا". أمّا بخصوص فلسطين/أرض إسرائيل جزء منها سيكون تحت إدارة دوليّة لكلّ من فرنسا وبريطانيا وروسيا وإيطاليا وممثّل عن العرب. المنطقة المعلّمة في الخريطة باللّون البنّيّ وتشمل "مركز فلسطين جنوب المنطقة الزّرقاء (خطّ يمرّ من بحيرة طبريّة وحتّى منطقة رأس النّاقورة) وحتّى الخطّ المستقيم الّذي يمرّ من وسط البحر الميّت وحتّى البحر الأبيض المتوسّط بالقرب من غزّة".

في نهاية المطاف لم يتمّ تنفيذ الاتّفاق. فبريطانيا لم تحترم الاتّفاقيّة وتمّ عمليًّا تقسيم المنطقة من قبل عصبة الأمم بطريقة الانتداب والّتي منحت بريطانيا وفرنسا النّفوذ في المنطقة وديعة حتّى إنشاء دول مستقلّة في المنطقة. رغم ذلك مراجعة الخريطة تبيّن أنّ الاتّفاقيّة قد "تركت بصمتها" على بعض الحدود المستقبليّة بين دول الشّرق الأوسط وخاصّة في سوريا والعراق والأردن.

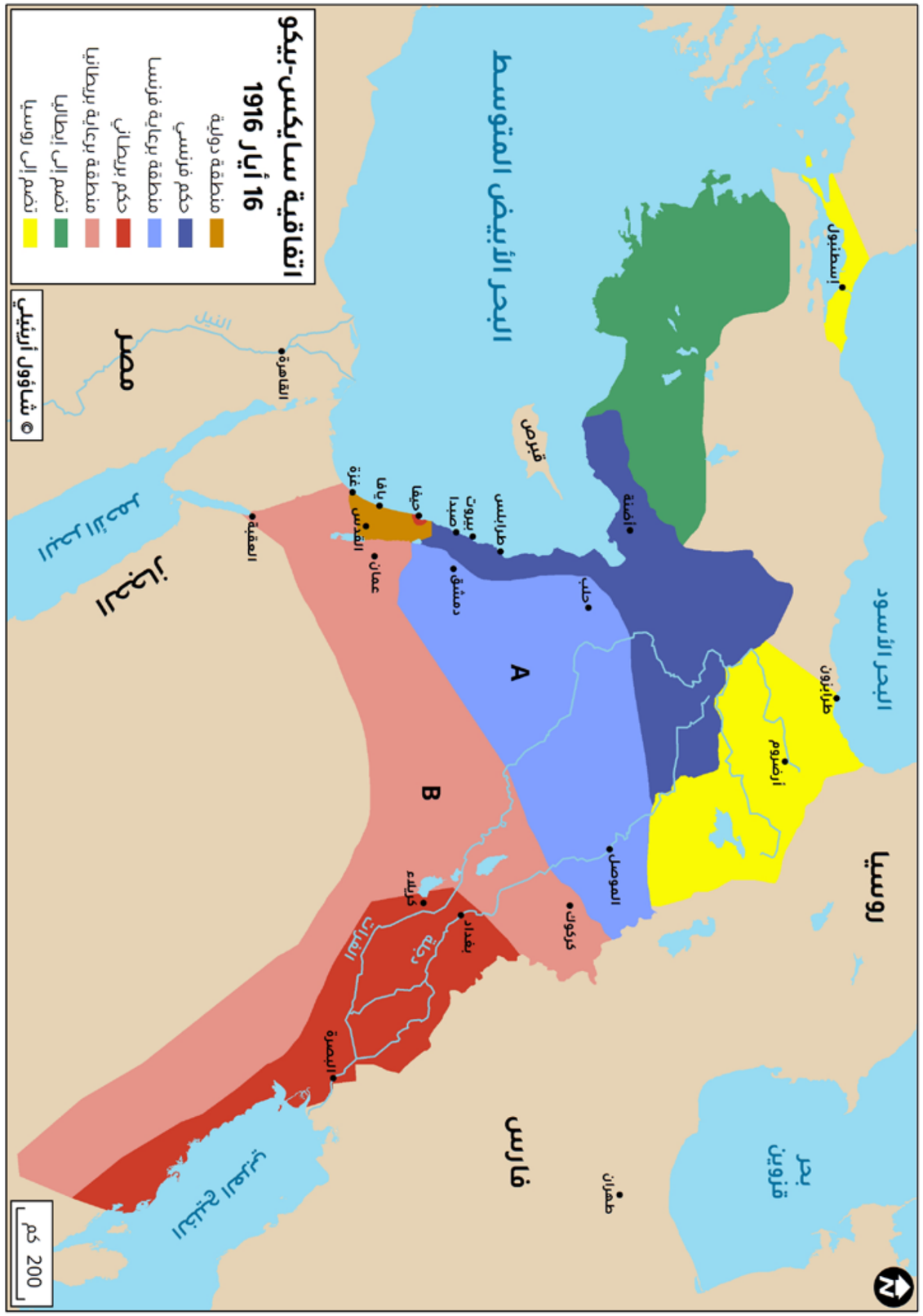

وعد بلفور

2 تشرين الثّاني 1917

في 2 تشرين الثّاني 1917 أعلنت حكومة بريطانيا عن وعد بلفور عبر رسالة من وزير الخارجيّة البريطانيّ آرثر جيمس بلفور إلى الزّئيس الفخريّ للهستدروت الصّهيونيّة في بريطانيا اللّورد ليونيل روتشليد.

"يسرّني جدًّا أن أبلغكم بالنّيابة عن حكومة جلالته التّصريح التّالي الّذي ينطوي على العطف على أماني اليهود والصّهيونيّة وقد عرض على الوزارة وأقرّته: إنّ حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قوميّ للشّعب اليهوديّ في فلسطين/أرض إسرائيل وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية على أن يفهم جليًّا أنّه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنيّة والدّينيّة الّتي تتمتّع بها الطّوائف غير اليهوديّة المقيمة الآن في فلسطين ولا الحقوق أو الوضع السّياسيّ الّذي يتمتّع به اليهود في البلدان الأخرى. وسأكون ممتنًّا إذا ما أحطتم الهستدروت الصّهيونيّة علمًا بهذا التّصريح".

عبّر وعد بلفور لأوّل مرّة عن تأييد دولة عظمى رئيسيّة لرؤية الحركة الصّهيونيّة وكانت لذلك بطبيعة الحال أهمّيّة كبيرة. من الأهمّيّة ملاحظة بعض دقائق الأمور في صياغة التّصريح والّتي قد تساهم في فهم مسألة حدود الدّولة اليهوديّة. إنّ مفهوم فلسطين/أرض إسرائيل الماثل في صلب التّصريح (والّذي تمّت ترجمته ل"أرض إسرائيل") كان معروفًا باللّغات الأوروبيّة على أنّه يدلّ على منطقة أرض إسرائيل لكن لم يحمل أيّ لواء أو قضاء عينيّ هذه التّسمية. خلال فترة الحكم العربيّ في القرون الأولى للحكم الإسلاميّ في المنطقة كانت المنطقة تسمّى "جند فلسطين" والّذي شمل معظم مناطق البلاد من غرب نهر الأردن (المحاذي في الشمال لمرج ابن عامر ولم يشمل النقب). مع ذلك مع إصدار وعد بلفور فإنّ المنطقة الّتي حُدّدت لإقامة البيت القوميّ لليهود لم تكن لها حدود واضحة ومعروفة. فقد تمّت إدارة المنطقة كلّها وفق التّقسيم الاداري العثمانيّ من العام 1884 (انظروا الخريطة) وهو تقسيم يختلف عن الحدود المعروفة لنا اليوم. حدود فلسطين – Palestine(أو فلسطين/أرض إسرائيل مثلما سمّيت بالعبريّة) حُدّدت لاحقًا بعد عدّة سنوات عندما حصلت بريطانيا على تفويض الانتداب على المنطقة من قبل عصبة الأمم.

لجأت الحكومة البريطانيّة إلى الامتناع عن إصدار وعد يشمل كلّ مناطق فلسطين/أرض إسرائيل. وبالإمكان التّأكّد من ذلك ضمن أمور أخرى عن طريق مقارنة الصّيغة الواردة في المسوّدة الأخيرة للهستدروت الصّهيونيّة (الّتي عرضها بلفور على الحكومة البريطانيّة للمصادقة عليها ولكن تمّ رفضها) وبين صيغة التّصريح الّذي تمّت المصادقة عليه في نهاية الأمر. حيث جاء في الصّيغة الّتي اقترحتها الهستدروت الصّهيونيّة: "حكومة صاحب الجلالة تعترف بمبدأ ضرورة إعادة إقامة أرض إسرائيل كبيت قوميّ للشّعب اليهوديّ". بينما نصّ التّصريح الّذي صودق عليه على إقامة بيت قوميّ للشّعب اليهوديّ في فلسطين ولم يتمّ النّفي أو المصادقة على إقامة كيان سياسيّ آخر في تخومها.

يعتبر الفلسطينيّون وعد بلفور نفيًا لحقّهم بتقرير المصير رغم كونهم الأغلبيّة في فلسطين في تلك الفترة. ووفق ما كتبه أدوارد سعيد: "تكمن أهمّيّة التّصريح أوّلاً وقبل كلّ شيء في حقيقة أنّه كان الأساس القانونيّ لمطالبة الصّهيونيّة بفلسطين. وثانيًا [...] صدر التّصريح (أ) من قبل دولة أوروبّيّة عظمى (ب) بخصوص أرض غير أوروبّيّة (ج) من منطلق التّجاهل التّامّ لوجود وإرادة الأغلبيّة الأصلانيّة الّتي تعيش في المنطقة (د) في شكله كان ذلك عبارة عن وعد منطقة لمجموعة أجنبية بحيث تستطيع هذه المجموعة بكلّ معنى الكلمة تحويل المنطقة إلى وطن قوميّ للشّعب اليهوديّ".

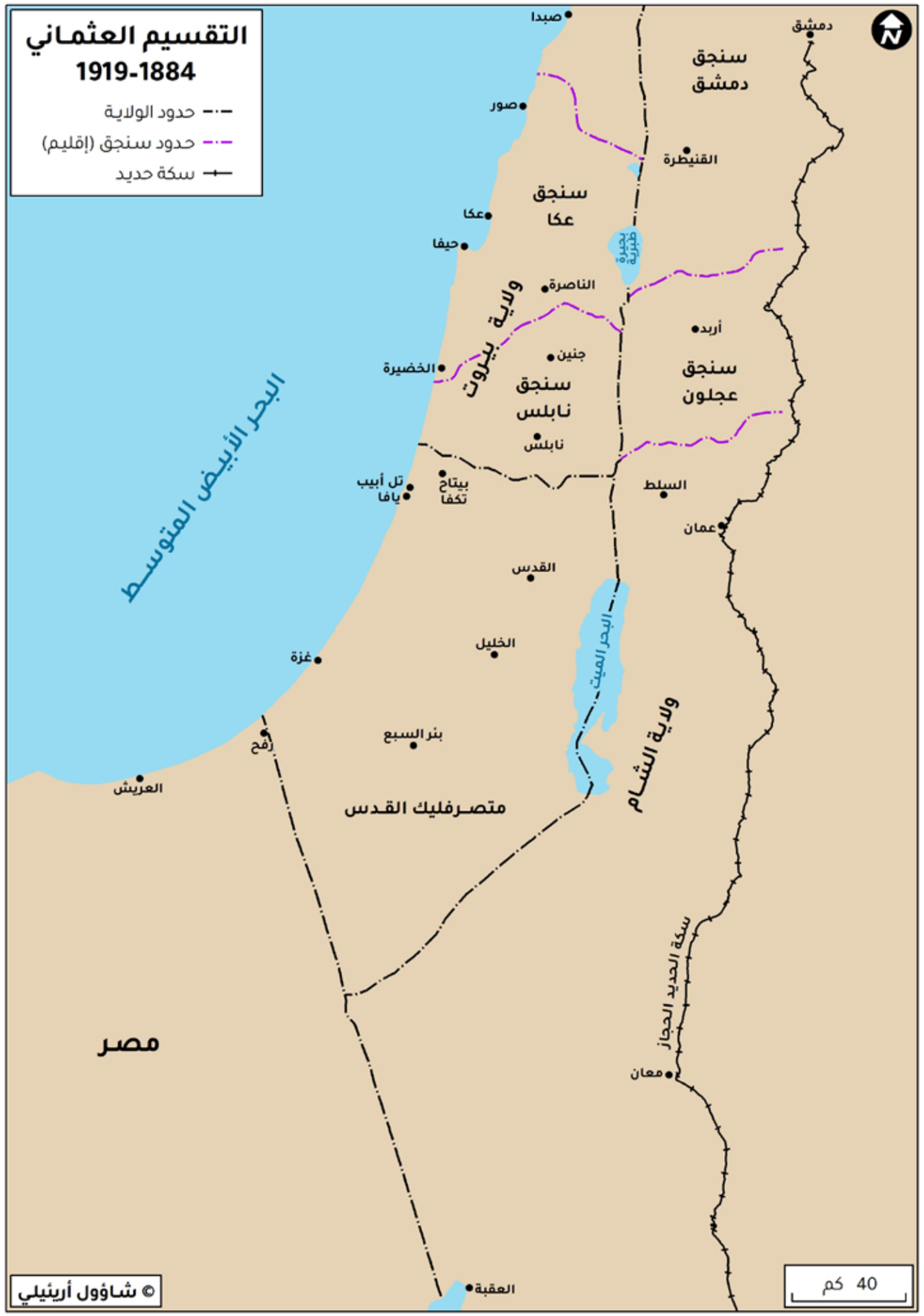

اقتراح الحركة الصّهيونيّة لحدود أرض إسرائيل

3 شباط 1919

في 18 كانون الثّاني 1919 وبعد انتهاء الحرب العالميّة الأولى عُقد في فرساي بالقرب من باريس مؤتمر السّلام للحلفاء المنتصرين في الحرب. استعدّت الحركة الصّهيونيّة للمشاركة في المؤتمر وعرض اقتراحها لتحديد حدود أرض إسرائيل. عقدت المنظّمات اليهودية المختلفة لا نهاية من النّدوات بهدف التّوصّل إلى صيغة متّفق عليها. الاقتراح الّذي استند إلى مذكّرات أهرون أهرونسون هدف إلى ترسيم حدود تضمن القاعدة الاقتصاديّة لقيام دولة عصريّة في أرض إسرائيل: "يجب أن تكون المساحة الجغرافيّة لأرض إسرائيل كبيرة قدر الإمكان لكي تستوعب عددًا كبيرًا من السّكّان اليافعين الّذين يمكنهم تحمّل عبء الحكومة العصريّة".

أعضاء "مجلس نوّاب اليهود البريطانيّين" برئاسة حاييم ڤايتسمان ومشاركة ناحوم سوكولوف ومناحم أوسيشكين وأهرون أهرونسون ذهبوا إلى فرساي مع "الصّفقة" الّتي صادقت عليها المنظّمات الصّهيونيّة. وفي 3 شباط 1919 عرضوا أمام مؤتمر السّلام (دون عرض ذلك على الخريطة) خطوط حدود واسعة جدًّا. حيث شملت المساحة الّتي تحدّثوا عنها مجمل أرض إسرائيل الغربيّة الحاليّة وجزء من جنوب لبنان الّذي يمتدّ من جنوب صيدا ويشمل نهر اللّيطاني وهضبة الجولان وشريطًا من شرق الأردن المحاذي لغرب سكّة حديد الحجاز وشريطًا من سيناء على الخطّ الممتدّ من رفح والعريش وحتّى طابا.

وقد جاء في الاقتراح: "تبدأ الحدود من الشّمال في نقطة من البحر الأبيض المتوسّط بالقرب من صيدا وجنوبها وتمتدّ على طول حدّ التّصريف وسفوح جبل لبنان وحتّى جسر القرعون وتمتدّ من هناك إلى البيرة على امتداد الخطّ الفاصل بين حوض نهري وادي القرن ووادي التّيم. ومن هنا تمتدّ نحو الجنوب على طول الخطّ الفاصل بين السّفوح الشّرقيّة والغربيّة لجبل الشّيخ حتّى النّقطة الغربيّة بمحاذاة بلدة بيت جن. ثمّ تستمرّ نحو الشّرق على امتداد حدّ التّصريف الشّماليّ لنهر مغنية بالقرب من سكّة حديد الحجاز وغربها. في الشّرق، بالقرب من سكّة الحجاز وغربها حتّى خليج العقبة. في الجنوب، خطّ الحدود الّذي سيتمّ الاتّفاق عليه مع مصر. في الغرب، البحر الأبيض المتوسّط". إجماليّ مساحة تبلغ حوالي 45,000 كلم مربّع أي تقريبا ضعفي مساحة فلسطين/أرض إسرائيل الّتي أقرّت في النّهاية.

تمّت صياغة الخطوط العريضة للاقتراح بناءً على العديد من القيود السّياسيّة الّتي قيّدت يدي المنظمة الصّهيونيّة: التّفاهمات الّتي تمّ التّوصّل إليها بين حاييم وايزمان والأمير فيصل بن حسين أدّت إلى تقليص المطالب الصّهيونيّة شرق نهر الأردن وحتّى سكّة حديد الحجاز؛ المطالب في الشّمال جنوب لبنان لاحقًا أخذت بعين الاعتبار تطلّعات فرنسا في بلاد المشرق وتمّ تحديد خطّ الحدود على الخطّ المارّ من صيدا شرقًا كما. تمّ تقليص المطالب في الجنوب بسبب ضرورة مساومة البريطانيّين على خطّ العريش العقبة ونصّت مذكّرة الحركة الصّهيونيّة على أنّ الحدود بين البيت القوميّ اليهوديّ وشبه جزيرة سيناء سيتمّ الاتّفاق عليها مع الحكومة المصريّة. (في الخريطة تمّ رسم خطّ يعبّر عن نيّة الحركة الصّهيونيّة).

تناول الاقتراح أرض إسرائيل بأكملها كوحدة جغرافيّة وظيفيّة وسياسيّة واقتصاديّة ذات حدود واضحة ومحدّدة. منذ ذلك الحين وصاعدًا حاولت الحركة الصّهيونيّة التّمسّك بهذا الاقتراح واعتبر اليهود أيّ اتّفاق أو قرار لا يتوافق معه كانسحاب تنازل ونهب لمناطق من أرض إسرائيل.

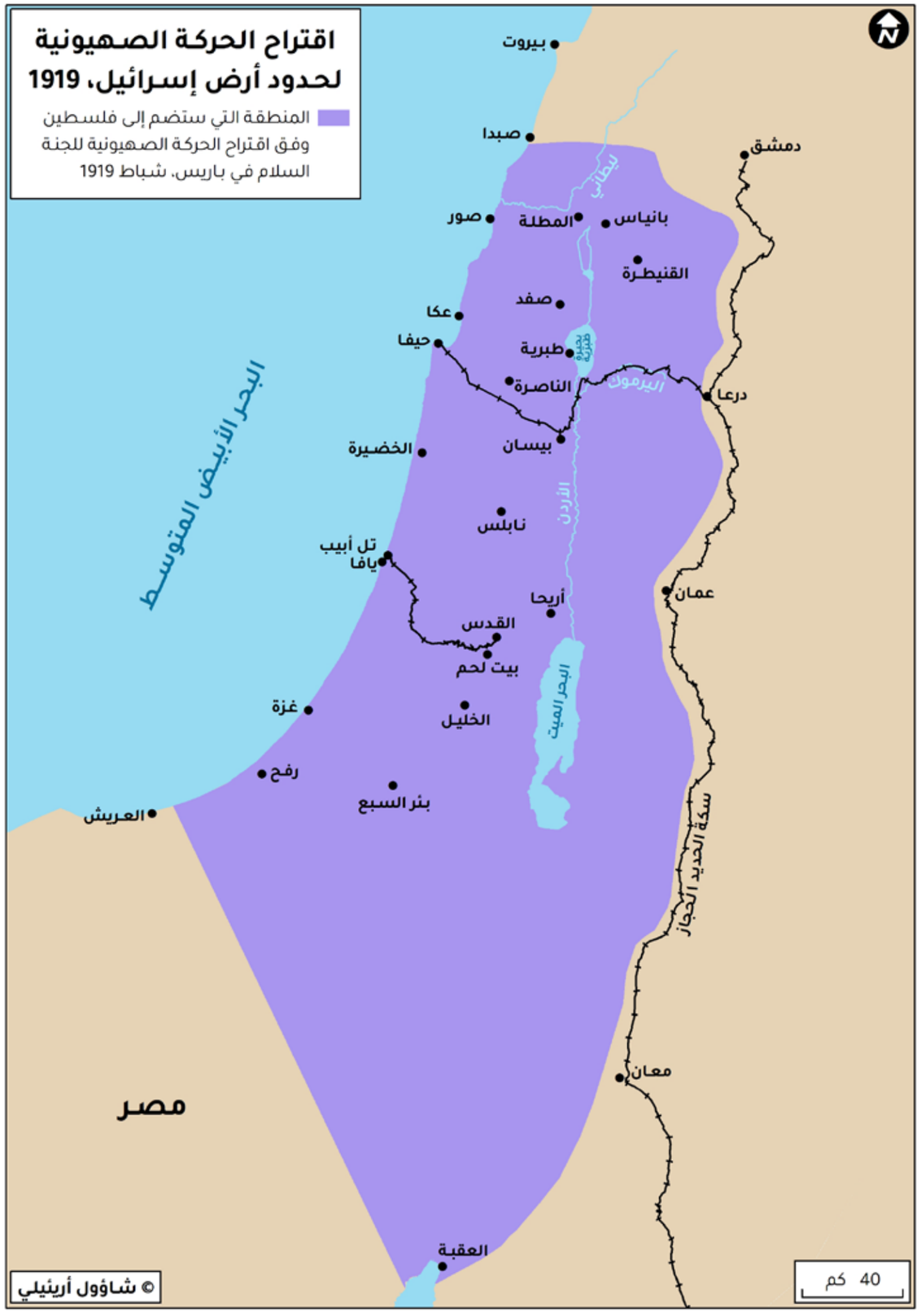

مؤتمر سان ريمو

19 - 26 نيسان 1920

في العام 1920 عُقد مؤتمر سان ريمو الدّوليّ في إيطاليا لدول حلفاء الحرب العالميّة الأولى بمشاركة رؤساء حكومات بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليونان وممثّلين عن اليابان وبلجيكا. ناقش المؤتمر تقسيم الإمبراطوريّة العثمانيّة وتوزيعها بين الدّول الأوروبّيّة المنتصرة.

في 24 نيسان قرّر المؤتمر بضغط من بريطانيا ورغم تحفّظات فرنسا تضمين وعد بلفور ضمن الانتداب وتفويض بريطانيا كدولة انتداب مسؤوليّة تنفيذ الوعد. ونصّ القرار على ما يلي: "تّتفق الأطراف على تكليف إدارة فلسطين/أرض إسرائيل تطبيقًا لأحكام المادّة 22 وفي الحدود الّتي يحدّدها الحلفاء الرّئيسيّون إلى دولة انتدابيّة تنتخبها الدّول المذكورة. سيكون صاحب الانتداب مسؤولًا عن تنفيذ إعلان الحكومة البريطانيّة الصّادر يوم 2 تشرين الثّاني 1917 والّذي تبنّته دول الحلفاء الأخرى لدعم إنشاء وطن قوميّ للشّعب اليهوديّ في فلسطين [...] شروط الانتداب المتعلّقة بالمناطق المذكورة أعلاه سوف تُصاغ من قبل دول الحلفاء الرّئيسيّة وستعرض على مجلس عصبة الأُمم".

كما تقرّر وضع سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسيّ رغم معارضة العرب ووضع الولايات العثمانيّة السّابقة في بغداد والموصل والبصرة تحت الانتداب البريطانيّ تحت اسم الانتداب البريطانيّ على بلاد الرّافدين: "تتّفق الأطراف على الاعتراف المؤقّت بسوريا والعراق كدولتين مستقلّتين شريطة حصولهما على المساعدة والاستشارة لإدارة الحكم من صاحب الانتداب إلى أن تستطيعا إدارة شؤونهما بنفسهما. حدود الدّول المذكورة واختيار الانتداب يقرّران من قبل دول الحلفاء الرّئيسيّة". لم يبتّ المؤتمر بمسألة الحدود وتمّ تحديدها لاحقًا. الحدود النّهائيّة بين سوريا وفلسطين/أرض إسرائيل على سبيل المثال تمّ تحديدها عام 1923 وصودق عليها من قبل عصبة الأمم عام 1934. كما حصل قرار الحدود الإقليميّة على مصادقة عصبة الأمم ممّا أضفى عليها الشّرعيّة الدّوليّة.

في 22 حزيران 1922 أصدر وزير المستعمرات البريطانيّة ونستون تشرشل "الكتاب الأبيض" مشيرًا إلى النّوايا السّياسيّة البريطانيّة بخصوص مستقبل فلسطين/أرض إسرائيل تحت سلطة الانتداب بما فيها تخصيص شرق نهر الأردن للأمير عبد الله. وأكّد تشرتشل على أنّ "حكومة جلالة الملك تلفت النّظر للحقيقة بأنّ صيغة الوعد المذكور [وعد بلفور] لا يقول بأنّ فلسطين/أرض إسرائيل بأكملها ستصبح وطنًا قوميًّا لليهود بل أنّ وطنًا قوميًّا كهذا سيقام في فلسطين/أرض إسرائيل ". وفي 7 تمّوز 1922 صادق البرلمان البريطانيّ بأغلبيّته على "الكتاب الأبيض". وفي 24 تمّوز صادق مجلس عصبة الأمم على الانتداب بصيغته الجديدة الّتي تؤكّد أنّ الحدود سوف تُقرّ من قبل الدّول العظمى وأنّ بريطانيا هي الدّولة الانتدابيّة وأنّه يجب تطبيق وعد بلفور. أمّا بخصوص شرق نهر الأردن فإنّ المادّة 25 من قرار الانتداب تتحفّظ وتنصّ على: "يحقّ للدّولة المنتدبة بموافقة مجلس عصبة الأمم أن ترجئ أو توقف تطبيق ما تراه من هذه النّصوص غير قابل للتّطبيق على المنطقة الواقعة ما بين نهر الأردن والحدّ الشّرقيّ لفلسطين/أرض إسرائيل [أي شرق نهر الأردن] كما سيعيّن فيما بعد بالنّسبة للأحوال المحلّيّة السّائدة في تلك المنطقة وأن تتّخذ ما تراه ملائمًا من التّدابير لإدارة تلك المنطقة وفقًا لأحوالها المحلّيّة". في 6 آب 1922 صادق المؤتمر الصّهيونيّ الثّالث عشر في كارلسباد على "الكتاب الأبيض" وعلى صكّ الانتداب. وفي 14 أيّار 1923 صادق مجلس عصبة الأمم أخيرًا على استثناء الضّفّة الشّرقيّة لنهر الأردن من نطاق بنود الانتداب المتعلّقة بإنشاء وطن قوميّ لليهود في فلسطين/أرض إسرائيل.

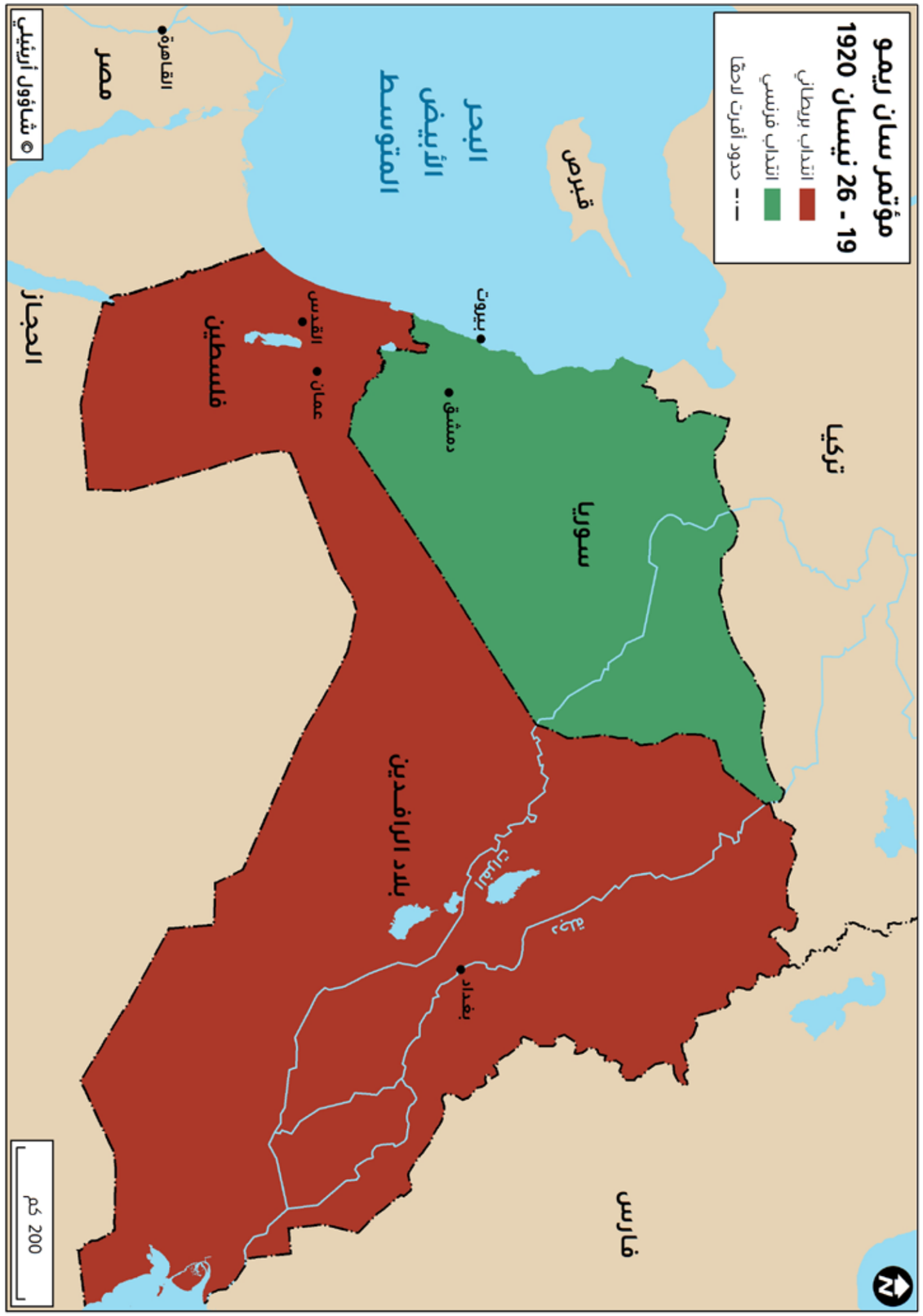

فلسطين/أرض إسرائيل

1922 - 1923

قد تمّ تعيين الحدود بين **فلسطين/أرض إسرائيل ومصر** في وقت مبكّر من 1 تشرين الأوّل 1906 كحدود بين الدولة العثمانيّة ومصر (الّتي كانت آنذاك تحت رعاية بريطانيا). تمّ تعريف الحدود في البداية على أنّها خطّ التّقسيم الإداريّ داخل تخوم أراضي الدولة العثمانيّة بين ولاية الحجاز وسنجق القدس وشبه جزيرة سيناء. في نهاية الحرب العالميّة الأولى عندما أُعيد خلط الأوراق وتفكّكت الدولة العثمانيّة من أملاكها في المنطقة وجد البريطانيّون أنفسهم على جانبي الخطّ. في عام 1919 بعد أشهر قليلة من انتهاء الحرب وبعد مناقشات عديدة بمشاركة ممثّلين عن الحكومة البريطانيّة في مصر وممثّلي وزارة الخارجيّة البريطانيّة تقرّر الإبقاء على الخطّ الحدوديّ كما هو.

الحدود بين **فلسطين/أرض إسرائيل وشرق الأردن** حُدّدت من قبل البيروقراطيّة البريطانيّة الّتي تعاملت معها كخطّ داخليّ بين منطقتي الانتداب الّتي تحت مسؤوليّتها وفي السّياق التّاريخيّ كانت الصّيغة التّوراتيّة "من دان إلى بئر السّبع" أمام أعين البريطانيّين. كان النّهج المبدئيّ للبريطانيّين هو اعتماد الحدود الإلزاميّة على العوامل الفيزيوغرافيّة ("الطّبيعيّة") مع مراعاة الاعتبارات التّاريخيّة إن وجدت. في هذه الحالة تقرّر أن تمرّ الحدود في مركز البحر الميّت وتصعد شمالًا إلى نهر الأردن وتستمرّ من نهر اليرموك. كما سعت بريطانيا إلى مراعاة الاحتياجات النّاشئة عن خيارات التّنميّة المستقبليّة: إنتاج وتصدير معادن البحر الميّت عبر خليج العقبة وتوليد الكهرباء من مياه نهر الأردن. فرضت هذه الاعتبارات إضافة ممرّ برّيّ في وادي عربة من البحر الميّت وحتّى خليج العقبة فضلًا عن مساحة لبناء ميناء بحريّ في الخليج. بقي نصف الخليج في يد شرق الأردن للسّماح له بمخرج (وحيد) إلى البحر. تمّ تحديد الخطّ الحدوديّ رسميًّا في تصريح للمندوب السّامي البريطانيّ السّير هربرت صموئيل في الأوّل من أيلول 1922. في 14 أيّار 1923 صادقت عصبة الأمم على استثناء شرق نهر الأردن من وعد بلفور وفقًا للمادّة 25 من صكّ الانتداب.

أمّا الحدود بين **فلسطين/أرض إسرائيل ولبنان** فقد كانت البداية في اتّفاقيّة سايكس بيكو. تمتدّ الحدود على خطّ قصير جدًّا من البحر الأبيض المتوسط في نقطة شمال عكّا وبين الشّاطئ الشّماليّ لبحيرة طبريّة. بعد عامين من الحرب العالميّة الأولى تمّ توسيع الحدود شمالًا بحيث تضمّ داخلها منطقة كانت تحت السلطة العسكريّة البريطانيّة: امتدّ خط الحدود من شّاطئ البحر الأبيض المتوسط شمال نهريّا حالياً على سلسلة جبال رأس النّاقورة وحتّى الشّاطئ الجنوبيّ لبحيرة الحولة. لقد تمّ تعيين الحدود ضمن أمور أخرى بهدف حماية خليج حيفا حيث شيّدت بريطانيا عام 1933 ميناء بحريًّا عميقًا ومعامل لتكرير النفط. في مرحلة لاحقة في 23 كانون الأوّل 1920 تمّ التّوقيع في باريس على اتّفاقيّة بين فرنسا وبريطانيا تمّ بموجبها نقل الحدود شمال شرق سعسع أوّلًا بهدف ضمّ نهر الأردن بأكمله لفلسطين/أرض إسرائيل من أجل تطوير زراعة الرّيّ وإنشاء محطة لتوليد الطّاقة الكهرومائيّة تستخدم تدفّق مياه نهر الأردن؛ وثانيًا ضمّ المطلّة الّتي اعتبرتها بريطانيا (وفرنسا كذلك) دان التّوراتيّة. بسبب هذه التّعديلات تشكّل ما يسمّى "إصبع الجليل" ومن هناك أُقرّ امتداد الحدود إلى الأعلى حتّى هضبة الجولان ثمّ النّزول غربًا إلى القنيطرة وحتّى شمال بحيرة طبريّة (والّتي تمّ تقسيمها بين فلسطين/أرض إسرائيل وسوريا). ومن ثمّ تمتدّ الحدود حتّى سمخ ومنها وعبر خطّ قصير جدًّا تمتدّ حتّى نهر اليرموك. في نهاية المطاف تمّ الاتّفاق بين بريطانيا وفرنسا على الحدود النّهائيّة في آذار 1923: تنازلت بريطانيا لفرنسا عن هضبة الجولان (بقيت تابعة لسوريا) وحصلت على بحيرة طبريّة بأكملها لتكون داخل مناطق فلسطين/أرض إسرائيل إضافةً إلى بعض الأراضي شرقيّ البحيرة (قرية النّقيبة) وحتى الحمّة (حمات غدير) وذلك بهدف ضمّ منطقة لإقامة محطّة كهرباء داخل أرض إسرائيل وفق رؤية پنحاس روتنبرغ. فقط في العام 1934 صادقت عصبة الأمم على الاتّفاقيّة وأصحبت هذه الحدود الدّوليّة المعترف بها بين منطقتي الانتداب.

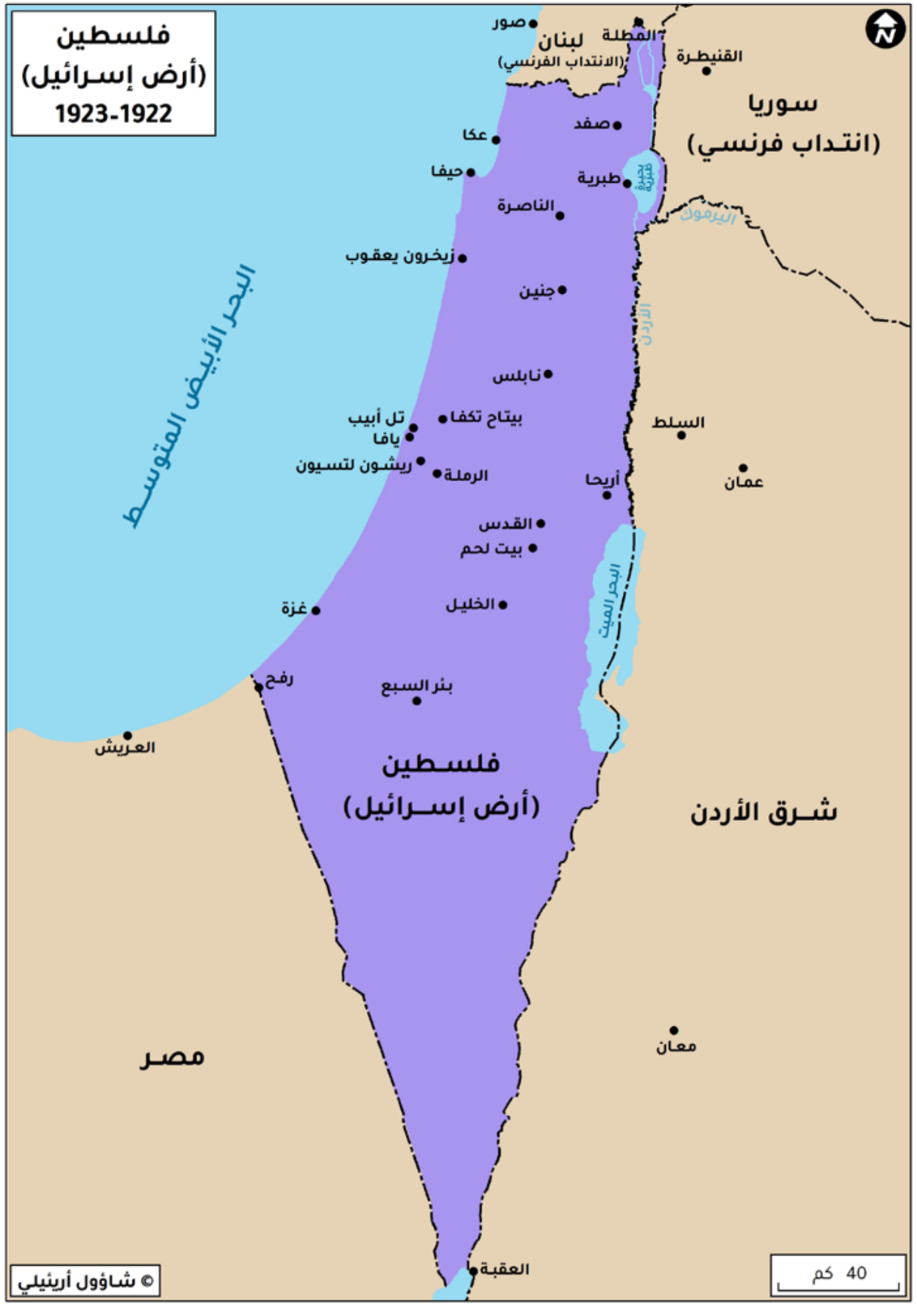

لجنة بيل

7 تمّوز 1937

لجنة بيل (Peel Commission) والمعروفة باسم "اللّجنة الملكيّة لفلسطين/أرض إسرائيل" شكّلتها الحكومة البريطانيّة برئاسة نقيل تشمبرلين في شهر آب 1936. وزير المستعمرات وليام أورمسبي غور عيّن اللّجنة برئاسة اللّورد وليام روبرت بيل وكُلّفت بالتّحقيق بأسباب اندلاع الثّورة العربيّة الكبرى وكيف يمكن حلّ الصّراع بين العرب واليهود. كما كان من مهمّتها التّحقيق في عمل حكومة الانتداب في فلسطين/أرض إسرائيل ومدى التزامها تجاه العرب واليهود.

في 7 تمّوز 1937 قدّمت اللّجنة تقريرها وتوصيتها بأن "التّقسيم هو الطّريقة الوحيدة الّتي نوصي بها من أجل معالجة جذور الدّاء". اقترحت اللّجنة ترسيم الحدود بهدف ضمان أمرين: "فصل المناطق الّتي اشترى اليهود الأراضي فيها واستوطنوها عن المناطق الّتي كلّ سكّانها أو معظمهم من العرب وترك مجال معقول لنموّ السّكّان والاستيطان ضمن حدود الدولة اليهوديّة ". كما أوصت اللّجنة بنقل جزئيّ للسّكّان لتشكيل فصل إثنيّ أكثر وضوحًا. كما أخذت اللّجنة بعين الاعتبار المواصلات مثل الإبقاء على منطقة وادي عارة ضمن الدّولة اليهوديّة. واحتياجات السّلطة البريطانيّة مثل الرّبط بين القدس والبحر والإبقاء على مطار اللّدّ الّذي أُقيم في تلك الفترة تحت السيّطرة البريطانيّة. وعليه فقد اقترحت اللّجنة (1) السّماح بإقامة دولة يهوديّة في السّهل السّاحليّ والجليل وعلى مساحة 4,840 كلم مربّع يعيش فيها ستّمئة وخمسون ألف نسمة ثلثهم من غير اليهود؛ (2) ضمّ مساحة نحو 21,000 كلم مربّع حيث يعيش خمسمئة ألف عربيّ و ألف ومئتا وخمسون يهوديًّا لشرق نهر الأردن حيث كان يعيش ثلاثمئة ألف عربيّ آخرون؛ (3) إنشاء ممرّ بريطانيّ بمساحة 900 كلم مربّع بين القدس ويافا يعيش فيه ثلاثمئة ألف نسمة معظمهم من العرب.

وافق المؤتمر الصّهيونيّ العشرون الّذي عُقد في زيورخ في آب 1937 على فكرة التّقسيم الواردة في تقرير لجنة بيل بعد مناقشات صعبة للغاية (على الرّغم من أنّه لم يقبل ترسيم الحدود المقترح). قبول الحركة الصّهيونيّة لفكرة تقسيم فلسطين/أرض إسرائيل استند على الاعتراف بأنّ تقليص مساحة الوطن القوميّ اليهوديّ هو شرط لإقامة دولة يهوديّة في مناطق أرض إسرائيل على ضوء الظّروف السّياسيّة والاستيطانيّة. قبل ذلك بعام لخّص مردخاي نمير الأمر جيّدًا في اجتماع لمركز حزب مباي: "تقليص المساحة هو الثّمن الّذي يجب أن ندفعه مقابل التّأخير القاتل للشّعب العبرانيّ في بناء البلاد وللنّموّ السّريع للحركة العربيّة [...]".

أمّا الحاجّ أمين الحسينيّ رئيس اللّجنة العربيّة العليا فقد رفض تقرير لجنة بيل في يوم نشره وألغى كلّيًا فكرة التّقسيم ورفض مبدئيًّا حقّ تقرير المصير لليهود في فلسطين. يذكر المؤرّخ مصطفى كبها ثلاثة أسباب للرّفض العربيّ: أوّلًا، استبعدت حكومة الانتداب من المنطقة المخصّصة للعرب أماكن تعتبر مراكز نشاط للحركة القوميّة الفلسطينيّة وجزءًا من رموزها مثل القدس وعكّا واللّدّ والرّملة والنّاصرة؛ ثانيًا، فكرة نقل السّكّان الّتي اقترحها التّقرير تميّز ضدّ العرب مقارنة باقتراح نقل ألف ومئتين وخمسين يهوديًّا الّذين سكنوا في المناطق المخصّصة للعرب على الدّولة اليهوديّة حيث اقترح التّقرير نقل ثلاثمئة ألف عربيٍّ كانوا يسكنون في المناطق المخصّصة لليهود أغلبهم من الجليل الغربيّ؛ ثالثًا، كان السّكّان العرب يملكون ثلاثة مليون وربع المليون دونم من الأراضي الزّراعيّة الخاصّة في المناطق الّتي خصّصت لليهود بينما كان لليهود مئة ألف دونم في المناطق المخصّصة للعرب. في نهاية المطاف لم يتمّ تطبيق توصيات التّقرير.

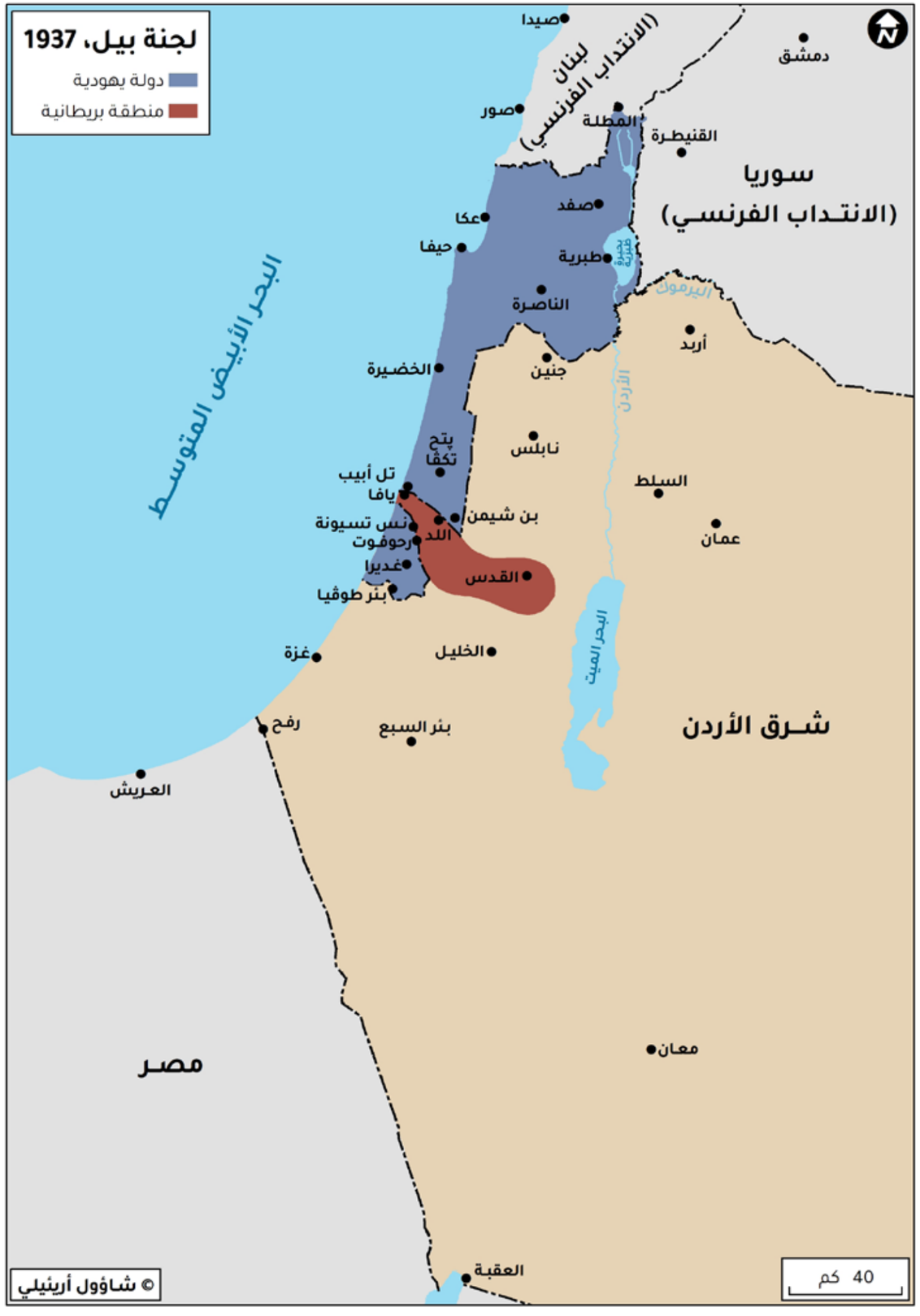

خطة الأمم المتحدة للتقسيم

قرار التّقسيم 181، 29 تشرين الثّاني 1947

خطّة التّقسيم هي الخطّة الّتي اقترحتها اللّجنة الخاصّة للأمم المتّحدة لقضية فلسطين/أرض إسرائيل (POCSNU) بتاريخ 13 آب 7491. تمّ تعيين اللّجنة يوم 4 أيّار 7491 بناء على طلب رسميّ من بريطانيا تقدّمت به شهر شباط من العام نفسه واقترحت تقسيم فلسطين/أرض إسرائيل إلى دولتين دولة عربيّة ودولة يهوديّة ومنطقة دوليّة تشمل القدس.

في 92 تشرين الثّاني 7491 صادقت الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة على القرار 181 بأغلبيّة ثلاث وثلاثين دولة بضمنها الولايات المتّحدة والاتّحاد السّوفييتيّ وأغلبيّة دول أميركا اللّاتينيّة ودول أوروبّا الشّرقيّة (باستثناء يوغوسلافيا) ودول أخرى من أوروبّا الغربيّة. ثلاث عشرة دولة عارضت القرار وخاصّة الدّول العربيّة والإسلاميّة وكذلك اليونان وكوبا. عشرُ دول (وبضمنها بريطانيا) امتنعت عن التّصويت. تغيّبت تايلند عن التّصويت.

وقد جاء في توصيات اللّجنة: "الفرضيّة الأساسيّة لاقتراح التّقسيم هي أنّ المطالب على فلسطين/أرض إسرائيل من قبل العرب واليهود هي مطالب ذات صلاحيّة ولا يمكن التّوفيق بينها. ومن بين جميع الاقتراحات الّتي طُرحت فإن التّقسيم هو الأكثر عمليًّا [...] حيث سيتيح التّقسيم تلبية جزء من المطالب والتّطلّعات القوميّة لكلا الشّعبين [..]".

كان المفترض أن تكون كلّ دولة مؤلّفة من ثلاث وحدات إقليميّة متّصلة ببعضها بنقطتين. الدّولة اليهوديّة تمتدّ على مساحة 55% من مساحة فلسطين البالغة 900,72 كلم مربّع (يشمل بحيرة طبريّة والحولة) وفيها نحو خمسمئة وثلاثين ألف يهوديّ وأربعمئة وثمانين ألف عربيّ والدّولة العربيّة على 54% من مساحة فلسطين وفيها نحو سبعمئة ألف عربيّ وعشرة آلاف يهوديّ. مساحة "الكيان المستقلّ" القدس ومحيطها نحو 781 كلم مربّع وفيها نحو مئة ألف يهوديّ و مئة ألف عربيّ. وقد حدّدت الخطّة لأوّل مرّة وبشكل واضح قيام وحدتين سياسيّتين في فلسطين/أرض إسرائيل غربيّ نهر الأردن.

المبادئ الجغرافيّة الرّئيسيّة وراء ترسيم هذه الحدود هي: توزيع السّكّان اليهود والعرب وحدود القرى والأراضي المملوكة لليهود والحاجة إلى توفير مساحة للهجرة اليهوديّة المستقبليّة وتوفير مخرج للبحر الأحمر للدّولة اليهوديّة. باستثناء منطقة القدس تمّ تخصيص للدّولة اليهوديّة كلّ منطقة تضمّنت مناطق متتالية معظمها خالية من العرب. أغلبيّة العرب الّذين كان من المفترض أن يبقوا في الدّولة اليهوديّة هم من سكّان المدن والمناطق المختلطة حيث كان من المستحيل الفصل بين التّجمّعات اليهوديّة والعربيّة. تُركت مدينة يافا كجيب عربيّ داخل الأراضي اليهوديّة ولكن مع منفذ إلى البحر وذلك لتجنّب ترك مدينة عربيّة كبيرة داخل حدود الدّولة اليهوديّة. من ناحية أخرى بقيت مدينتا حيفا وطبريّة في الدّولة اليهوديّة بسبب قلّة عدد السّكّان العرب فيهما وكونهما في حيّز فيه أغلبيّة يهوديّة. باستثناء "الكيان المستقل" القدس بقيت جميع المدن العربيّة بشكل عامّ في الدّولة العربيّة وتمّ تقسيم المنطقة القرويّة فقط.

تمّ اقتراح ترسيم الحدود في خطّة التّقسيم على قاعدة الرّغبة بالسّلام والتّعاون الاقتصاديّ بين الدّولتين في فلسطين/أرض إسرائيل. ونصّ القرار على أن يكون هناك تقسيم سياسيّ ولكن مع وحدة اقتصاديّة في المجالات التّالية: الجمرك والنّظام النّقديّ والقطارات والطّرق بين الدّولتين وخدمات الهاتف والبرق والموانئ البحريّة والجوّيّة المتعلّقة بالتّجارة الدّوليّة والتنمية الاقتصاديّة المشتركة وإمدادات المياه والكهرباء للدّولتين ولمدينة القدس. لم يتمّ تنفيذ قرار الأمم المتّحدة 181: رفض العرب التّقسيم وأعلنوا الحرب بمشاركة الدّول العربيّة بهدف إلغاء القرار بينما وافق "اليشوف" (الكيان) اليهوديّ على القرار وفي 41 أيّار 8491 تمّ الإعلان عن إقامة دولة إسرائيل.

حدود الهدنة

شباط - تمّوز 1949

في نهاية حرب 8491 وقّعت إسرائيل على اتّفاقيّات الهدنة مع أربع دول عربيّة. أُجريت مفاوضات منفردة مع كلّ دولة ذات طابع خاصّ بسبب الاختلافات العسكريّة والجيوسياسيّة على كلّ من الجبهات. ومع ذلك جرت جميع المحادثات بموجب قرار من مجلس الأمن برعاية الأمم المتّحدة وبوساطة ممثّل عنها.

في 42 شباط 9491 تمّ التّوقيع على أوّل اتّفاقيّة هدنة والّتي أنهت حالة الحرب بين إسرائيل ومصر. واضطرّت إسرائيل إلى الموافقة على تواجد عسكريّ مصريّ في قطاع غزّة وسحب قوّاتها من بيت حانون شمال قطاع غزّة ومن المنطقة القريبة من المقبرة في رفح في الجنوب. كما تمّ ترسيم منطقة منزوعة السّلاح على جانبيّ الخطّ في العوجة على حدود سيناء. من جهة أخرى تمكّنت إسرائيل من استبعاد كامل القطاع الشّرقيّ من منطقة النّقب الجنوبيّ من نطاق الاتّفاقيّة. كما منحت الاتّفاقيّة إسرائيل السّيطرة العسكريّة على شمال النّقب وحرّيّة العمل لاحتلال منطقة جنوب النّقب والّتي كانت مخصّصة للدّولة اليهوديّة في قرار التّقسيم الصّادر عن الأمم المتّحدة. في المجال السّياسيّ عزّزت الاتّفاقيّة مكانة إسرائيل الدّوليّة وفرص قبولها كعضو في الأمم المتّحدة. بالإضافة إلى ذلك فتح التّوقيع مع الدّولة العربيّة الكبرى الباب أمام اتّفاقيّات مع بقيّة الدّول العربيّة المتحاربة. ولا عجب أنّ بن غوريون كان يعتقد أنّ توقيع الاتّفاقيّة "أعظم حدث في سنة الأعمال العظيمة".

في 32 آذار 9491 تمّ توقيع اتّفاقيّة الهدنة مع لبنان. اتّفقت الدّولتان على أن تكون الحدود الدّوليّة هي خطّ الهدنة وأنّه مع التّوقيع على الاتّفاقيّة ستنسحب إسرائيل من لبنان – الشّريط الّذي استولى عليه الجيش الإسرائيليّ في نهاية تشرين الأوّل 8491 كجزء من عمليّة "حيرام" والّذي ضمّ أربع عشرة قرية.

في 3 نيسان 9491 تمّ توقيع اتّفاقيّة الهدنة بين إسرائيل والأردن وألحقت به خرائط وافق عليها الطّرفان: في وادي عربة تلاءمت الحدود مع خطّ حدود عام 2291 (دون ذكر ذلك صراحة)؛ على الجبهة "العراقيّة" في السّامرة تمّ رسم الخطّ على أساس اتّفاقيّة تبادل الأراضي الموقّعة مع الملك عبد الله في 03 آذار؛ في قطاع القدس تمّ تحديد الخطّ على أساس اتّفاقيّة "الهدنة التّمهيديّة" الموقّعة في 03 تشرين الثّاني 8491؛ في قطاع القدس والخليل والبحر الميّت تمّ تحديد الخطّ على أساس خطوط الهدنة من 81 تمّوز والخطوط المحدّدة في خريطة الاتّفاق مع عبد الله والخطوط الّتي وافق عليها مراقبو الأمم المتّحدة في منطقة البحر الميّت.

أخيرًا في 02 تمّوز 9491 تمّ توقيع اتّفاقيّة وقف إطلاق النّار بين إسرائيل وسوريا. تحت ضغط ممثّل الأمم المتّحدة انسحبت سوريا من الأراضي الّتي احتلّتها في المناطق الّتي حدّدها قرار الأمم المتّحدة كدولة يهوديّة وأعلنت هذه الأراضي "مناطق منزوعة السّلاح". كانت الخلافات الرّئيسيّة بين الطّرفين حول هذه المناطق منزوعة السّلاح. الصّياغة الغامضة للمذكّرة التّفسيريّة الّتي صاغها مبعوث الأمم المتّحدة رالف بانش في 62 حزيران 9491 سمحت لكلّ جانب بالتّمسّك بتفسيره الخاصّ لوضعيّة هذه الأراضي: اعتبرتها إسرائيل مناطق تحت سيادتها بحيث يتمّ تقليص دور الأمم المتّحدة إلى مراقبة نزع السّلاح وادّعت سوريا أنّ الأراضي ستكون تحت إشراف الأمم المتّحدة حتّى يتمّ تسوية مكانتها النّهائيّة في اتّفاقيّة دائمة.

نصّت جميع اتّفاقيّات الهدنة ضمن أمور أخرى على أنّ: "من المعترف به بين الطّرفين أنّ أيّ حكم من أحكام الاتّفاقيّة الحاليّة يجب أن لا يمسّ في أيّ حال حقوق الفريقين المتعاقدين أو مطالبهما أو مواقفهما في التّسوية السّلميّة والنّهائيّة لمسألة فلسطين/أرض إسرائيل إذ أنّ الاعتبارات العسكريّة وحدها هي الّتي أملت هذه الأحكام". أُطلق على خطوط الهدنة اسم "الخطّ الأخضر" بسبب اللّون المعطى لها في الخرائط المطبوعة.

مناطق خاصّة في اتّفاقيّات الهدنة

1950 - 1949

مع توقّف القتال في 22 تمّوز 1948 وبداية الهدنة الثّانية في الحرب انتظم الجيش العراقيّ في منطقة السّامرة والّتي سيطرت على وادي عارة ومزراب سهل الشّارون حتّى مجدل يابا جنوب رأس العين. في شباط 1949 بعد توقيع الاتّفاقيّة مع مصر وبعد الانتهاء من العمليّة العسكريّة "عوفدا" (الحقيقة) وتوقيع اتّفاقيّة وقف إطلاق النّار في القطاع الأردنيّ استؤنفت المحادثات بشأن مناطق الحدود مع الأردن. في الأوّل من آذار 1949 أصبحت المحادثات رسميّة وعقدت في رودس حتّى 3 نيسان 1949. لم يتمّ توضيح الوضع على الجبهة العراقيّة. لم ترسل العراق ممثّلين عنها في المحادثات ولم تسارع إلى منح الأردن توكيلًا لإجراء المحادثات نيابة عنها. في بداية شهر آذار وافقت العراق على أن تتسلّم قوّات الجيش العربيّ الأردني مواقع الجيش العراقيّ ولكن عندما علمت إسرائيل بذلك أبلغت وسيط الأمم المتّحدة في 13 آذار أنّ هذا التّبادل سيكون خرقًا للهدنة ولن تعترف به إسرائيل. في 19 آذار 1949 وافق الملك عبد الله في غياب الدّعم البريطانيّ والأمريكيّ على الاستجابة للمطالب الإسرائيليّة بتسوية نقل خطّ الحدود في السّامرة وتمّ الاتّفاق على التّسوية في 24 آذار والتّوقيع عليها في 31 آذار وأدرجت في اتّفاقيّة الهدنة في 3 نيسان 1949.

تمّ نقل شريط مساحته 410 كلم مربّع إلى إسرائيل كجزء من الاتّفاقيّة من صندلة شمال جنين وحتّى كفر قاسم في وسط إسرائيل والّذي ضمّ تسعًا وعشرين بلدة عربيّة وذلك استجابة لمطالبة إسرائيل بالسّيطرة على طرق النّقل الحيويّة الّتي تربطها أجزاء مختلفة من البلاد الّتي قطعتها حدود الجبهة. كان الخطّ الّذي تمّ الاستيلاء عليه في نهاية المطاف من تلال السّامرة يهدف إلى منح إسرائيل "خطًّا أمنيًّا" والسّيطرة على طريق الخضيرة - العفّولة (طريق وادي عارة) وخطّ سكّة حديد اللّدّ - حيفا لكنّه كان على أساس مبدأ "الاكتفاء بالقليل".

سعت إسرائيل إلى تجنّب ضمّ عدد كبير من السّكّان العرب لذلك اكتفت في منطقة الشّارون بالأماكن المرتفعة الّتي توفّر السّيطرة على مناطق أخرى لتلبية حاجتها التّكتيكيّة واستقرّت على خطّ حدود يرتفع بما لا يزيد عن مئة متر فقط فوق مستوى سطح البحر.

كما تشكّلت "منطقة محرّمة" بين إسرائيل والأردن في منطقة اللّطرون من قرية قطنة حتّى بدرس (46 كيلومترًا مربّعًا) إذ لم يتّفق الطّرفان على مسار الخطّ الحدوديّ الّذي يقسّم المنطقة بين المواقع العسكريّة. والسّبب الرّئيسيّ هو أنّ المساحة بين المواقع العسكريّة تسيطر على مقاطع من شرياني مواصلات مهمين يربطان القدس ومحيطها بالسّهل السّاحليّ عبر باب الواد ومرتفعات بيت حورون. والسّبب الآخر هو إلغاء الجانب الأردنيّ التّنسيق وفقًا للاتّفاق بين القائدين عبد الله التّلّ وموشيه ديان الّذي ألغى خطّ الحدود بين الجيشين (الجيش الإسرائيليّ والجيش العربيّ) من حوسان وحتّى كيبوتس معليه هحميشة.

نصّت اتّفاقيّة الهدنة مع مصر على أنّ خطّ الهدنة "خطّ يمتدّ من ساحل البحر عند مدخل وادي حاسى في اتّجاه الشرق مخترقًا دير سنيد عبر طريق غزّة - المجدل الرّئيسيّ إلى منطقة تبعد 3 كيلومترات شرقي الطّريق ثمّ باتّجاه جنوبيّ مواز لطريق غزّة - المجدل ويستمرّ في هذا الاتّجاه حتّى الحدود المصريّة". ومن النّاحية العمليّة تمّ تحديد الموقع الدّقيق للحدود من قبل لجنة مختلطة من ضبّاط الجيش الإسرائيليّ والمصريّ بالتّعاون مع ممثّل الأمم المتّحدة. كانت الحدود مطابقة تقريبًا للتّرسيم المحدّد لكنّها انحرفت عنه في أماكن مختلفة لسببين. أوّلاً، اعتبارات عسكريّة سعت بموجبها مصر إلى إبعاد خطّ الهدنة عن طريق غزّة - رفح الّذي يربط بشبكة الطّرق المصريّة في سيناء وحتّى السّيطرة على التّلال الواقعة شرقها. ثانيًا، المطالبة الإسرائيليّة بتحويل الخطّ جنوب وادي حاسي للسّماح ببناء سدّ واستخدام خزّان للمياه الجوفيّة كان في المنطقة. تمّ التّوقيع على الاتّفاقيّة في شهر شباط 1950.

.

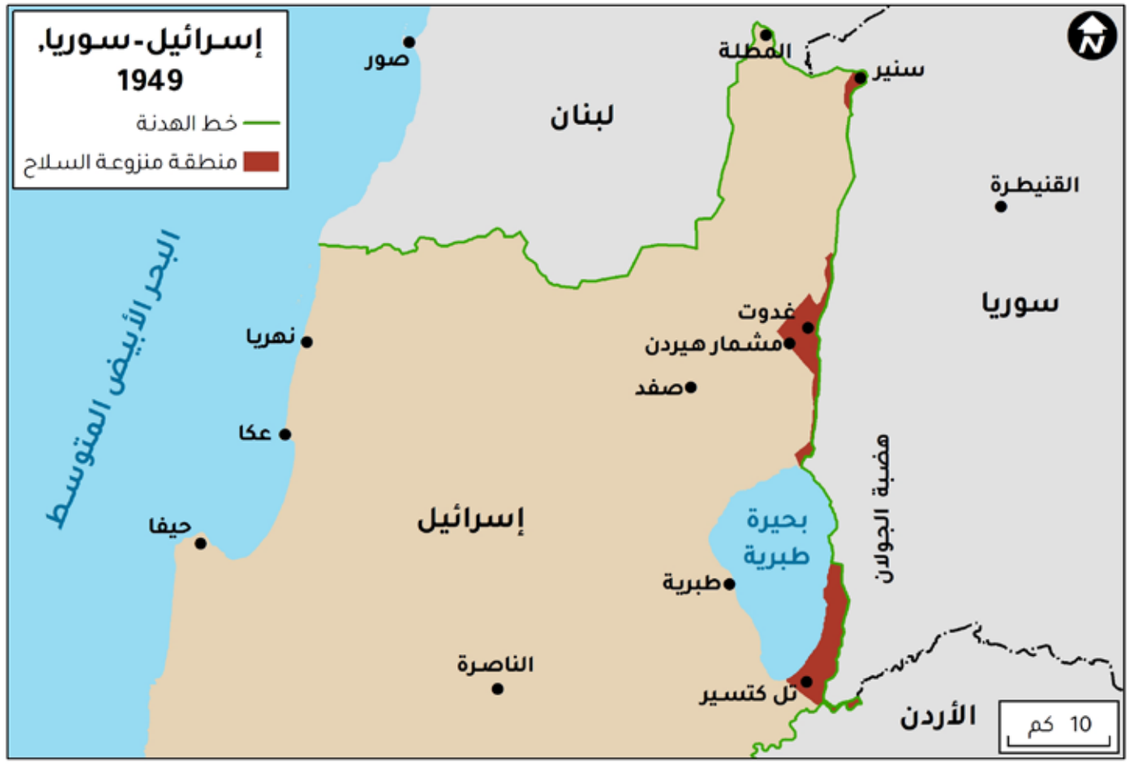

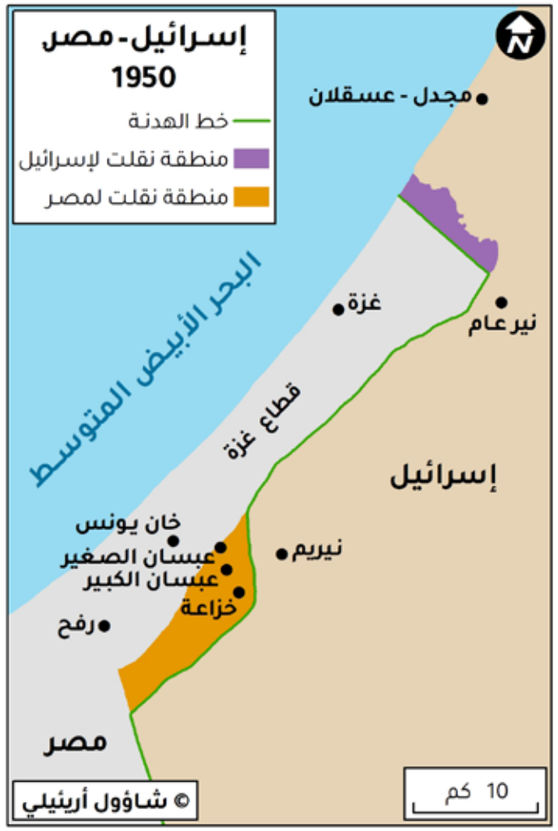

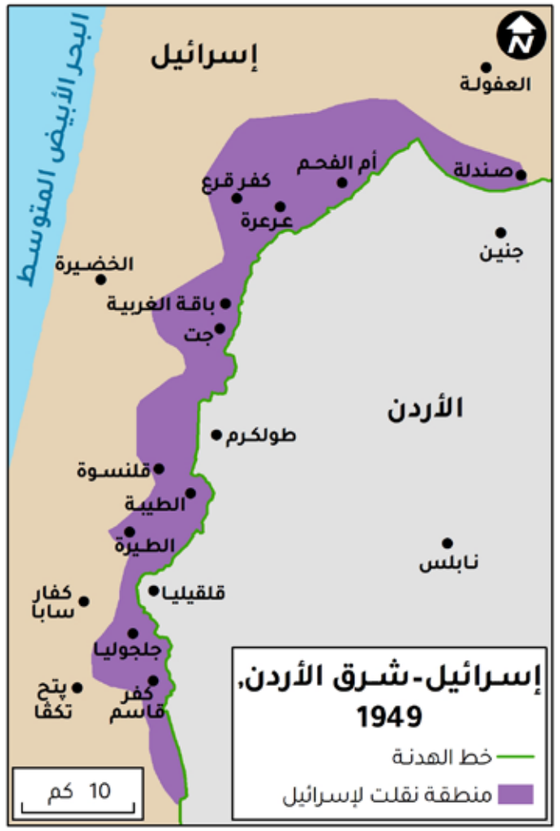

خطّ الحدود في القدس

1948 - 1949

في 30 تشرين الثّاني 1948 اجتمع في القدس المقدّم عبد الله التّلّ قائد الجيش العربي والمقدّم موشيه ديان قائد قوّات الجيش الإسرائيليّ لقطاع القدس ووقّعا على "اتّفاقيّة الهدنة التّمهيديّة" والّتي جمّدت خطوط المواقع العسكريّة للطّرفين. وقد تمّ الاتّفاق بين الطّرفين اتّفاقيّة شرف لم تدوّن في البروتوكول أنّ الاتّفاق ساري المفعول على منطقة اللّطرون والممرّ المؤدّي إلى القدس.

على غرار اللّطرون فإنّ الأرض المحرّمة في القدس والّتي تبلغ مساحتها حوالي 2 كلم مربع تشكّلت هي أيضًا بناءً على موقع الخطوط الأماميّة لكلا الجانبين وأبقيت كشريط عازل مغلق لا يمكن لأيّ جانب دخوله إلّا بموافقة وإشراف الطّرف الآخر. المنطقة المعزولة السّلاح الكبرى هي منطقة قصر المندوب السّامي (مقرّ الحكومة البريطانيّة) جنوب القدس وتتألّف من ثلاث مناطق فرعيّة: القصر والحديقة المحيطة به - تحت سيطرة الأمم المتّحدة؛ المنطقة الواقعة جنوب وشرق القصر على منحدرات التّلّ موقع "السّجق" وقليلاً جنوب موقع "الجرس" بالقرب من قرية صور باهر - خاضعة للسّيطرة الأردنيّة؛ وباقي المنطقة إلى الغرب - تحت السّيطرة الاسرائيليّة.

تمّ تحديد منطقة جبل المشارف على أنّها منطقة منزوعة السّلاح جزء منها تحت السّيطرة الإسرائيليّة كجيب إسرائيليّ داخل الأراضي الأردنيّة (ضمّ الجامعة العبريّة ومستشفى هداسا وقرية العيسويّة) وجزء تحت السّيطرة الأردنيّة (مجمع أوغوستا فيكتوريا). كان بينهما شريط ضيّق من الأرض المحرّمة. وينصّ الاتّفاق على أن يكون لإسرائيل خمسة وثمانون شرطيًّا على الجبل مسلّحين بأسلحة خفيفة فقط وثلاثة وثلاثون من الموظّفين المدنيّين. في المقابل اقتصر عدد رجال الشّرطة الأردنيّين في المنطقة منزوعة السّلاح على أربعين شرطيًّا. كما تقرّر أن تصعد قافلة كلّ أسبوعين إلى الجبل لتزويد سكّان الجبل واستبدال الموظّفين. وضمّت القافلة ثلاث سيّارات: عربتان مصفّحتان وشاحنة تحمل المؤن وفي طريق النّزول من الجبل حملت كتبًا من المكتبة الوطنيّة على الجبل لنقلها إلى مكتبات الجامعة العبريّة في القدس الغربية. كانت القافلة تحت إشراف الأمم المتّحدة وغادرت من بوّابة ماندلباوم شمال شرق البلدة القديمة. تجدر الإشارة أنّه من النّاحية العمليّة الفريق الّذي كان يصعد الجبل لم يكن من رجال الشّرطة بل من الجنود وربّما كان ذلك بموافقة صامتة - أو بغض الطّرف على الأقل- من قبل الأردنيّين والأمم المتّحدة.

خلال المفاوضات استعرض رئيس الحكومة دافيد بن غوريون النّقاط الرّئيسيّة أمام الوزراء خلال اجتماع الحكومة في 1 كانون الأوّل 1948 وأشار إلى اجتماعين عُقدا بين ديان والتّلّ قبل توقيع الاتّفاقيّة: "اجتمع موشيه ديان وعبد الله التّلّ بداية الأسبوع بحضور مفتّشي الأمم المتّحدة في قصر المندوب السّامي [...] كان المحور الرّئيسيّ هو القرار بشأن وقف إطلاق نار صريح وفعّال في القدس والّذي اتّفق عليه القادة بينهما [...] طالب التّلّ مرّة أخرى بتزويد البلدة القديمة في القدس بالكهرباء ووافق على أن يزور اليهود حائط المبكى وأن يعود يهود البلدة القديمة إلى حيهم وفي المقابل يعود العرب إلى حيّ القطمون. قال له موشيه أنّه ليس لديه السّلطة الكافية لاتّخاذ قرار في هذه الأمور".

بعد ذلك بعام في 20 كانون الأوّل 1949 أبلغ بن غوريون عن التّقدّم الّذي تمّ إحرازه في المفاوضات مع ملك الأردن عبد الله حول التّسوية الدّائمة والّتي لم يتمّ التّوصّل إليها: "طالب ممثّلو الملك بالحصول على إجابات يوم الجمعة بخصوص لقاء آخر. وقد أعرب الملك بنفسه عن رغبته في مقابلتي عندنا في القدس. الأمور الّتي تمّ الاتّفاق عليها بحسب الصّياغة الّتي صاغها سمير بالعربيّة هي كالتّالي: يحصل اليهود على الحيّ اليهوديّ في البلدة القديمة بما في ذلك حائط المبكى وسيتمّ تضمين هذا في الجزء ضمن مناطق القدس اليهوديّة [...] وهم سيحصلون على الطّريق إلى بيت لحم [...]". بقيت هذه الحدود حتى 1967

العدوان الثلاثي (حرب السويس)

29 تشرين الأول – 5 تشرين الثاني 1956

العدوان الثلاثي (حرب السويس) والمعروف بإسرائيل باسم "عمليّة قديش" هي حرب قصيرة شاركت فيها إسرائيل وبريطانيا وفرنسا ضدّ مصر. استمرّت الحرب نحو ثمانية أيّام فقط من 29 تشرين الأوّل وحتّى 5 تشرين الثّاني 1956. بادرت كلّ من بريطانيا وفرنسا بالحرب بهدف إعادة السّيطرة على قناة السّويس بعد أن أعلن الرّئيس المصريّ جمال عبد النّاصر تأميمها. إنضمّت إسرائيل للحرب بضغط من الدّولتين وبسبب إغلاق مضائق تيران أمام المِلاحة الإسرائيليّة وأعمال الفدائيّين ("المتسلّلين"). غزا الجيش الإسرائيليّ شبه جزيرة سيناء واستولى عليها كلّها باستثناء الشّريط الضّيّق على طول قناة السّويس ودمّر العديد من الأبنية التّحتيّة العسكريّة وألحق أضرارًا بالغة بالجيش المصريّ.

بمناسبة استعراض نصر اللّواء التّاسع الإسرائيليّ الّذي أُقيم في شرم الشّيخ في 6 تشرين الثّاني 1956 كتب دافيد

بن غوريون رئيس الحكومة ووزير الدّفاع رسالة إلى جنود اللّواء وقادته. تمّ تسليم الرّسالة إلى رئيس الأركان الجنرال موشيه ديان الّذي وصل إلى الاستعراض مع جميع جنرالات الجيش الإسرائيليّ. الاحتفال كان قصيرًا: تمّ وضع سيّارتين عسكريّتين بملاصقة بعضهما كمنصّة واصطفّ الجنود بلباسهم العسكريّ والقتاليّ على شكل حذوة حصان أمام المنصّة وألقى قائد اللّواء خطابًا قصيرًا ثمّ قرأ موشيه ديان رسالة بن غوريون والأمر العسكريّ بمناسبة احتلال سيناء. في رسالته كتب بن غوريون: "لقد حقّقتم نهاية ناجحة لأكبر وأعظم عمليّة عسكريّة في تاريخ شعبنا وإحدى العمليّات الرّائعة في تاريخ الشّعوب. والآن نستطيع أن نغنّي ثانية الأغنية القديمة لسيّدنا موسى وبني إسرائيل: "يَسْمَعُ الشُّعُوبُ فَيَرْتَعِدُونَ. تَأْخُذُ الرَّعْدَةُ سُكَّانَ فِلِسْطِينَ. حِينَئِذٍ يَنْدَهِشُ أُمَرَاءُ أَدُومَ. أَقْوِيَاءُ مُوآبَ تَأْخُذُهُم الرَّجْفَةُ. يَذُوبُ جَمِيعُ سُكَّانِ كَنْعَانَ. تَقَعُ عَلَيْهِمِ الْهَيْبَةُ وَالرُّعْبُ. وتصبح إيلات الميناء العبريّ الرّئيسيّ في الجنوب مجدّدًا ويوطفات المسمّى تيران تعود لتصبح جزءًا من مملكة إسرائيل الثّالثة".

نفّذت بريطانيا وفرنسا عمليّة مشتركة للسّيطرة على قناة السّويس عُرفت باسم "عمليّة موسكتير(الفارس)" بالتّزامن مع العمليّة العسكريّة الإسرائيليّة. من النّاحية العمليّة بدأت العمليّة الفرنسيّة البريطانيّة في 5 تشرين الثّاني عندما كانت معظم أراضي سيناء تحت سيطرة الجيش الإسرائيليّ بالفعل. استولت القوّات البريطانيّة والفرنسيّة على مدن القناة الشّماليّة وبدأت في التّحرّك جنوبًا لكنّ مجلس الأمن التّابع للأمم المتّحدة بمبادرة من الولايات المتّحدة والاتّحاد السّوفيتيّ اتّخذ قرارًا يدعو إلى إنهاء العمليّة فتوقّفت القوّات البريطانيّة والفرنسيّة في مدينة القنطرة. هكذا انتهت العمليّة: فشلت القوّتان الأوروبّيّتان في محاولتهما السّيطرة على القناة واضطرّت إسرائيل لإخلاء جميع الأراضي الّتي احتلّتها تحت ضغط مشترك من الولايات المتّحدة والاتّحاد السّوفيتيّ.

في 22 كانون الأوّل انتشرت قوّة الطّوارئ التّابعة للأمم المتّحدة على طول القناة وبدأت في شغل المواقع داخل سيناء بالتّنسيق مع انسحاب الجيش الإسرائيليّ. حقّقت إسرائيل بعض الإنجازات المهمّة: حرّيّة الملاحة في خليج العقبة مكفولة بقرار من الأمم المتّحدة وإزالة التّهديد من قبل الجيش المصريّ والمتسلّلين وظلّت جميع حدود البلاد هادئة لعدّة سنوات باستثناء الحدود السّوريّة. علاوة على ذلك تمّ تعزيز مكانة إسرائيل العسكريّة في عيون دول العالم وهي حقيقة لها أيضًا أهمّيّة اقتصاديّة. من ناحية أخرى لم تتحقّق الأهداف الاستراتيجيّة طويلة المدى المنسوبة لإسرائيل مثل الرّغبة في إضعاف أو حتّى الإطاحة بنظام عبد النّاصر أو فرض بدء عمليّة سلام مع مصر وفتح قناة السّويس أمام الملاحة الإسرائيليّة.

.

حرب حزيران (الأيام الستة)

5 - 10 حزيران، 1967

استمرّت حرب حزيران (الأيام الستة) بين إسرائيل ومصر والأردن وسوريا بمساعدة دول عربيّة أخرى لمدة ستّة أيّام من 5 حتّى 10 حزيران 1967. كانت خلفيّة الحرب الإجراءات الّتي اتّخذتها مصر ودول عربيّة شريكة الّتي هدّدت أمن إسرائيل واقتصادها.

بما في ذلك طردت مصر قوّة الطّوارئ التّابعة للأمم المتّحدة (المتمركزة هناك بعد العدوان الثلاثي عام 1956) من شبه جزيرة سيناء وإغلاق مضائق تيران أمام الملاحة الإسرائيليّة وإخضاع الجيشين السّوريّ والأردنيّ وقوّات الشّحن العراقيّة والسّعوديّة للقيادة العسكريّة المصريّة. أرسلت مصر إلى سيناء العديد من الوحدات العسكريّة ممّا اضطرّ إسرائيل إلى تعبئة قوّاتها الاحتياطيّة وإلحاق أضرار بالغة بالنّشاط الاقتصاديّ. شكّل دخول القوّات العراقيّة إلى الأردن في طريقها إلى الضّفّة الغربيّة تهديدًا آخر: مخاوف من هجوم على "الخصر الضّيّق" لإسرائيل - الشّريط السّاحليّ في منطقة نتانيا - خطوة من شأنها شطر دولة إسرائيل إلى قسمين.

بعد فترة انتظار متوتّرة استمرّت عدّة أسابيع جرت خلالها محاولات لإيجاد حلّ سياسيّ ولكن دون نتائج بدأت الحرب يوم الإثنين 5 حزيران 1967 في السّاعة 7:45 صباحًا بهجوم جوّيّ إسرائيليّ شامل. خلال السّاعات الأولى من الحرب هاجمت حوالي 185 طائرة إسرائيليّة بقيادة مردخاي هود قواعد عسكريّة ومطارات في مصر وبعد ذلك في سوريا والأردن والعراق في عمليّة تسمى "عمليّة موكيد". رغم جاهزيّة كلّ جيوش المنطقة كانت الهجمات مفاجئة وأدّت إلى حسم الحرب منذ بدايتها من خلال تعطيل معظم القوّات الجوّيّة للجيوش العربيّة.

في السّاعة 8:15 أطلقت كلمة الكود "سدين أدوم" (الشّرشف الأحمر) وشنّت القوّات البرّيّة للجيش الإسرائيليّ هجومًا على الجيش المصريّ في سيناء وقطاع غزّة. تحرّكت ثلاث مجموعات عمليات وهاجمت ثلاثة محاور بمشاركة لوائين يعملان بشكل مستقلّ. احتلّت إسرائيل كلّ سيناء وجزيرتي صنافير وتيران اللّتين استأجرتهما السّعوديّة لمصر وقطاع غزّة.

على الجبهة الأردنيّة سيطرت قوّات الجيش الإسرائيليّ على مناطق رئيسيّة في الضّفّة الغربيّة بما في ذلك القدس الشّرقيّة في أقلّ من ثلاثة أيّام وانسحبت جميع القوّات الأردنيّة المتبقّية هناك إلى شرق نهر الأردن وسيطر الجيش الإسرائيليّ على بقيّة الضّفّة الغربيّة دون مقاومة تقريبًا. في 9 حزيران شنّت قوّات الجيش الإسرائيليّ هجومًا على مرتفعات الجولان أنهته في ليلة اليوم التّالي واحتلّت إسرائيل هضبة الجولان وجزءًا من جبل الشّيخ الّذي إحتلّ كلّه في 12 حزيران.

في أعقاب الحرب في 22 تشرين الثّاني 1967 صادق مجلس الأمن للأمم المتّحدة على القرار رقم 242. ونصّت الموادّ الرّئيسيّة للقرار على "انسحاب القوّات الإسرائيليّة العسكريّة من مناطق احتلّتها" خلال حرب حزيران و"وضع حدّ لحالة الحرب واحترام سيادة ووحدة الأراضي والاستقلال السّياسيّ لكلّ دولة في المنطقة وحقّها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها وخالية من التّهديدات أو استخدام القوّة". كما نصّ القرار على ضرورة "ضمان حرّيّة الملاحة عبر الممرّات المائيّة الدّوليّة في المنطقة وتحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللّاجئين وضمان عدم الاعتداء على أراضي أيّ دولة في المنطقة وعلى استقلالها السّياسيّ من خلال إقامة مناطق منزوعة السّلاح".

وافقت مصر والأردن على القرار بشكل شبه فوريّ وفي شهر كانون الأوّل 1967 وافقت إسرائيل على القرار أما سوريا فوافقت عليه بعد وصول الرّئيس الأسد إلى السّلطة (1970) فقط. كانت نتائج الحرب بعيدة المدّة وطويلة الأمد على الدّول المشاركة فيها في مجالات السّياسة الدّاخليّة والجغرافيا والسّياسيّة والاقتصاد الإقليميّ وعلى مسار الحرب الباردة.

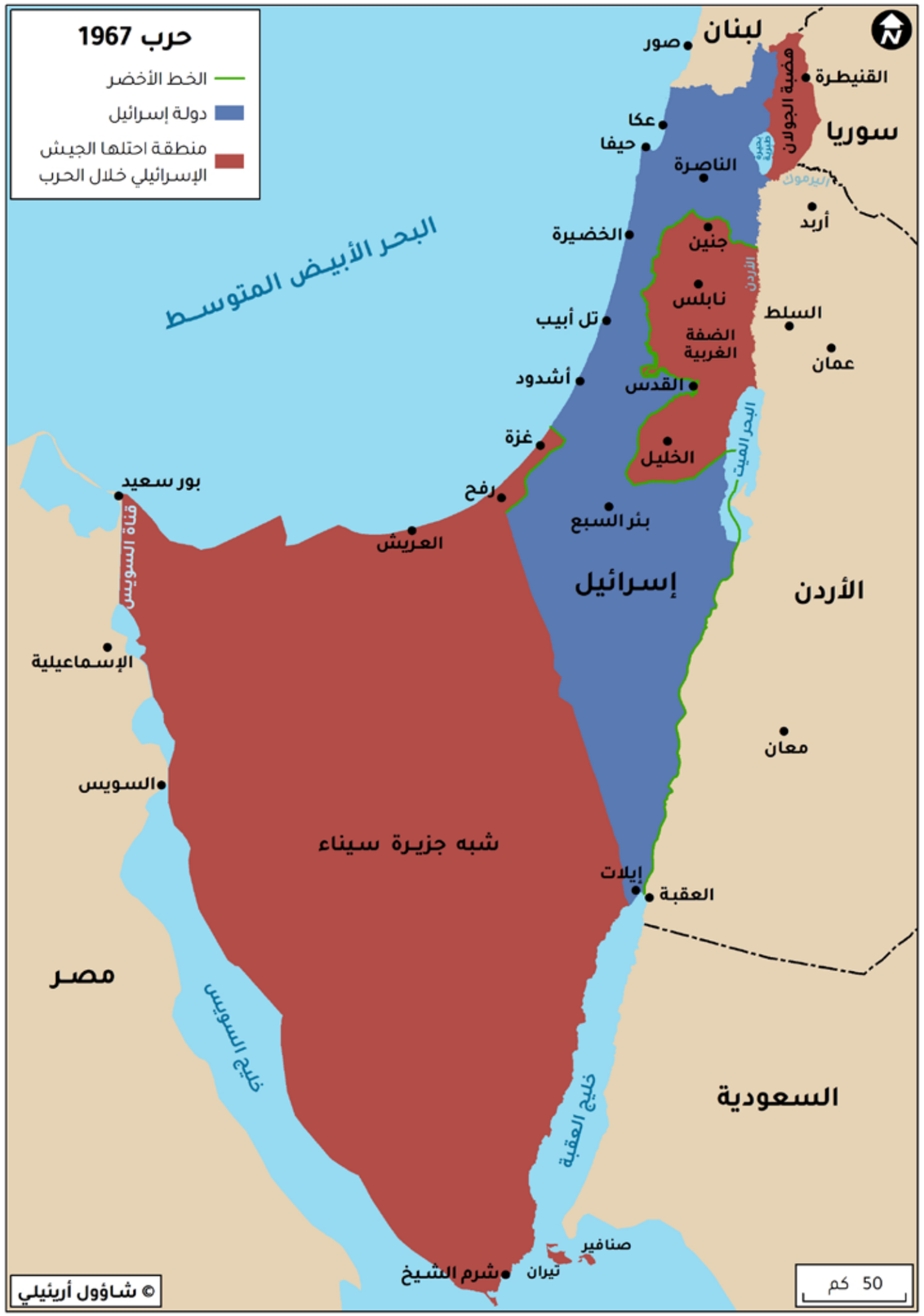

القدس

من 1948 وحتى بعد 1967

في الخامس من كانون الأوّل 1949 أعلن دافيد بن غوريون أنَّ القدس عاصمة لدولة إسرائيل وبعد ثمانية أيّام قرّرت الكنيست نقل مقرّها إلى القدس. بعد ذلك مباشرة في كانون الثّاني 1950 انتقلت الحكومة أيضًا إلى القدس واستكملت بذلك تواجد السّلطات الثّلاث في العاصمة (أقيمت المحكمة العليا في القدس منذ عام 1948).

في 13 كانون الأوّل 1949 ضمّ الأردن الضّفّة الغربيّة بأكملها بما في ذلك القدس الشّرقيّة. أصبح الضّمّ فعليًّا في أيّار 1950 بعد أن أصدر الملك عبد الله مرسومًا بذلك وصادق عليه مجلس النّوّاب الأردنيّ. ثلاث دول فقط اعترفت بضمّ الضّفّة الغربيّة إلى الأردن: بريطانيا والعراق وباكستان والبريطانيّون أنفسهم صرّحوا بأنّهم لا يعترفون بالسّيادة الأردنيّة على القدس ولكن فقط بالسّيطرة العمليّة عليها. سلّمت جامعة الدّول العربيّة بواقع ضمّ الأردن للضّفّة الغربيّة في 31 أيّار 1950 فقط بعد أن تعهّدت الأردن بأنّ الضّمّ لن يضرّ بالتّسوية النّهائيّة للقضيّة الفلسطينيّة. تبلغ مساحة أورشليم - المدينة العبريّة الجديدة 38 كيلومترًا مربّعًا أمّا المدينة الشّرقيّة الّتي يطلق عليها العرب القدس فتبلغ مساحتها 6 كيلومترات مربّعة فقط.

بعد حرب حزيران (الأيام الستة) بوقت قصير في 27 حزيران 1967 أقرّت الكنيست الإسرائيليّة قانون تعديل "نظام الحكم والقانون (رقم 11) 1967" والّذي أضاف المادّة 11 ب إلى المرسوم: " يسري القانون القضاء والإدارة في دولة إسرائيل على جميع مناطق أرض إسرائيل الّتي أقرّتها الحكومة في المرسوم". بموجب هذه المادّة أصدرت الحكومة في اليوم التّالي "أمر ترتيبات الحكم والقانون (رقم 1) 1967" الّذي نصّ على أنّ منطقة أرض إسرائيل الموصوفة في ملحق الأمر هي "منطقة يسري فيها القانون والولاية القضائيّة والإداريّة للدّولة". شملت المنطقة الموصوفة في ملحق الأمر البلدة القديمة والأحياء الشّرقيّة والشّماليّة للمدينة - من كفر عقب في الشّمال إلى قبر راحيل (مسجد بلال بن رباح) تقريبًا في الجنوب وحتّى المنحدرات الشّرقيّة لجبل المشارف في الشّرق. في 28 حزيران تمّ التّوقيع على أمر أقرّ حدود المنطقة الّتي تمّ ضمّها ونشر وزير الدّاخليّة "إعلان القدس" وهو نظام قانونيّ ضمّ المنطقة المُلحقة إلى منطقة نفوذ بلديّة القدس.

في 29 حزيران السّاعة 12 ظهرًا أزالت الشّرطة نقاط التّفتيش بين شطري المدينة. تمّ استدعاء رئيس البلديّة الأردنيّ روحي الخطيب وأعضاء المجلس إلى الحاكم العسكريّ والّذي أبلغهم أنّه "بالنّيابة عن الجيش الإسرائيليّ [...] تمّ فضّ مجلس مدينة القدس". أطلق اسم "القدس الموحّدة" على هذه المنطقة كلّها والّتي شملت في حينه 108 كلم مربّع.

في عام 1980 وعلى خلفيّة محادثات الحكم الذّاتيّ بين إسرائيل ومصر وخوفًا من التّنازلات الإسرائيليّة في القدس بادرت عضوة الكنيست غئولة كوهين من حزب "هتحيا" (النّهضة) إلى مشروع "القانون الأساسيّ: القدس عاصمة إسرائيل 1980" الّذي يعلن أنَّ "القدس الكاملة والموحّدة" عاصمة لإسرائيل. صادقت الكنيست على هذا القانون في 30 تمّوز 1980. في 15 كانون الثّاني 1981 أصدرت الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة قرارًا يرفض إعلان القدس الموحّدة عاصمة لإسرائيل ويعلن أنّه لاغٍ وباطل من أساسه وتمّ نقل السّفارات الأجنبيّة من القدس. في عام 1993 تمّ توسيع نطاق المدينة مرّةً أخرى وهذه المرّة إلى الغرب بحيث أصبحت منطقة نفوذ بلديّة القدس الآن 126.4 كلم مربّع وهي أكبر مدينة في دولة إسرائيل. وفي 6 كانون الأوّل 2017 أعلن الرّئيس الأمريكيّ دونالد ترامب الاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل وأمر بنقل سفارة الولايات المتّحدة في إسرائيل من تل أبيب إلى القدس. وأُقيم حفل نقل السّفارة في 14 أيّار 2018 غداة "يوم القدس".

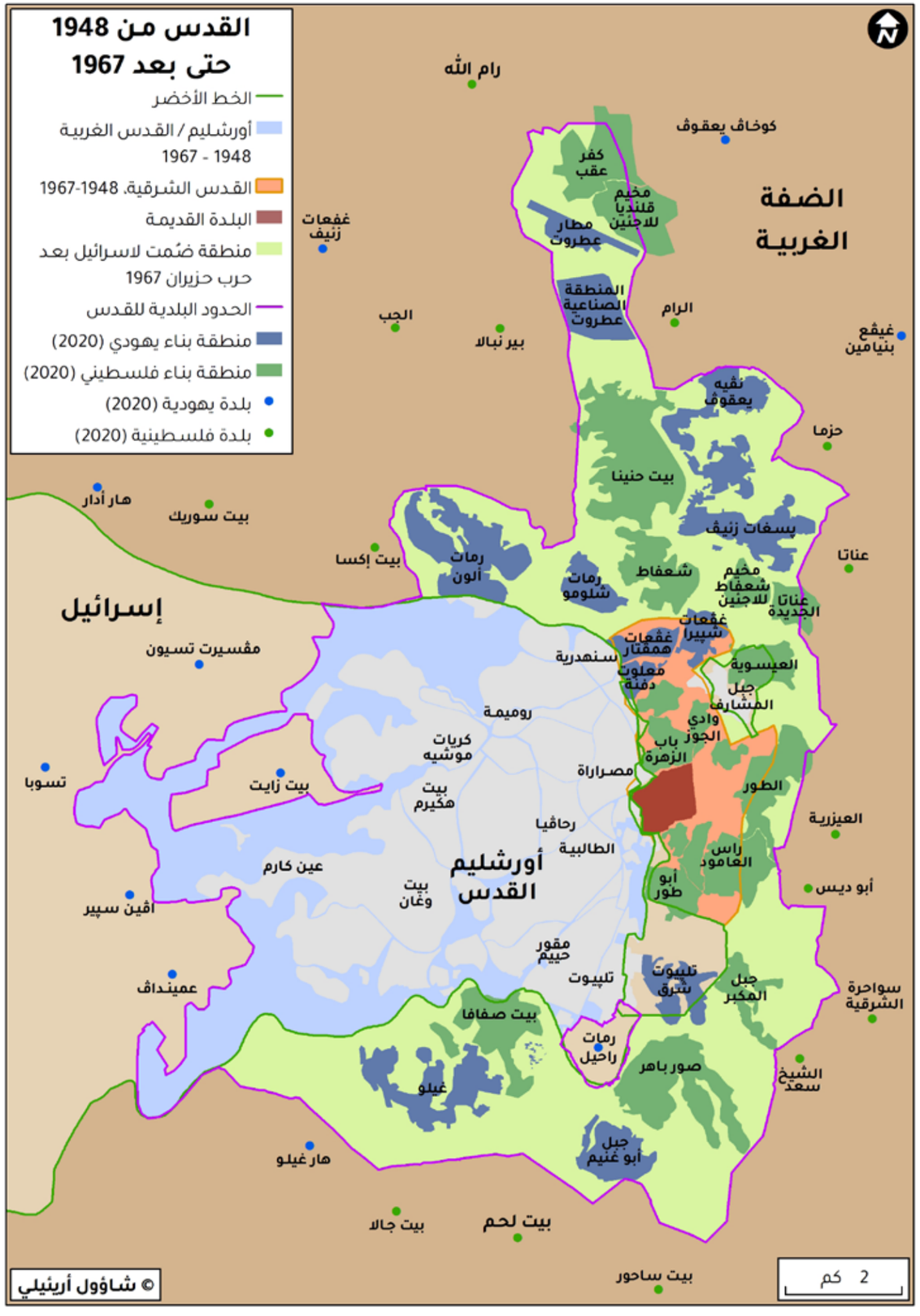

الحدود الإسرائيليّة السّوريّة بعد 1967

خلال حرب حزيران (الأيام الستة) احتلّت إسرائيل حوالي ثلثي مرتفعات الجولان. أطلق على خطّ وقف إطلاق النّار بعد الحرب اسم "الخطّ البنفسجيّ" وهو ويغطّي مساحة حوالي 1,260 كلم مربّع في هضبة الجولان حتّى شرق القنيطرة. في حرب 1973 تمكّن الجيش السّوريّ من احتلال نصف هذه المنطقة لعدّة أيّام ولكنّ قوّات الجيش الإسرائيليّ استعادت السّيطرة عليها قبل نهاية الحرب بل وتقدّمت واستولت على المزيد من الأراضي في العمق السّوريّ.

في 31 أيّار 1974 تمّ التّوقيع على اتّفاقيّة فصل القوّات بين إسرائيل وسوريا. وبحسب الاتّفاق انسحبت إسرائيل إلى "الخطّ البنفسجيّ" باستثناء منطقة تبلغ مساحتها نحو 60 كلم مربّع تشمل مدينة القنيطرة الّتي عادت للسّيطرة السّوريّة المدنيّة. تمّ تحديد الشّريط المحاذي لخطّ وقف إطلاق النّار في الأراضي السّوريّة كمنطقة عازلة بين الجيشين السّوريّ والإسرائيليّ وهو تحت السّيطرة العسكريّة لقوّة الأمم المتّحدة لمراقبة فضّ الاشتباك - الأندوف. يوجد معبر حدوديّ واحد يعرف باسم "معبر القنيطرة"على الحدود الإسرائيليّة السّوريّة الحاليّة بالقرب من مدينة القنيطرة. لا يوجد اتّصال مباشر بين الإسرائيليّين والسّوريّين عند المعبر وهو يعمل تحت إشراف قوّة الأمم المتّحدة - الأندوف. المعبر مغلق غالبًا أمام مرور الأشخاص والبضائع ويستخدم بشكل أساسيّ من قبل موظّفي الأمم المتّحدة وفي بعض الأحيان يستخدمه أيضًا سكّان مرتفعات الجولان الدّروز ولكنّ هذا يتطلّب ترتيبات خاصّة بوساطة الأمم المتّحدة.

في 14 كانون الأوّل 1981 أقرّت الكنيست الإسرائيليّة قانون مرتفعات الجولان الّذي ينصّ على أنّ "القانون والقضاء وإدارة الدّولة تطبّق في مرتفعات الجولان". يغطّي القانون مساحة تبلغ نحو 1,200 كلم مربّع في مرتفعات الجولان وهي كامل المنطقة الواقعة بين الحدود الدّوليّة من عام 1923 وحدود السّيطرة الإسرائيليّة المحدّدة عام 1974 في اتّفاقيّات فصل القوّات. في أعقاب ذلك أصدر مجلس الأمن الدّوليّ القرار 497 الّذي ينفي صلاحيّة هذا القانون دوليًّا وينصّ على أنّ معاهدة جنيف الرّابعة ما زالت سارية المفعول على مرتفعات الجولان.

بقيت أربع قرى درزيّة وقرية علويّة واحدة في الجولان هي قرية الغجر بعد أن تمّ طرد أو مغادرة حوالي 130 ألف مواطن سوريّ. في وقت مبكّر من عام 1967 تمّ بناء أوّل بلدة يهوديّة "مروم جولان" الّتي أصبحت حاليًّا "المجلس الإقليميّ جولان" وحصلت على مكانتها البلديّة عام 1979 وتمتدّ على مساحة حوالي 1,100 كلم مربّع من جبل الشّيخ في الشّمال وحتّى الحمّة في الجنوب. يضمّ المجلس الإقليميّ 32 بلدة من بينها 9 كيبوتسات و13 بلدة و5 بلدات تعاونيّة و5 بلدات جماهيريّة.

أربعة رؤساء وزراء - إسحق رابين وبنيامين نتنياهو وإيهود باراك وإيهود أولمرت - قاموا باتّصالات علنية وسرّيّة مع سوريا بشأن قضيّة الحدود. العقبة الرّئيسيّة أمام التّوصّل إلى اتّفاق كانت الفجوة بين مطالبة إسرائيل بتحويل حدود الانتداب قليلاً إلى الشّرق والمطلب السّوريّ بالعودة إلى "حدود الرّابع من حزيران 1967" الأمر الّذي يثير مسألة السّيطرة على مياه نهر الأردن وبحيرة طبريّة: خطّ الرّابع من حزيران يحوّل بحيرة طبريّة والجزء الشّماليّ من الأردن والبانياس إلى مياه دوليّة وهو أمر له تداعيات كبيرة بخصوص حقوق إسرائيل في المياه. جميع الاتّصالات لم تثمر عن اتّفاق بين الطّرفين.

في 21 آذار2019 أعلن الرّئيس الأمريكيّ دونالد ترامب أنّ بلاده تعترف اعترافًا كاملًا بالسّيادة الإسرائيليّة على هضبة الجولان وفي 25 آذار2019 وقّع على ذلك الإعلان.

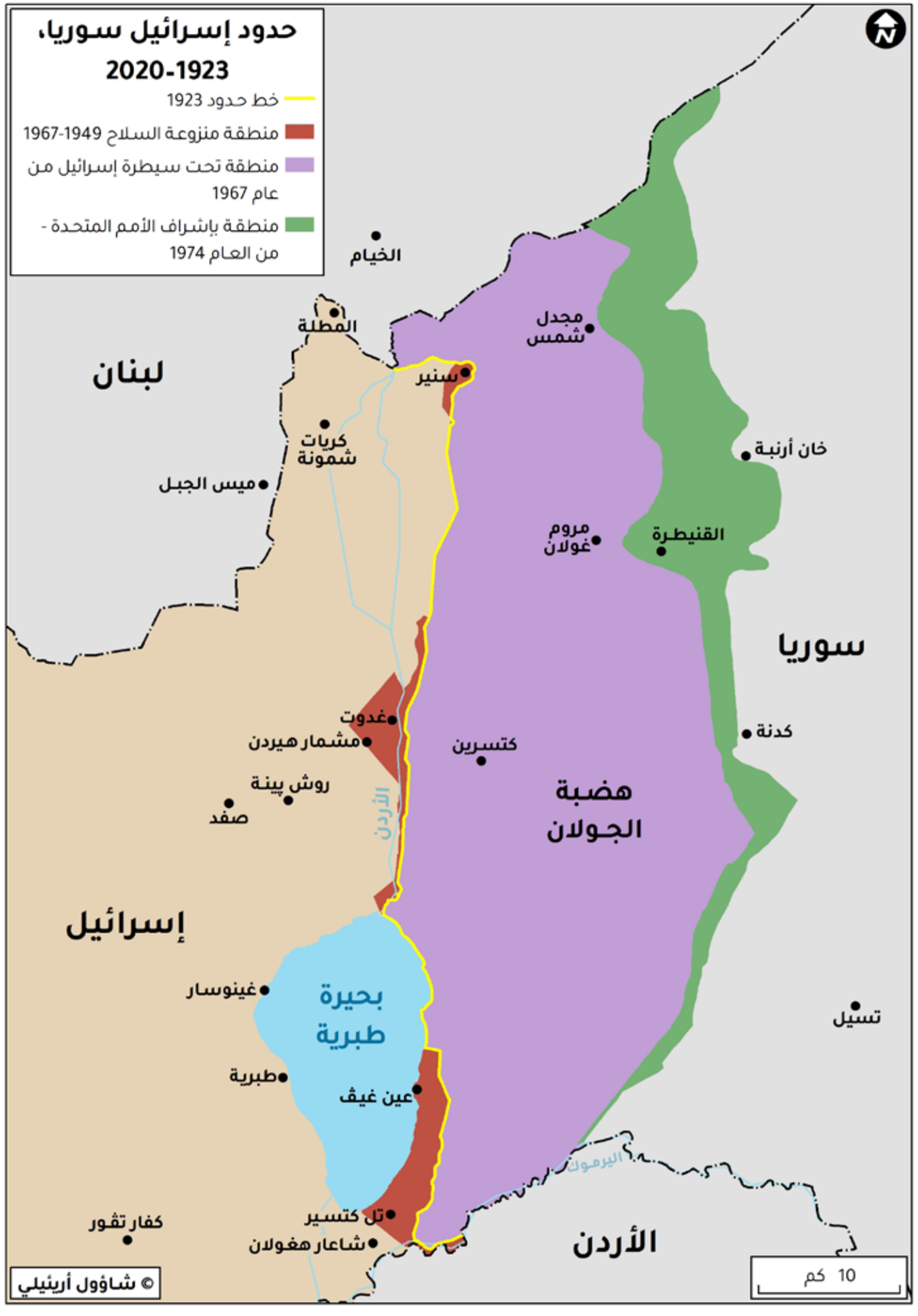

الاتّفاقيّات بين إسرائيل ومصر

1967 - 1985

في حرب حزيران (الأيام الستة) عام 1967 احتلّت إسرائيل شبه جزيرة سيناء من مصر. في 6 تشرين الأوّل 1973 اندلعت الحرب بقيادة مصر وسوريا واستمرّت حتّى 24 تشرين الأوّل 1973 وهو يوم سريان وقف إطلاق النّار (على الجبهة المصريّة في سيناء استمرّ تبادل إطلاق النّار حتّى 26 تشرين الأوّل). في 11 تشرين الثّاني 1973 تمّ توقيع اتّفاقيّة وقف إطلاق النّار بين إسرائيل ومصر. في 21 كانون الأوّل افْتُتِحَ مؤتمر السّلام في جنيف بمشاركة إسرائيل ومصر وسوريا وفي أعقابه تمّ التّوقيع على اتّفاقيّة فصل القوّات الإسرائيليّة والمصريّة في 18 كانون الثّاني 1974 عند الكيلومتر 101 (من طريق القاهرة – السويس). في أعقاب الاتّفاق تمّ رفع الحصار البحريّ المصريّ عن البحر الأحمر وفتح قناة السّويس أمام الملاحة وانسحبت إسرائيل لمسافة تصل إلى 20 كلم شرق قناة السّويس.

في عام 1975 تمّ توقيع اتّفاقيّة أخرى تسمّى الاتّفاقيّة المؤقّتة. وقد تمّت المصادقة عليها في الكنيست في 3 أيلول بأغلبيّة 70 صوتًا واعتراض 43 عضوًا وامتناع 7 اعضاء عن التّصويت وفي اليوم التّالي تمّ التّوقيع عليها في جنيف. تنصّ الاتّفاقيّة على انسحاب إسرائيل من شريط عرضه 40-30 كلم شرق الخط السّابق بما في ذلك ممرّ المتلا وممرّ الجدي غرب سيناء. أصبحت المنطقة الّتي أخلتها إسرائيل منطقة عازلة تحت إشراف قوّات الأمم المتّحدة. كما انسحبت إسرائيل من شريط طويل وضيّق على طول خليج السّويس ضمّ معظم حقول النّفط في سيناء. أصبح هذا الشّريط منطقة مصريّة مدنيّة منزوعة السّلاح وتمّ وضع ترتيبات للاستخدام الإسرائيليّ والمصريّ المشترك للطّريق الموازي للخليج. كما تمّ اتّخاذ التّرتيبات لاستمرار تشغيل محطّة الإنذار المبكر الإسرائيليّة في قاعدة جبل أم خشيب بالمنطقة الّتي تمّ نقلها إلى إشراف الأمم المتّحدة وتشغيل محطّة إنذار مبكر مصريّة موازية في الجوار. كما تمّ اتّخاذ ترتيبات لتقييد القوّات على جانبي المنطقة العازلة وخفض أعدادها.

بعد الزّيارة التّاريخيّة الّتي قام بها الرّئيس المصريّ أنور السّادات لإسرائيل عام 1977 أُجريت محادثات سلام بين إسرائيل ومصر. كانت النّتيجة اتّفاقيّات كامب ديفيد وهي اتّفاقيّات إطاريّة للسّلام في الشّرق الأوسط وقّعها في عام 1978 الرّئيس الأمريكيّ جيمي كارتر والرّئيس المصريّ أنور السّادات ورئيس الحكومة الإسرائيليّ مناحيم بيغين. الاتّفاقيّة الأولى "إطار للسّلام في الشّرق الأوسط" وتستند على البيان بأنّ قرارَي مجلس الأمن 242 و338 هما أساس السّلام. تنقسم الاتّفاقيّة إلى قسمين: الأوّل، ويتناول الضّفّة الغربيّة وقطاع غزّة دعا إلى تنفيذ برنامج الحكم الذّاتيّ للسّكّان الفلسطينيّين والّذي سيتمّ استبداله بعد خمس سنوات بتسوية دائمة. والثّاني، "العلاقات الإسرائيليّة المصريّة" يتناول عمليّة تطبيع العلاقات بين الدّولتين تلي ذلك اتّفاقيّات مماثلة بين إسرائيل والأردن وسوريا ولبنان. الاتّفاق الثّاني كان "إطار عمل لعقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل" على أساس انسحاب إسرائيل الكامل من سيناء "حتّى الحدود الدّوليّة المعترف بها بين مصر وفلسطين/أرض إسرائيل الانتدابيّة" ومن ثمّ إقامة علاقات طبيعيّة بينهما بما في ذلك الاعتراف والعلاقات الدّبلوماسيّة والاقتصاديّة والثّقافيّة. صادقت الكنيست على اتّفاقيّات كامب ديفيد في 27 أيلول 1978 صوّت مع القرار 84 نائبًا و 19 نائبًا ضدّه.

اتّفاقيّة السّلام الدّائم بين إسرائيل ومصر أنهت حالة الحرب بين الدّولتين وأقرّت الحدود بينهما ودعت إلى نزع السّلاح في المنطقة الحدوديّة وخفض عدد القوّات العسكريّة في سيناء وكذلك إقامة علاقات جوار طبيعيّة كما هو متعارف عليه في القانون الدّوليّ. كما نصّت الاتّفاقيّة على إنشاء قوّة عسكريّة متعدّدة الجنسيّات تشرف على تنفيذ الاتّفاقيّة في سيناء. صادقت الكنيست على الاتّفاقيّة في 22 آذار 1979 بأغلبيّة 95 صوتًا ومعارضة 18 صوتًا. أُقيم حفل توقيع معاهدة السّلام بين إسرائيل ومصر في 26 آذار 1979 في البيت الأبيض. بحلول عام 1982 كانت إسرائيل قد أكملت إخلاء سيناء والّذي تضمّن إخلاء وهدم جميع مستوطنات منطقة ياميت. في عام 1985 وفي أعقاب عمليّة التّحكيم الدّوليّ تمّ الانسحاب من طابا أيضًا.

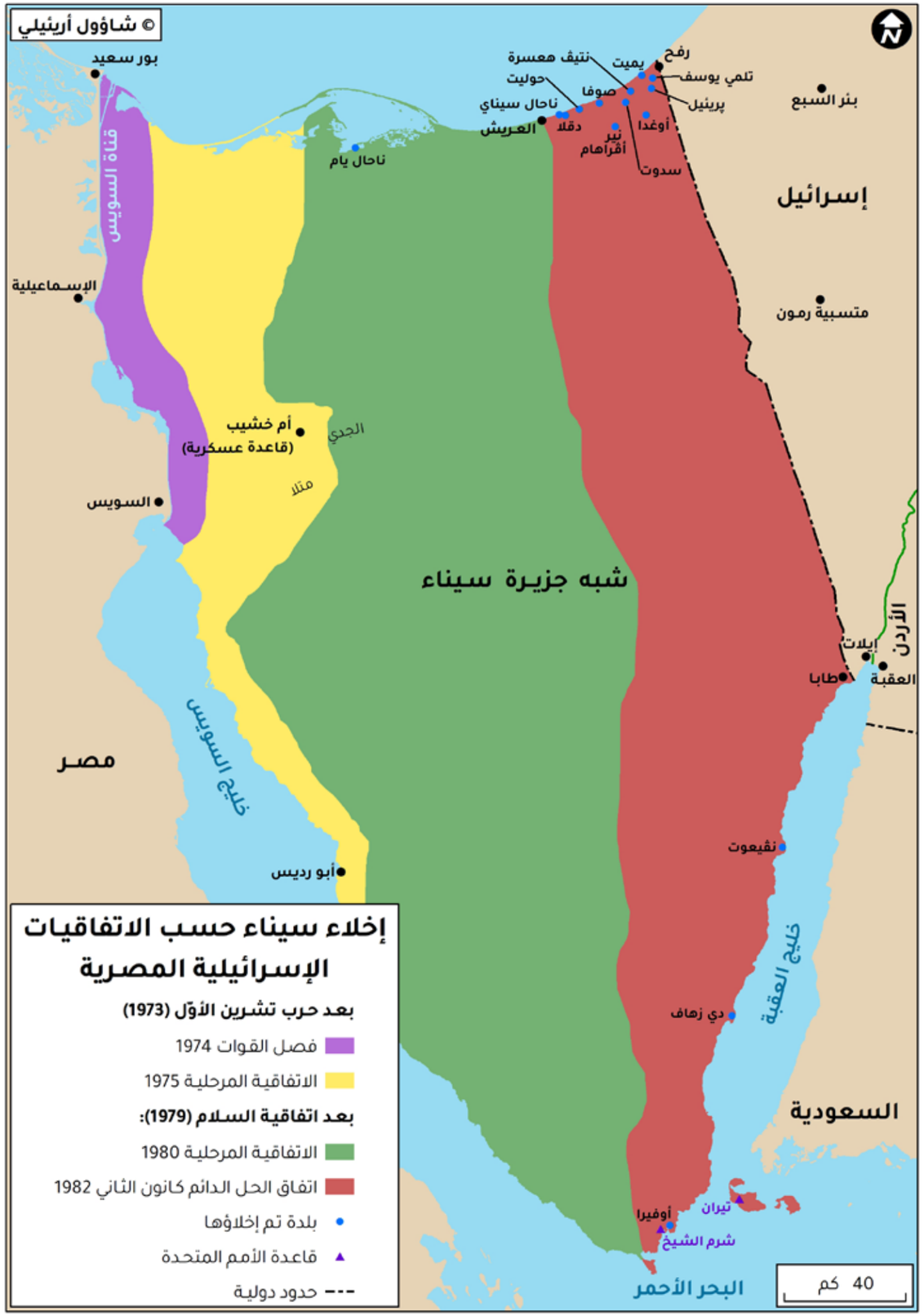

اتّفاقيّة السّلام الإسرائيليّة الأردنيّة

26 تشرين الأوّل 1994

بعد توقيع اتّفاقيّة الهدنة عام 1949 بدأت إسرائيل في إقامة بلدات زراعيّة في وادي عربة (يوطفتا وعين ياهاف وبإران وعيدان وغيرها). بما أنّ أراضي الغمر ومخزون المياه الجوفيّة تقع على الجانب الأردنيّ من الحدود ولم يتمّ استخدام معظمها اتّبعت إسرائيل سياسة "الضّمّ الزّاحف" واستولت على أراضٍ تقع تحت السّيادة الأردنيّة وخصّصتها إلى بلدات مثل لوتان وقيتورا وعيدان وغروفيت بالإضافة إلى يوطفتا. وبالمثل بعيدًا عن الحدود تمّ تخصيص 2000 دونم لبلدة تسوفار الّتي تأسّست عام 1976. إضافة إلى ذلك قامت إسرائيل بحفر 22 بئرًا للمياه داخل الأراضي الأردنيّة الّتي زوّدت إسرائيل بحوالي 15 مليون متر مكعّب سنويًّا. كما أقامت إسرائيل منظومة أمنيّة لحماية تلك البلدات داخل المناطق الأردنيّة. عمليًّا ضمّت إسرائيل ما يقرب من 340 ألف دونم. علاوة على ذلك تركت اتّفاقيّة الهدنة لعام 1949 على الجانب الإسرائيليّ "الجزيرة" في الباقورة والّتي تبلغ مساحتها 830 دونمًا والّتي قد تشكّلت نتيجة إنشاء محطة توليد الكهرباء من قبل روتنبرغ في عام 1927 شرق نهر الأردن وبعد ذلك مباشرة بدأ مزارعو الكيبوتسات بزراعة الأراضي.

إعلان الملك حسين في تمّوز 1988 فكّ الارتباط مع الضّفّة الغربيّة وتوقيع اتّفاقية أوسلو بين إسرائيل ومنظّمة التّحرير الفلسطينيّة في عام 1993 مهّدا الطّريق لمفاوضات سلام بين إسرائيل والأردن. وفي 14 أيلول 1993 تمّ التّوقيع على جدول أعمال متّفق عليه للمفاوضات بين الدّولتين وفي 25 تمّوز 1994 صدر "إعلان واشنطن" متضمّنًا إعلان نوايا التّوقيع على اتّفاقيّة سلام. طالب الطّرف الأردنيّ خلال المفاوضات بإقرار خطّ الهدنة لعام 1949 كحدود بما يتوافق مع الخطّ الّذي تمّ تحديده عام 1922. بينما ادّعى الطّرف الإسرائيليّ أنّ بعض المصطلحات الواردة في الإعلان البريطانيّ لعام 1922 مثل "وادي عربة" أو "وسط وادي عربة" ليست واضحة لكنّ الطّرف الأردنيّ رفض ذلك. مع ذلك استجاب الملك حسين لطلب رئيس الحكومة إسحاق رابين وبقيت الأراضي الّتي تزرعها مستوطنات وادي عربة شرقيّ خطّ الحدود في أيدي إسرائيل. وبالمقابل حصلت الأردن على أراضٍ صخريّة داخل المناطق الإسرائيليّة غربيّ الحدود. تمّ تبادل حوالي 16.5 كلم مربّع بهذه الطّريقة بنسبة 1:1. وتمّت ملاءمة باقي المساحة مع خطّ الانتداب بإعادة أكثر من 300 كلم مربّع إلى الأردن. لم يرد ذكر موضوع تبادل الأراضي في معاهدة السّلام لكن هناك تنويه في الاتّفاقيّة إلى الصّور الجوّيّة المرفقة بها. وتمّ الاتّفاق على إدراج "الجزيرة" في منطقة الباقورة ضمن "نظام خاصّ" لمدّة 25 سنة على أنّها تحت السّيادة الأردنيّة والاعتراف بحقّ سكّان كيبوتس أشدودت يعقوب الاستمرار بفلاحة تلك المنطقة بناءً على ترتيبات قانونيّة خاصّة مع إمكانيّة تجديد ذلك لمدّة 25 سنة إضافيّة. في منطقة بلدة تسوفار في وادي عربة الّتي تقع أراضيها المزروعة شرقيّ الخطّ المحدّد تمّ الاتّفاق على نظام مماثل. في الحالتين لم يجر الحديث عن تأجير الأراضي حيث لم تدفع إسرائيل أو البلدات للأردن مقابل استخدام تلك الأراضي. كما تمّ الاتّفاق على أن تقوم إسرائيل بتحويل 50 مليون متر مكعّب سنويًّا من مياه بحيرة طبريّة إلى الأردن مقابل استمرار ضخّ المياه من عمليّات حفر الآبار في المناطق الأردنيّة.

تمّ التّوقيع على اتّفاقيّة السّلام بين إسرائيل والأردن في 26 تشرين الأوّل 1994 في معبر وادي عربة على الحدود بين البلدين من قبل رئيس الحكومة إسحاق رابين والعاهل الأردنيّ الملك حسين. وقّع رئيس الولايات المتّحدة بيل كلينتون كشاهد. في تشرين الأوّل 2018 قرّر العاهل الأردنيّ عبد الله الثّاني عدم تمديد صلاحيّة الملحقين لاتّفاقيّة السّلام مع إسرائيل والمتعلّقين باستخدام الإسرائيليّين لأراضي الغمر في جيب تسوفر في وادي عربة (2000 دونم) ومنطقة "الجزيرة" في الباقورة (حوالي 800 دونم). جاء القرار متماشيًا مع اتّفاقيّة السّلام أُعيدت أراضي الباقورة في تشرين الأوّل 2019 وأراضي الغمر في جيب تسوفر في نيسان 2020.

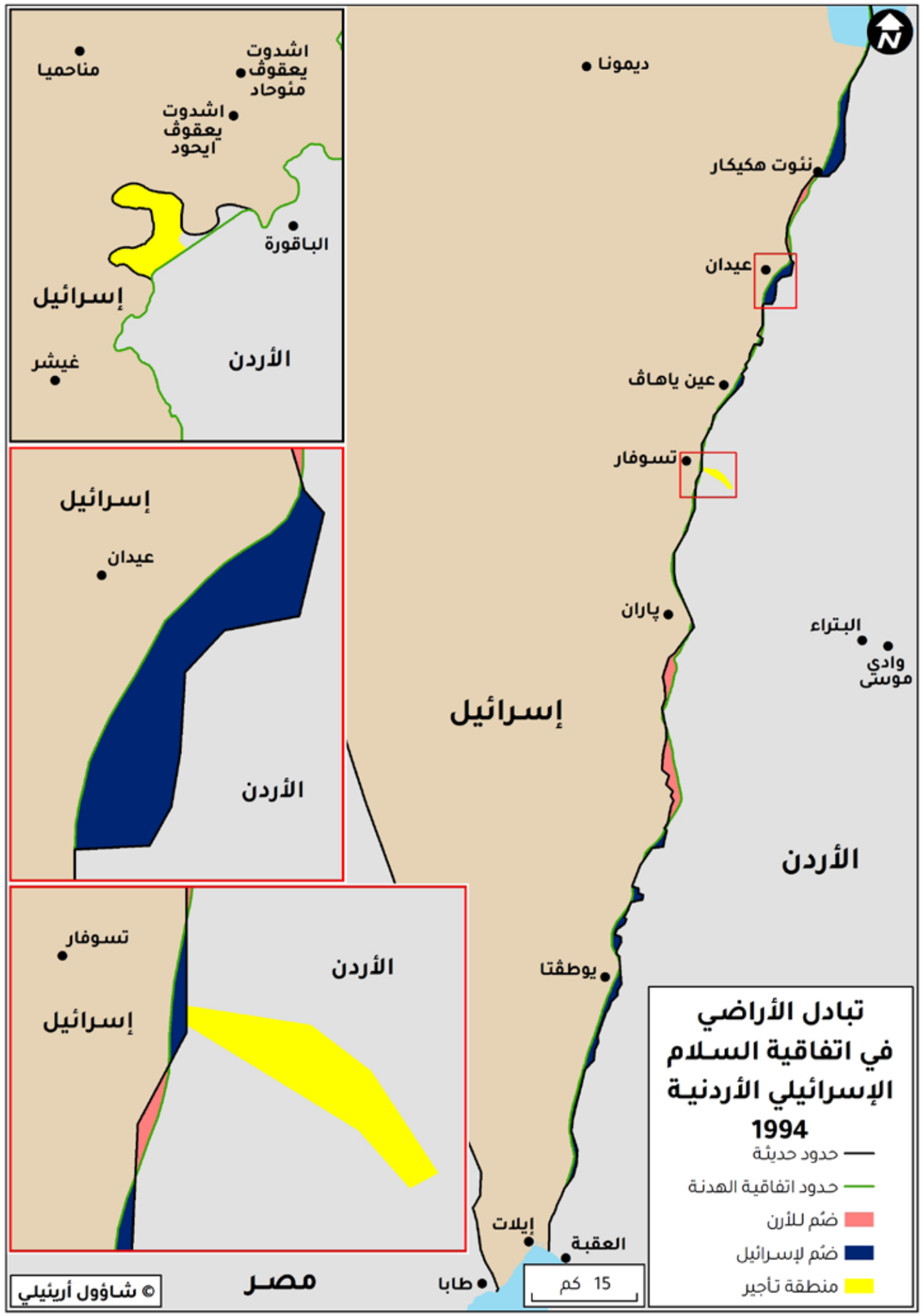

"اتّفاقيّة أوسلو": إعلان المبادئ والاتّفاقيّات المرحليّة

1993 - 1999

في 13 أيلول 1993 وقّعت إسرائيل ومنظّمة التّحرير الفلسطينيّة في واشنطن العاصمة على "إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذّاتيّة الفلسطينيّة". في هذا الإطار وبعد مفاوضات بدأت في 13 تشرين الأوّل تمّ التّوقيع في القاهرة في 4 أيّار 1994 على الاتّفاقيّة المرحليّة الأولى بين رئيس الحكومة الإسرائيليّة إسحاق رابين ورئيس منظّمة التّحرير الفلسطينيّة ياسر عرفات بحضور الولايات المتّحدة وروسيا ومصر كشهود والّتي تنصّ على تسليم غزّة وأريحا للسّلطة الفلسطينيّة.

تمّ توقيع اتّفاقيّة مرحليّة ثانية بين إسرائيل ومنظّمة التّحرير الفلسطينيّة في 28 أيلول 1995 في واشنطن. قسّمت الاتّفاقيّة المناطق في الضّفّة الغربيّة إلى ثلاث فئات: المنطقة (أ)، وتشمل جميع المدن في الضّفّة الغربيّة باستثناء ألخليل تحت السّيطرة المدنيّة والأمنيّة للسّلطة الفلسطينيّة العتيدة؛ المنطقة (ب)، وتشمل القرى والبلدات الصّغيرة تحت السّيطرة المدنيّة للسّلطة الفلسطينيّة وتحتفظ إسرائيل بالسّيطرة الأمنيّة؛ المنطقة (ج)، وهي منطقة بقيت فيها عشرات القرى الفلسطينيّة الصّغيرة تحت السّيطرة المدنيّة الإسرائيليّة الجزئيّة والأمنيّة. حصلت المستوطنات الإسرائيليّة والمنشآت العسكريّة في الضّفّة على مكانة خاصّة داخل المنطقة (ج). نصّت الاتّفاقيّة على إعادة انتشار الجيش الإسرائيليّ قبل انتخاب المجلس الفلسطينيّ وفقًا للخريطة المرفقة. بعد إنشاء المجلس الفلسطينيّ ستجري إسرائيل ثلاث عمليّات إعادة انتشار إضافيّة للقوّات العسكريّة الإسرائيليّة في مواقع عسكرية محددة وفقًا لإعلان المبادئ على ثلاث مراحل يتمّ تنفيذها على فترات مدّتها 6 أشهر وتنتهي في غضون 18 شهرًا من إنشاء المجلس.

في 15 كانون الثّاني 1997 وبعد شهرين من المفاوضات تمّ التّوقيع على "بروتوكول الخليل" كملحق للاتّفاقيّة المرحليّة. حدّد الاتّفاق الّذي تمّ التّوصّل إليه بين حكومة نتنياهو ومنظّمة التّحرير الفلسطينيّة إعادة انتشار الجيش الإسرائيليّ في مدينة الخليل. تنقسم الخليل إلى منطقتين: (هـ 1)، حيث تتمتّع السّلطة الفلسطينيّة بمكانة مماثلة لمناطق (أ) و (هـ 2)، وهي منطقة تحتفظ فيها إسرائيل بجميع الصّلاحيّات والمسؤوليّات الخاصّة بالأمن الدّاخليّ والنّظام العامّ. بالإضافة إلى ذلك ستستمرّ إسرائيل في تحمّل المسؤوليّة عن الأمن العامّ للإسرائيليّين.

في 23 تشرين الأوّل 1998 وتحت ضغط من الرّئيس كلينتون وإدارته تمّ توقيع "مذكّرة واي" في ماريلاند من قبل رئيس الحكومة نتنياهو ورئيس منظّمة التّحرير الفلسطينيّة عرفات والرّئيس كلينتون وبحضور العاهل الأردنيّ الملك حسين. بعد اجتماعات وفود إسرائيل ومنظّمة التّحرير الفلسطينيّة والولايات المتّحدة حول إعادة الانتشار الثّانية تعهّدت إسرائيل بنقل ٪13 من المنطقة (ج) إلى السّلطة الفلسطينيّة على الشّكل التّالي: ٪12 إلى المنطقة (ب) و ٪1 إلى المنطقة (أ). والتزم الطّرف الفلسطينيّ بتحويل 3% من هذه المناطق (في منطقة صحراء يهودا شرق تقواع) كمحميّات طبيعيّة.

نصّت "مذكّرة شرم الشّيخ" الموقّعة في 4 أيلول 1999 بين رئيس الحكومة براك ورئيس منظّمة التّحرير الفلسطينيّة عرفات بحضور وزيرة الخارجيّة الأمريكيّة مادلين أولبرايت والعاهل الأردنيّ الملك عبد الله الثّاني والرّئيس المصريّ حسني مبارك على بذل الجهود الحثيثة للتّوصّل إلى اتّفاق إطاريّ بشأن الاتّفاقيّة الدّائمة حتّى 13 شباط 2000 وسيتمّ التّوصّل إلى التّسوية الدّائمة والكاملة حتّى 13 أيلول 2000. كما تطرّقت المذكّرة إلى تنفيذ "مذكّرة واي" فيما يتعلّق بإعادة الانتشار الأولى والثّانية ووضعت جدولًا زمنيًّا لنقل المناطق من المنطقة (ج) والمنطقة (ب) إلى المنطقة (أ). في نهاية عمليّات "إعادة الانتشار" الّتي التزمت بها إسرائيل بموجب الاتّفاقيّة المرحليّة تشكّل مساحة المنطقتان (أ) و (ب) 40% اليوم فقط من مساحة الضّفّة الغربيّة. ويعتبر قطاع غزّة منذ الانسحاب عام 2005 كمنطقة (أ).

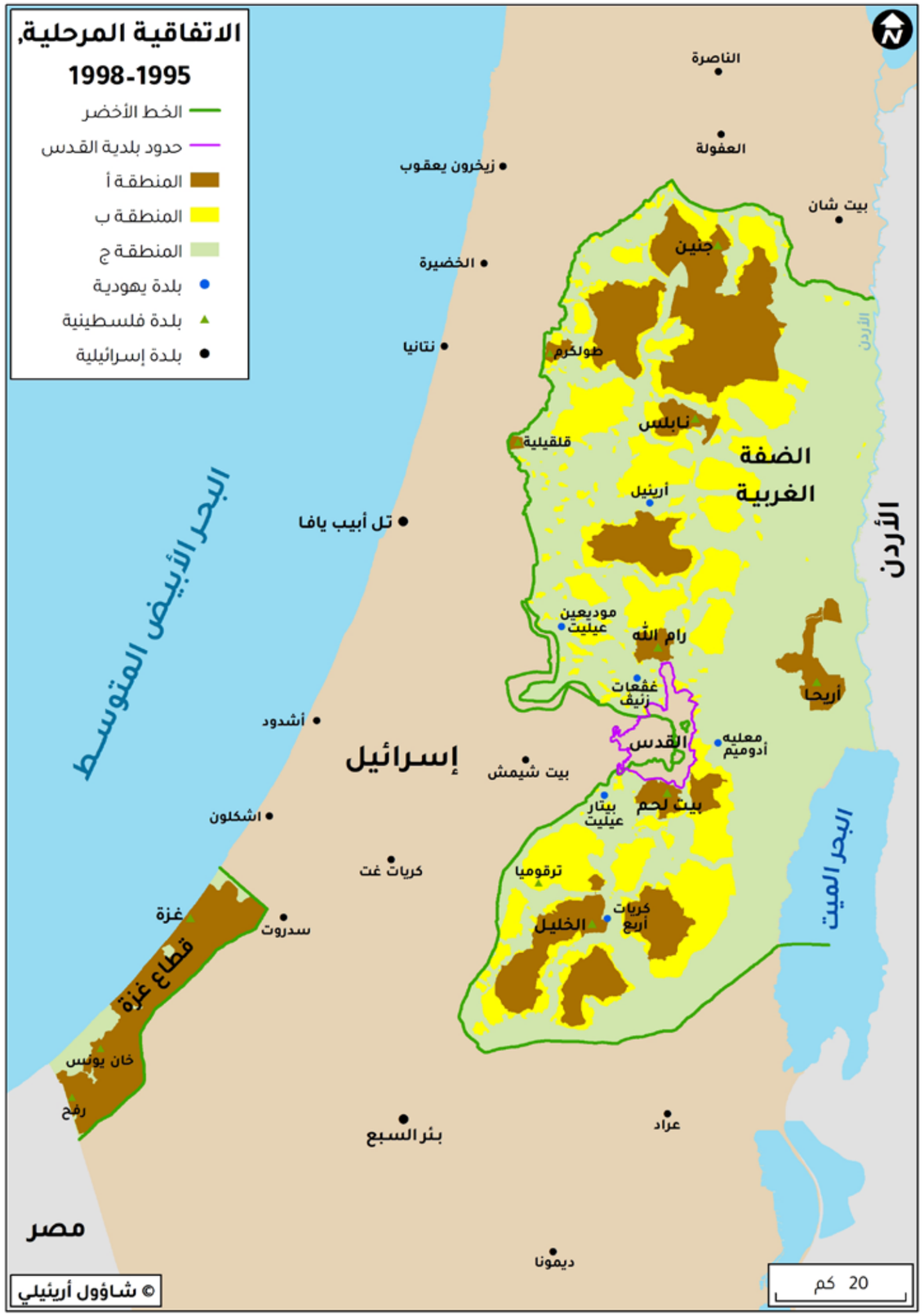

الحدود الإسرائيليّة اللّبنانيّة

1923 - 2000

تعود الحدود بين فلسطين/أرض إسرائيل وسوريا ولبنان إلى اتّفاقية سايكس بيكو بين فرنسا وبريطانيا الموقّعة في 16 أيّار 1916. تمتدّ الحدود على طول الخطّ القصير بين البحر الأبيض المتوسّط من شمال عكّا إلى السّاحل الشّماليّ لبحيرة طبريّة. بعد الحرب العالميّة الأولى في تشرين الثّاني 1919 تمّ نقل خطّ أكثر شمالًا "خطّ بوليه نيوكومب" إلى المنطقة الواقعة تحت الحكم العسكريّ البريطانيّ. يمتدّ الخطّ من ساحل البحر الأبيض المتوسّط في المنطقة الواقعة شمال نهاريّا اليوم على سلسلة جبال رأس النّاقورة إلى السّاحل الجنوبيّ لبحيرة الحولة. بعد ذلك تمّ التّوقيع في باريس في 23 كانون الأوّل 1920 اتّفاقيّة بين بريطانيا وفرنسا تنصّ على أنّ الخط شمال شرق سعسع سيرتفع شمالًا بحيث يكون نهر الأردن بأكمله والمطلّة داخل حدود فلسطين/أرض إسرائيل.

أثناء ترسيم الحدود تبيّن أنّها تعبر أراضي القرى المجاورة لها. لذلك تمّ الاتّفاق بين ممثّلي الطّرفين نيوكومب البريطانيّ وبوليه الفرنسيّ على تبادل الأراضي وفقًا لحدود ملكيّة الأرض الّتي عرضها رؤساء القرى. اضطرّت البلدة اليهوديّة المطلّة على ترك الكثير من الأراضي في لبنان لأنّه مرّ عبر أراضيها الطّريق الحيويّ للفرنسيّين وهو طريق الوصول المباشر بين القنيطرة في مرتفعات الجولان ومدينة صور على الشّاطئ. نشأ عن عمليّة التّبادل هذه التّرتيب الوظيفيّ المعروف باسم "اتّفاقيّة حسن الجوار" بين فلسطين/أرض إسرائيل وسوريا ولبنان الموقّعة بين المندوب السّاميّ البريطانيّ والمندوب السّاميّ الفرنسيّ في 2 شباط 1926. تمّ تنفيذ الاتّفاقيّة بالكامل فقط في نيسان 1924 بنقل 192 كلم مربّعًا وبضمنها 20 قرية من السّيطرة الفرنسيّة إلى السّيطرة البريطانيّة وتمّت الموافقة على الاتّفاقيّة نفسها من قبل عصبة الأمم فقط في عام 1934 ثمّ أصبحت بعد ذلك حدودًا دوليّة معترف بها بين دولتي الانتداب.

خلال حرب 1948 في عمليّة "حيرام" الّتي جرت بين 29 و31 تشرين الأوّل استولى الجيش الإسرائيليّ على الجليل الأعلى حتّى الحدود اللّبنانيّة وكذلك على شريط داخل الأراضي اللّبنانيّة يضمّ 14 قرية؛ في 23 آذار (1949) تمّ التوقيع على اتّفاقيّة الهدنة مع لبنان واتّفقت الدّولتان على أن تكون الحدود الدّوليّة بمثابة خطّ الهدنة وأنّه مع التّوقيع على الاتّفاق تنسحب إسرائيل من المناطق اللّبنانيّة.

في عام 1978 قرّرت الحكومة الإسرائيليّة إطلاق "عملية اللّيطاني" وذلك في أعقاب عمليّة "الباص الدّمويّ" الّتي تمّ التّخطيط لها وتنفيذها من المناطق الخاضعة للسّيطرة الفلسطينيّة في لبنان. سيطر الجيش الإسرائيليّ على الأراضي الّتي احتلّها في عمليّة اللّيطاني لمدّة ثلاثة أشهر تقريبًا لكنّه استمرّ في الاحتفاظ بقبضته العسكريّة في جنوب لبنان من خلال جيش لبنان الجنوبيّ.

في بداية حزيران 1982 اندلعت حرب لبنان الأولى (تحت اسم "عمليّة سلام الجليل"). بدأت الحرب بسيطرة الجيش الإسرائيليّ على الجزء الجنوبيّ من لبنان وفي ذروتها استولى الجيش الإسرائيليّ على بيروت. وفي شهر أيلول 1983 بدأ بالانسحاب التّدريجيّ وفي عام 1985 انسحب من معظم الأراضي الّتي احتلّها لكنّه استمرّ في السّيطرة على "شريط أمنيّ" في جنوب لبنان. لم يسحب الجيش الإسرائيليّ أخيرًا قوّاته من لبنان إلّا في 24 أيّار 2000 أثناء ولاية إيهود باراك كرئيس للوزراء. وقامت الأمم المتّحدة بالتّعاون مع دولة إسرائيل بإقرار "خطّ انسحاب قوّات الجيش الإسرائيليّ" وتمّ تأشير الحدود بواسطة براميل زرقاء (لون علم الأمم المتّحدة) وهو الخطّ المعروف باسم "الخطّ الأزرق" (لون علم الأمم المتّحدة). بعد الانسحاب الإسرائيليّ تمّ تفكيك أجزاء من السّياج داخل لبنان واليوم ينحرف السّياج عن "الخطّ الأزرق" إلى داخل الأراضي الإسرائيليّة أمّا بالقرب من كيبوتس مسغاف عام وقرب قرية الغجر يخترق السّياج الأراضي اللّبنانيّة ممّا أدّى إلى إنشاء "الجيوب". اعتبارًا من عام 2020 لا تزال هناك 14 نقطة خلافيّة في مناطق صغيرة جدًّا نسبيًّا.

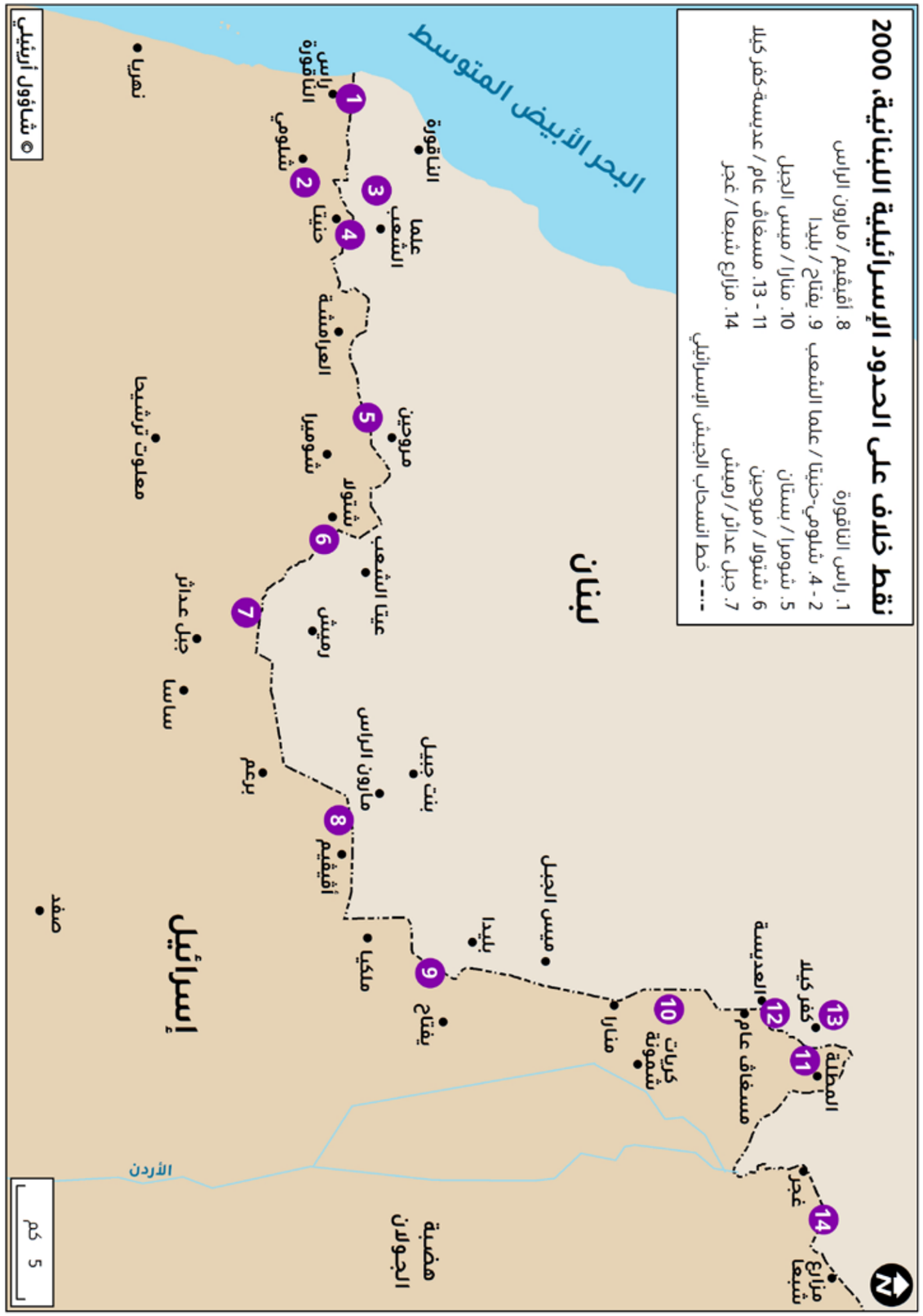

مؤتمر كامب ديفيد

11 - 25 تمّوز 2000

عُقد مؤتمر كامب ديفيد للسّلام في الشّرق الأوسط في الفترة من 11 إلى 25 تمّوز 2000 في كامب ديفيد بولاية ماريلاند برئاسة الرّئيس الأمريكيّ بيل كلينتون ورئيس الحكومة الإسرائيليّ إيهود براك ورئيس منظّمة التّحرير الفلسطينيّة ياسر عرفات حيث تمّت مناقشة أربع قضايا رئيسيّة.

الأراضي والحدود: كانت الفجوة بين الطّرفين حول قضيّة الأراضي هائلة. رفض براك مبدأ حدود 1967 كأساس للحلّ. اقترح الوزير شلومو بن عامي على براك منح الأمريكيّين "وديعة" في موضوع حدود 1967 بروح إيداع إسحاق رابين في هضبة الجولان لكنّ براك عارض ذلك. قدّم رئيس شعبة القطاع الفلسطينيّ في هيئة المخابرات في الجيش الإسرائيليّ لمتّخذي القرار صورة كاملة حول الموقف الفلسطينيّ وجاء في البيان أنّ "عرفات والقيادة الفلسطينيّة يعتزمان استنفاد العمليّة السّياسيّة من أجل الوصول إلى حلّ الدّولتين وفق الموقف السّياسيّ الفلسطينيّ الدّائم والمعروف الّذي تبنّته منظّمة التّحرير الفلسطينيّة عام 1988: دولة داخل حدود عام 1967 بما فيها القدس العربيّة بناءً على قرارَي الأمم المتّحدة رقم 242 و338". وأكّد تقرير المخابرات العسكريّة الإسرائيليّة على أنّ "قضيّة الأرض هي القضيّة الأساسيّة في نظر الفلسطينيّين بينما يشكّل حقّ العودة ورقة مساومة مهمّة مع إسرائيل".

تضمّن الاقتراح الافتتاحيّ الإسرائيليّ المطروح على طاولة المفاوضات في كامب ديفيد تضمّن 13% مع استمرار السّيطرة على مساحة حوالي 10% لسنوات عديدة أي دولة فلسطينيّة على حوالي 77% من الضّفّة الغربيّة ومعظم قطاع غزّة. قبل أن تجتمع الفرق لمناقشة موضوع الأراضي أوعز براك لفريقه: "لا يوجد تبادل للأراضي". في 16 تمّوز اجتمع الوفد الفلسطينيّ في كامب ديفيد لإجراء مشاورات داخليّة ولبحث مسألة أراضي الضّفّة الغربيّة الّتي ستبقى تحت السّيطرة الإسرائيليّة. اقترح أبو علاء 1.5% مكرّرًا ما اقترحه في اجتماعه مع كلينتون في اللّجنة الفرعيّة للأراضي والحدود والأمن. وعرض ياسر عبد ربّه مساحة 2.5% وأيّده بذلك حسن عصفور. بينما عرض نبيل شعث 3%. عرفات لم يقبل أيًّا من العروض ويبدو أنّه وعد كلينتون بأكثر من ذلك.

قبل أربعة أيّام من انتهاء المؤتمر قدّم الفريق الإسرائيليّ للفلسطينيّين خريطة تتضمّن المنطقة الّتي سيتمّ تسليمها على الفور للفلسطينيّين بمساحة 77.2%؛ بعد بضع سنوات سيتمّ تسليم مساحة إضافيّة قدرها 8.8% بحيث يشمل الضّمّ الإسرائيليّ مساحة 13.3% وظلّت عدّة أعشار المائة محلّ خلاف. قال براك في مقابلة صحفيّة أنّه وافق في كامب ديفيد على تسليم 90 إلى 91% من الضّفّة الغربيّة للفلسطينيّين مقابل تبادل أراضٍ بنسبة 1% من مناطق الخطّ الأخضر وأنّه لم يوافق أبدًا على تسليم غور الأردن. في الوقت نفسه كان آخر اقتراح رسميّ قدّمه براك للرّئيس كلينتون يتمثّل في إقامة دولة فلسطينيّة على 89% من الأراضي مع جسر علويّ يربط بين قطاع غزّة والضّفّة الغربيّة. كتب داني ياتوم في كتابه "شريك السّر" أنّ اقتراح براك لعرفات عبر الرّئيس كلينتون كان: "ضمّ منطقة لا تقلّ عن 11% حيث يعيش 80% من المستوطنين لإسرائيل [أي الإبقاء على 156 ألف إسرائيليّ يعيشون في 71 مستوطنة من بين 190 ألف مستوطن كانوا يعيشون في 126 مستوطنة تحت السّيادة الإسرائيليّة] بالإضافة إلى ذلك لن نسلّم أراضٍ ذات سيادة إسرائيليّة [ضمن عمليّة تبادل الأراضي] إلى الفلسطينيّين [...] وسوف تسيطر إسرائيل لبضع سنوات على حوالي ربع منطقة غور الأردن لضمان السّيطرة على المعابر بين الأردن وفلسطين". وكان هذا الموقف بعيدًا جدًّا عن الموقف الفلسطينيّ حيث وافق الفلسطينيّون على إبقاء 2.4% فقط تحت السّيادة الإسرائيليّة وأصرّوا على تبادل الأراضي بنسبة 1:1.

الأمن: كما ذكرنا طالبت إسرائيل باستمرار السّيطرة على ربع غور الأردن لعدّة سنوات وطالبت بأن تكون الدّولة الفلسطينيّة منزوعة السّلاح. استمرّ الفلسطينيّون في معارضة أيّ ضمّ لجزء من غور الأردن بسبب الاحتياجات الأمنيّة وتفاوضوا على مدّة الوجود العسكريّ الإسرائيليّ المؤقّت. اتّفق الطّرفان على إقامة محطّات إنذار مبكر إسرائيليّة في جبال السّامرة الشّرقيّة. طلب الفلسطينيّون تواجد مندوب أمريكيّ أو غيره وكذلك ضبّاط ارتباط فلسطينيّون. اتّفق الطّرفان على أنّه سيكون هناك رقابة جوّيّة واحدة وستبقى الصّلاحيّات والمسؤوليّات الأمنيّة في المجال الجوّيّ في أيدي إسرائيل وفي جميع الحالات ستكون هذه الصّلاحيّات أعلى من الصّلاحيّات المدنيّة. أكّد الفلسطينيّون على مطلب عدم التّعرّض للرّحلات الجوّيّة التّجاريّة بأيّ شكل من الأشكال وأن يستمرّ مطارهم بالعمل ووافقوا من النّاحية الجوهريّة على مبدأ نزع السّلاح لكنّهم طالبوا بأن يكون التّعريف: "تكون الدّولة الفلسطينيّة محدودة في تسليحها" وليست "دولة منزوعة السّلاح". واتّفق الطّرفان على نشر قوّة دوليّة في غور الأردن. وشدّد الفلسطينيّون على أنّهم يريدون أن تكون القوّة أمريكيّة.

القدس: شهدت القمّة تقلّبات فيما يتعلّق بدرجة المرونة الّتي أظهرتها إسرائيل في اقتراحها لحلّ قضيّة القدس. كان العرض الأكثر سخاءً وحديثًا من إسرائيل في كامب ديفيد خلال اجتماع بين براك وكلينتون. وكما يشهد داني ياتوم عرض براك على الفلسطينيّين من خلال كلينتون الحلّ التّالي: "سيكون الحرم القدسيّ تحت السّيادة الإسرائيليّة مع نوع من الوصاية الفلسطينيّة والموافقة على صلاة لليهود في جبل الهيكل. ويحصل عرفات في البلدة القديمة على السّيادة على الحيّ الإسلاميّ وكنيسة القيامة مع إمكانيّة عرض الحيّ المسيحيّ عليه بينما السّيادة على الأحياء اليهوديّة والأرمنيّة تكون إسرائيليّة. الأحياء الإسلاميّة الخارجيّة تحت السّيادة الفلسطينيّة وستبقى الأحياء الإسلاميّة الدّاخليّة تحت السّيادة الإسرائيليّة وسيكون هناك نظام خاصّ بحيث تحصل إدارات الأحياء على سلطات بلديّة من السّيادة الإسرائيليّة. يتمّ إنشاء حلول للمواصلات تسمح للمسلمين بالوصول من الأحياء الخارجيّة للصّلاة في الحرم القدسيّ دون المرور بالأراضي الإسرائيليّة".

سعى كلينتون إلى إرضاء الطّرفين أكثر من خلال اقتراح "تقسيم" الحرم القدسيّ عموديًّا: سيظلّ ما تحت قدس الأقداس تحت السّيادة اليهوديّة (وهو ما لم يتحقّق عمليًّا ولكنّه سيمنع الحفريّات الفلسطينيّة) وسيظلّ ما فوقه من ساحة الحرم تحت السّيادة الفلسطينيّة. كان الموقف الفلسطينيّ واحدًا: الأحياء اليهوديّة في القدس الشّرقيّة تحت السّيادة الإسرائيليّة والأحياء العربيّة تحت السّيادة الفلسطينيّة بما في ذلك الأحياء القريبة من البلدة القديمة وكذلك البلدة القديمة نفسها باستثناء الحيّ اليهوديّ.

اللّاجئون: سعى ممثّلو منظّمة التّحرير الفلسطينيّة إلى التّمييز بين الاعتراف بحقّ العودة وتنفيذه الفعليّ بطريقة لا تهدّد الأغلبيّة اليهوديّة في إسرائيل وسعى الممثّلون الإسرائيليّون إلى تجاهل حقّ العودة تمامًا والتّركيز أكثر على الجوانب العمليّة للحلّ: استيعاب اللّاجئين خارج إسرائيل سواء في دولة فلسطين أو في أماكن إقامتهم الحاليّة أو تعويضهم. واتّفق الطّرفان على أن يتمّ تنفيذ كلّ حلّ من خلال آليّة دوليّة.

في كامب ديفيد 2000 لم يكن هناك أيّ تقدّم تقريبًا بشأن قضيّة اللّاجئين. نفت إسرائيل أيّ إمكانيّة لاستيعاب اللّاجئين. طالب الفلسطينيّون بالاعتراف الإسرائيليّ بحقّ العودة لكنّهم عرضوا أيضًا إنشاء أُطر دوليّة لإعادة تأهيل واستيعاب اللّاجئين الأمر الّذي يجعل العودة الحقيقيّة إلى إسرائيل خيارًا هامشيًّا. لم يتمّ حتّى نهاية القمّة التّوصّل إلى اتّفاق بين الطّرفين لا فيما يتعلّق بسرد الطّريقة الّتي نشأت بها قضيّة اللّاجئين ولا بخصوص التّعويضات ولا فيما يتعلّق بعدد اللّاجئين الّذين سيتمّ استيعابهم في إسرائيل.

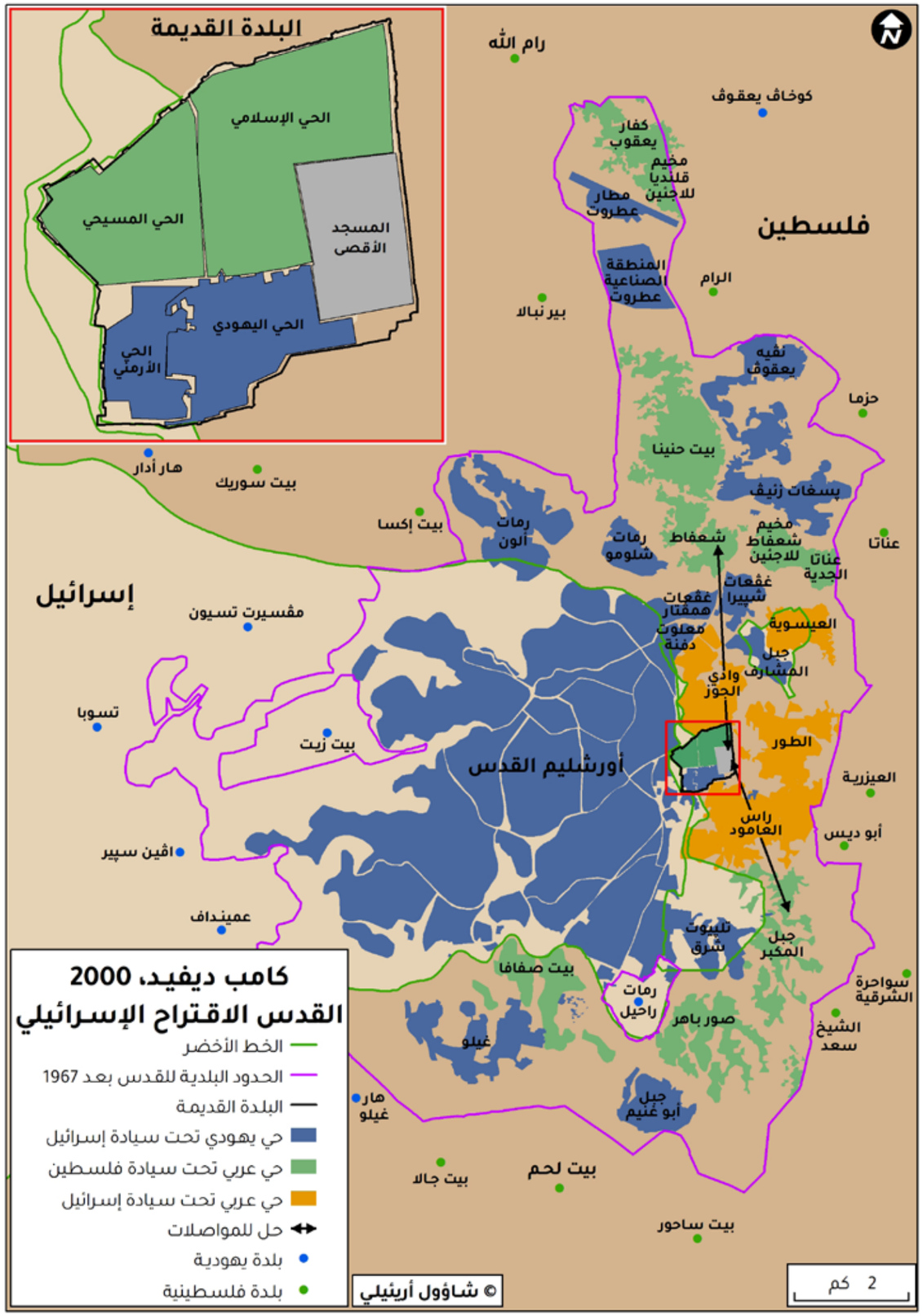

مؤتمر طابا

21 - 27 كانون الثّاني 2001

في 23 كانون الأوّل 2000 استدعى الرّئيس كلينتون وفدي إسرائيل ومنظّمة التّحرير الفلسطينيّة إلى البيت الأبيض وعرض عليهما "خطّة كلينتون". قدّم الفلسطينيّون وثيقة من أربع صفحات وفيها 23 تحفّظًا ممّا يعني الرّدّ السّلبيّ وعدم الموافقة. وافقت إسرائيل على الاقتراح مع بعض التّحفّظات. التقى الطّرفان الإسرائيليّ والفلسطينيّ لمباحثات مؤتمر طابا في 21 كانون الثّاني 2001. جرت المحادثات في أجواء ضاغطة: كان الرّئيس كلينتون على وشك إنهاء ولايته في البيت الأبيض في غضون أسابيع قليلة وكان من المقرّر إجراء انتخابات لرئاسة الحكومة الإسرائيليّة في شباط 2001 - كلّ ذلك على خلفيّة الانتفاضة الثّانية الّتي بدأت بعد ذلك بالتّصعيد. تمحورت المفاوضات مرّة أخرى حول القضايا الأساسيّة الأربع.

الحدود: اقترح كلينتون "في الحلّ المنصف يجب تخصيص 94 - 96% للدّولة الفلسطينيّة من مساحة الضّفّة الغربيّة". ومقابل الأراضي الّتي ستضمّها إسرائيل يجب تعويض الجانب الفلسطينيّ بتبادل الأراضي بنسبة 1-3% بالإضافة إلى التّرتيبات الإقليميّة مثل الممرّ الدّائم بين الضّفّة الغربيّة وقطاع غزّة. حاول الإسرائيليّون عبر اقتراحهم في موضوع الأراضي ضمّ أكثر من 6% من أراضي الضّفّة الغربيّة وبالمقابل يحصل الفلسطينيّون على تبادل اراضي بنسبة أقلّ من 3% بينما تصرّف الفلسطينيّون في الاتّجاه المعاكس – تقليص نطاق الضّمّ الإسرائيليّ إلى الحدّ الأدنى وزيادة التّعويض إلى حدّ أقصى بنسبة 1:1.

تضمّنت الخريطة الإسرائيليّة الأولى الّتي قُدّمت للفلسطينيّين ضمّ 8% من مناطق الضّفّة الغربيّة والّتي يعيش فيها 85% من أصل 363 ألف مستوطن يعيشون في الضّفّة الغربيّة (لم تعرض أيّ أرض في المقابل). وزعم الفلسطينيّون أنّ هذه النّسبة أعلى من الحدّ الأقصى في اقتراح كلينتون وهو 6% واقترحوا العمل على خريطة تتضمّن ضمّ 5% كحلّ وسط بين الأرقام المنخفضة والمرتفعة في خطّة كلينتون. رفض الجانب الإسرائيليّ الاقتراح وتمسّك بخريطة الـ 8% لكن في نهاية المفاوضات وافق على تقديم خريطة تضمّ 6%.رفض الوفد الإسرائيليّ تقديم تعويضات إقليميّة بنسبة 1:1. كان من المفترض أن يكتفي الفلسطينيّون بالمقابل الّذي تقدّمه إسرائيل مثل استخدام ميناء أشدود وفتح ممرّ للفلسطينيّين بين غزّة والضّفّة الغربيّة تحت السّيادة الإسرائيليّة. زادت المساحة الّتي عرضها الفلسطينيّون على الخريطة للضّمّ الإسرائيليّ إلى 3.1% ومقارنة بالخريطة الإسرائيليّة فهي لم تشمل مستوطنات معليه أدوميم وغفعات زئيف وبعض المستوطنات الأصغر.

الأمن: سعت إسرائيل للإبقاء على خمسة مواقع طوارئ تديرها في الأراضي الفلسطينيّة. وافق الفلسطينيّون على موقعين كحدّ أقصى تديرهما القوّة الدّوليّة مع تحديد موعد لتفكيكهما. رفض الفلسطينيّون نشر القوّات الإسرائيليّة داخل أراضيهم في أوقات الطّوارئ لكنّهم كانوا على استعداد للنّظر في السّبل الّتي يمكن من خلالها استخدام قوّة دوليّة للقيام بهذا الدّور كجزء من جهود التّعاون الأمنيّ الإقليميّ. طالبت إسرائيل بتشغيل ثلاث محطّات إنذار مبكر داخل الأراضي الفلسطينيّة. وافق الفلسطينيّون على استمرار عمل محطّات الإنذار المبكر بشروط عدّة. وافقت إسرائيل على أن يكون للدّولة الفلسطينيّة سيادة على الفضاء الكهرومغناطيسيّ لكنّها سعت للسّيطرة عليه لأغراض أمنيّة. وطالب الفلسطينيّون بسيادة كاملة على الفضاء الكهرومغناطيسيّ لكنّهم وافقوا على الاستجابة للاحتياجات الإسرائيليّة المعقولة في إطار تعاون وفق القواعد والأنظمة الدّوليّة. اعترف الطّرفان بسيادة الدّولة الفلسطينيّة على مجالها الجوّيّ. وافقت إسرائيل على احترام جميع حقوق الطّيران المدنيّ الفلسطينيّ بموجب اللّوائح الدّوليّة لكنّها طمحت بنظام مراقبة جوّيّ موحّد تحت سيطرة إسرائيليّة شاملة كما طالبت بإمكانيّة دخول المجال الجوّيّ الفلسطينيّ لتلبية الاحتياجات العمليّاتيّة والتّدريبات العسكريّة؛ أراد الفلسطينيّون اختبار نماذج للتّعاون والتّنسيق في مجال الطّيران المدنيّ لكنّهم لم يوافقوا على منح إسرائيل سيطرة شاملة على المجال الجوّيّ.

القدس: اقترح الرّئيس كلينتون تقسيم القدس: "الأراضي العربيّة فلسطينيّة والأراضي اليهوديّة هي إسرائيليّة. وهذا المبدأ ينطبق أيضًا على البلدة القديمة". فيما يتعلّق بالحرم القدسيّ اقترح كلنتون: "فيما يتعلّق بالحرم الشّريف/جبل الهيكل أعتقد أنّ الثّغرات لا تتعلّق بالإدارة العمليّة بل بالجوانب الرّمزيّة للسّيادة وطريقة ضمان احترام المعتقدات الدّينيّة لكلا الجانبين". وافق الوفد الفلسطينيّ الّذي ضمّ ياسر عبد ربّه وصائب عريقات وحسن عصفور وأبو العلاء على قبول السّيادة الإسرائيليّة على الأحياء اليهوديّة في القدس الشّرقيّة باستثناء جبل أبو غنيم وبشرط عدم الإضرار بالتّواصل الجغرافيّ الفلسطينيّ. وطالبوا بالسّيادة الفلسطينيّة على الحرم القدسيّ. رفض الوفد الفلسطينيّ فكرة نظام خاصّ في الحوض التّاريخيّ وتحدّثوا عن تقسيم المدينة بصيغة حي ونصف لإسرائيل - أيّ الحيّ اليهوديّ ونصف الحيّ الأرمنيّ - والباقي لفلسطين. قدّم الوفد الإسرائيليّ برئاسة وزير الخارجيّة شلومو بن عامي خرائط تبقي على الأحياء اليهوديّة شرقيّ المدينة تحت السّيادة الإسرائيليّة. وفق الاقتراح الإسرائيليّ سيكون للحوض التّاريخيّ نظام خاصّ وهو ما يعني الحفاظ على الوضع القائم من النّاحيتين الدّينيّة والإداريّة في الأماكن المقدّسة وما تحتها وفي إطاره سيتمّ تقسيم السّيادة الوظائفيّة في البلدة القديمة بحسب الأحياء: الحيّ الأرمنيّ والحيّ اليهوديّ لإسرائيل أمّا الحيّ الإسلاميّ والحيّ المسيحيّ لفلسطين.

اللّاجئون: ينصّ اقتراح كلينتون على أن تعترف إسرائيل بالمعاناة النّفسيّة والماديّة للّاجئين نتيجة حرب عام 1948 وبضرورة مساعدة المجتمع الدّوليّ على معالجة المشكلة. منح اللّاجئين خمسة خيارات توطين: في الدّولة الفلسطينيّة؛ في المناطق الّتي ستخليها إسرائيل كجزء من تبادل الأراضي؛ في الدّول الّتي يعيشون فيها اليوم؛ في بلدان ثالثة على استعداد لاستيعابهم؛ وفي إسرائيل – وفق تصاريح فرديّة منها. يقرّ الجانبان أنّ بهذا تمّ تنفيذ قرار الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة رقم 194. مع التّوضيح بأنّ حقّ عودة اللّاجئين لن يتمّ بشكل حرّ داخل إسرائيل مع الإشارة إلى حقّ الفلسطينيّين بالعودة إلى فلسطين التّاريخيّة أو إلى "وطنهم القوميّ". الاتّفاق سيشكّل نهاية الصّراع. جرت المفاوضات حول اللّاجئين في طابا بين يوسي بيلين ونبيل شعث. على ضوء الفجوة في السّرديّات المتعلّقة بالمسؤوليّة عن خلق مشكلة اللّاجئين وفيما يتعلّق بحقّ العودة تمّ الاتّفاق على أن يقدّم كلّ طرف وصفًا موجزًا لتسلسل الأحداث كما تبدو له مع تفسير منفصل للقرار 194 من خلال الموافقة على أنّ تطبيق القرار سيخضع لاقتراح كلينتون. كما تمّت مناقشة سبل تنفيذ القرار. تستمرّ إسرائيل في لمّ شمل العائلات في حالات إنسانيّة خاصّة. تطرّق الطّرفان إلى مبادئ التّعويضات الّتي ستمنحها دول العالم وستقدّم للدّول الّتي تمّ استيعاب اللّاجئين فيها. كما تمّ الحديث عن العلاقة بتعويض اليهود من الدول العربيّة عن ممتلكاتهم. تمّ الاتّفاق على إغلاق مؤسّسة الأونروا خلال خمس سنوات.

انتهت محادثات طابا هي الأخرى بدون اتّفاق. مع انتخاب أريئيل شارون رئيسًا لحكومة إسرائيل في شباط 2001 ودخول الرّئيس جورج دبليو بوش (الابن) إلى البيت الأبيض أعلنت إسرائيل والولايات المتّحدة أنّ تفاهمات كامب ديفيد واقتراح الرّئيس كلينتون ومناقشات طابا لا تُلزم الحكومات في إسرائيل والولايات المتّحدة. من ناحية أخرى طالبت منظّمة التّحرير الفلسطينيّة بمواصلة المفاوضات من النّقطة الّتي توقّفت عندها في طابا.

مبادرة جنيف

13 تشرين الأوّل 2003

وُلدت مبادرة جنيف مع توقّف محادثات السّلام في طابا عام 2001 بقيادة وزير القضاء الإسرائيليّ السّابق يوسي بيلين والسّكرتير التّنفيذيّ لمنظّمة التّحرير الفلسطينيّة ياسر عبد ربّه اللّذان شاركا في المفاوضات الرّسميّة. استمرّت المحادثات بمسار غير رسميّ لمعرفة ما إذا كان يمكن التّوصّل إلى اتّفاق. المحادثات الّتي أدّت إلى مبادرة جنيف (أو "تفاهمات جنيف ") جرت بين فرق من المهنيّين كان بعضهم شركاء في جولات مختلفة من المفاوضات الرّسميّة بين إسرائيل ومنظّمة التّحرير الفلسطينيّة وانضمّت إليهم شخصيّات بارزة من كلا الجانبين وبضمنهم وزراء ونوّاب ومسؤولين سابقين في جهاز الأمن ورؤساء بلديّات وأكاديميّين ومثقّفين. بعد عامين من المناقشات توصّلت الأطراف إلى نموذج متّفق عليه يستند إلى حلّ الدّولتين والاعتراف المتبادل وطرح حلولاً مفصّلة لجميع القضايا الجوهريّة في الصّراع الإسرائيليّ الفلسطينيّ. تضمّن النّموذج اتّفاقًا على إنهاء الصّراع وإنهاء المطالبات وفيما يلي نقاط التّفاهم الرّئيسيّة:

الحدود: تبادل أراضٍ بمساحة 124 كيلومترًا مربّعًا تحتفظ إسرائيل بـ 71% من بين 398 ألف إسرائيليّ يسكنون وراء الخطّ الأخضر. يستطيع الإسرائيليّون استخدام الطّرق المهمّة بحرّيّة وفقًا لترتيبات خاصّة مثل طريق 443 و طريق 1 (شرقًا) و طريق 90 (طريق الغور).

الأمن: تكون الدّولة الفلسطينيّة منزوعة السّلاح وبدون جيش وتقيم قوّة شرطة فقط. يورد الاتّفاق تفاصيل سلسلة من التّرتيبات الأمنيّة الشّاملة لإسرائيل بما في ذلك: استخدام الأجواء فوق الدّولة الفلسطينيّة؛ محطّتا إنذار مبكر في مناطق الدّولة الفلسطينيّة؛ وجود كتيبة من الجيش الإسرائيليّ في أراضي الدّولة الفلسطينيّة لفترة طويلة بعد توقيع الاتّفاق؛ يتعهّد الفلسطينيّون بكفاح شامل ومتواصل ضدّ الإرهاب والعنف ويعملون على القضاء على التّحريض. يتعهّد الفلسطينيّون بالامتناع عن الانضمام أو المساعدة أو التّرويج أو التّعاون مع أيّ ائتلاف أو تحالف أهدافه معادية لإسرائيل.

القدس: جميع الأحياء الإسرائيليّة في القدس الشّرقيّة (باستثناء جبل أبو غنيم/ هار حوما) جزءًا لا يتجزّأ من دولة إسرائيل. تضمّ إسرائيل جميع المستوطنات القريبة من القدس والّتي تقع اليوم وراء الخطّ الأخضر (معليه أدوميم وغفعات زئيف وغوش عتصيون). 220 ألف مواطن في القدس الشّرقيّة هم مواطنون فلسطينيّون يفقدون مكانة المقيمين الدّائمين في إسرائيل. حائط المبكى والحيّ اليهوديّ ونصف الحيّ الأرمنيّ (حيث يعيش اليهود) تحت السّيادة الإسرائيليّة الكاملة ومقبرة جبل الزّيتون تحت الإدارة الإسرائيليّة. البلدة القديمة مفتوحة أمام حركة التّنقّل الدّاخليّة لكلّ الوافدين. ضمان حرّيّة وصول الإسرائيليّين إلى الحرم القدسيّ/جبل الهيكل.

اللّاجئون: الحلّ يقوم على أساس الانتقال إلى الدّولة الفلسطينيّة وتعويضات ماليّة. لكلّ لاجئ عدّة خيارات: الإقامة في الدّولة الفلسطينيّة؛ الحصول على الجنسية في مكان إقامته الحاليّ؛ الانتقال إلى إحدى الدّول الثّالثة الّتي ستوافق على قبول اللّاجئين. سيتمّ استيعاب عدد رمزيّ من اللّاجئين في إسرائيل مع حساب متوسّط عدد اللّاجئين الّذين سيتمّ استيعابهم في البلدان الأخرى ويتمّ ذلك فقط من خلال قرار إسرائيل السّياديّ فيما يتعلّق بكلّ لاجئ.

تمّ إطلاق هذا النّموذج في حفل أُقيم في جنيف في 1 كانون الأوّل 2003 واجتذب قدرًا كبيرًا من الاهتمام في إسرائيل وحول العالم. تمكّن إسرائيليّون وفلسطينيّون من إثبات أنّ الاتّفاق ممكن للمرّة الأولى. واصلت الطّواقم المهنيّة من كلا الجانبين العمل على مدار السّنين من أجل تطوير نموذج المبادرة وفي عام 2009 تمّ نشر كتاب الملاحق الكامل لمبادرة جنيف والّذي يتضمّن أكثر من 400 صفحة توضّح بالتّفصيل حلول الاتّفاقيّة وتشمل نماذج وخرائط دقيقة.

منطقة التّماس والعائق الأمنيّ

2002 - 2007

دفع تصاعد العمليّات الإرهابيّة في الأعوام 2000 - 2001 (الانتفاضة الثّانية) الحكومة الإسرائيليّة بقيادة أريئيل شارون إلى حالة جديدة من الاستنفار الأمنيّ. أحد القرارات الّتي هدفت إلى معالجة مشكلة الصّراع العنيف هو بناء حاجز أمنيّ (جدار الفصل) - حاجز ماديّ فاصل من شأنه أن يقلّل من الاقتحام أو الدّخول غير المصرّح به للفلسطينيّين إلى إسرائيل لتنفيذ أعمال عدائيّة ضدّ إسرائيل. تمّ اتّخاذ القرارات المتعلّقة ببناء الحاجز بشكل تدريجيّ على مدى عدّة سنوات.

في 2 حزيران 2001 اتُّخذ أوّل قرار حكوميّ بالمصادقة للجهات المهنيّة "للدّخول تدريجيًّا في مسألة خطّ التّماس". موجات الإرهاب الّتي لم تتوقّف حتّى بعد عمليّة "الدّرع الواقي" في نيسان 2002 كثّفت بشكل كبير من الضّغط الشّعبيّ للانفصال وبناء الجدار. أظهر استطلاع الرّأي أجرته صحيفة "معاريف" في 21 حزيران 2002 أنّ 69% من الجمهور الإسرائيليّ يؤيّد بناء الجدار مقابل 25% يعارضونه.

في 23 حزيران 2002 عرضت قضيّة "حيّز التّماس" على الحكومة الإسرائيليّة. قرّرت الحكومة "الموافقة على تنفيذ المرحلة الأولى من الجدار" حسب المسار الّذي عرضه جهاز الأمن في منطقة سالم - إلكنا وفي "غلاف القدس" في القطاعين الشّماليّ والجنوبيّ. في هذه المرحلة تقرّر "المصادقة على إقامة الأسوار والحواجز الأمنيّة بهدف تقليص توغّل الإرهابيّين من منطقة يهودا والسّامرة لتنفيذ عمليّات إرهابيّة في إسرائيل". في آب 2002 تمّت الموافقة نهائيًّا على خطّة مسار الجدار المرحلة أ (100 كم). وتمّ توسيعها بمقطع آخر من بلدة متان حتّى كفر قاسم وفي كانون الأوّل 2002 صادقت الحكومة على مسار المرحلة ب من قرية سالم حتّى مستوطنة طيرات تسفي (60 كم).

في 1 تشرين الأوّل 2003 صادقت الحكومة الإسرائيليّة على استمرار بناء الجدار الفاصل لمنع الهجمات الإرهابيّة وفقًا للمراحل والمسار الّذي عرضه الجهاز الأمنيّ - وهو المسار الّذي كان من المفترض أن يضمّ 17% من أراضي الضّفّة الغربيّة لإسرائيل. كما أقرّت الحكومة أنّ "الحاجز الّذي سيقام بموجب هذا القرار هو والمقاطعة الأخرى "في حيّز التّماس" هو إجراء أمنيّ لمنع الهجمات الإرهابيّة ولا يعبّر عن حدود سياسية أو غيرها".

في 20 شباط 2005 صادقت الحكومة الإسرائيليّة على مسار الجدار الّذي أعيد تخطيطه وفقًا للمعايير المنصوص عليها في قرار المحكمة العليا الإسرائيليّة الصّادر في 30 حزيران 2004. تمّ تقليص حيّز التّماس إلى 9% من الضّفّة الغربيّة وإلغاء النّيّة في إقامة الجدار الشّرقيّ. في 30 نيسان 2006 وافق المجلس الوزاريّ المصغّر في إسرائيل تعديل مسار الحاجز الأمنيّ في عدّة مناطق وهو تغيير انعكس عبر ملاءمة المسار على الخريطة المعروضة في اجتماع الحكومة وتمّ تقليص حيّز التّماس إلى حوالي8% من مساحة الضّفّة الغربيّة.

يتمّ تشغيل عدّة أنواع من المعابر على طول الجدار: معابر للبضائع ومعبر للفلسطينيّين ومعبر للإسرائيليّين. بعض المعابر تقوم بالوظائف الثّلاث أو وظيفتين. أقيم 17 معبرًا وهي بمسؤوليّة وزارة الأمن / سلطة المعابر البريّة والجيش الإسرائيليّ. بالإضافة إلى ذلك تمّ تشغيل 32 بوّابة زراعيّة أخرى يوميًّا لمرور الفلسطينيّين فقط بناءً على "نظام التّصاريح".

تمّ حتّى اليوم بناء حوالي 470 كلم من الجدار ويحيط حيّز التّماس بحوالي 5% من الضّفّة الغربيّة وهناك ثلاث ثغرات رئيسيّة متبقّية: معليه أدوميم وغوش عتصيون وجنوب شرق جبال الخليل. كما تمّ استكمال حواجز "الأصابع" في مستوطنتي أريئيل وقدوميم. صرفت إسرائيل على المشروع نحو 20 مليار شاقل حتّى العام 2020.

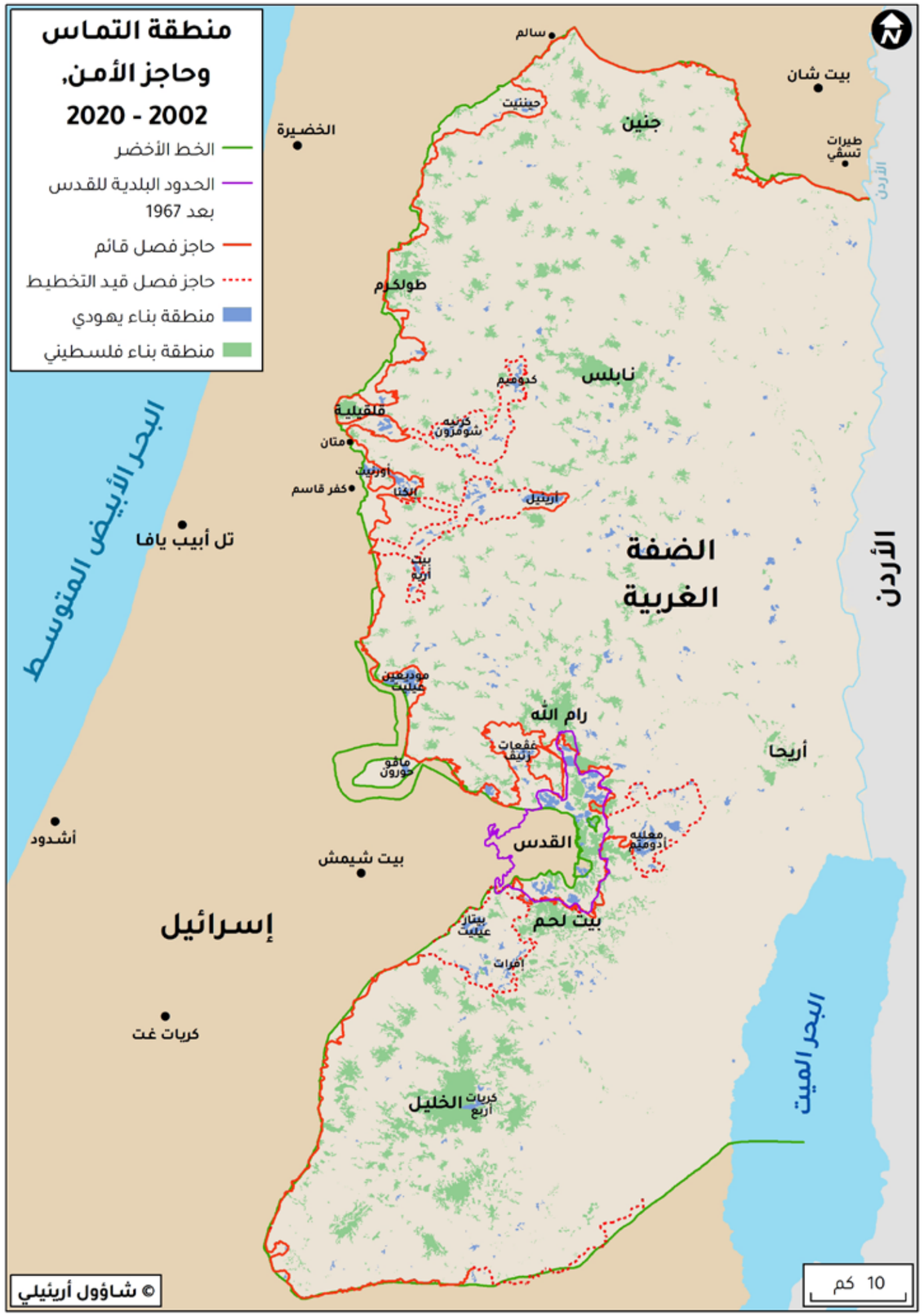

خطّة الانفصال

15 آب – 11 أيلول 2005

أعلن رئيس الحكومة أريئيل شارون لأوّل مرّة عن خطّة انفصال الارتباط عن قطاع غزّة وشمال الضّفّة الغربيّة في مؤتمر هرتسليا في 18 كانون الأوّل 2003. بعث شارون برسالة إلى رئيس الولايات المتّحدة جورج دبليو بوش في 14 نيسان 2004 معلنًا خطّة الانفصال: "بعد أن توصّلنا إلى نتيجة مفادها أنّه في الوقت الحالي لا يوجد شريك فلسطينيّ يمكن إحراز تقدّم معه بطرق سلميّة نحو تسوية [...] قرّرت الشّروع في عمليّة انفصال تدريجيّ [...] تهدف خطّة الانفصال إلى تعزيز أمن إسرائيل وتحقيق الاستقرار السّياسيّ والاقتصاديّ [...] أرفق المبادئ الأساسيّة لخطّة الانفصال لمراجعتكم [...] وكجزء من هذه الخطّة تعتزم دولة إسرائيل نقل المنشآت العسكريّة وجميع المستوطنات الإسرائيليّة في قطاع غزّة فضلاً عن المنشآت العسكريّة الأخرى وعدد قليل من المستوطنات في السّامرة [...]". وفي رسالة مرافقة لخطّة الانفصال تعهّد شارون بتنفيذ الخطوات المطلوبة بناءً على "خريطة الطّريق" الّتي عرضها الرّئيس بوش في حزيران 2002.

عشيّة تنفيذ خطّة الانفصال قال شارون في خطابه: "لقد حان اليوم. لقد بدأنا الخطوة الأصعب والأكثر إيلامًا - إخلاء مستوطناتنا من قطاع غزّة وشمال السّامرة [...] ليس سرًّا أنّني مثل كثيرين آخرين آمنت وأملت أن نتمكّن من التّمسّك للأبد بنيتسريم وكفار دروم. لكن الواقع المتغيّر في إسرائيل والمنطقة والعالم أوجبني على تقييم مختلف وتغيير المواقف". شرح شارون قراره بالكلمات التّالية: "لا يمكن التّمسّك بغزّة إلى الأبد. يعيش هناك أكثر من مليون فلسطينيّ ويتضاعف عددهم في كلّ جيل. إنّهم مكتظّون بكثافة لا مثيل لها في مخيّمات اللّاجئين في حالة من الفقر والضّيق وفي حاضنات الكراهيّة المتزايدة بدون آفاق للأمل".

لم يكتف شارون في خطّته الأصليّة بإخلاء 17 مستوطنة يهوديّة في قطاع غزّة؛ فقد كان يعتزم إخلاء 21 مستوطنة يهوديّة في الضّفّة الغربيّة بالتّوازي مع بناء الجدار الفاصل من أجل خلق تواصل فلسطينيّ جغرافيّ في الضّفّة الغربيّة. لكنّ ضغوطات مختلفة أجبرته على الموافقة على إخلاء أربع مستوطنات فقط في شمال السّامرة.

في 6 حزيران 2004 صادقت الحكومة الإسرائيليّة على خطّة الانفصال وفي 26 تشرين الأوّل 2004 صوّتت الكنيست بأغلبيّة 67 صوتًا لصالح الخطّة. في 20 شباط 2005 صادقت الحكومة الإسرائيليّة على إخلاء 21 مستوطنة يهوديّة في قطاع غزّة وشمال السّامرة (غنيم وكديم وحومش وسا-نور) وجميع المستوطنات اليهوديّة في غوش قطيف (نفيه دكليم وموراغ وغديد وغان أور وبدلوح وبني عتسمون وشليف وبيئات سديه ورفيح يام وقطيف وغاني طال ونيتسر حزاني وكفار دروم ونيتسريم ونيسنيت ودوغيت وإيلي سيناي). وفي 11 أيلول أعاد الجيش الإسرائيليّ انتشاره خارج قطاع غزّة على مسار الخطّ الأخضر.

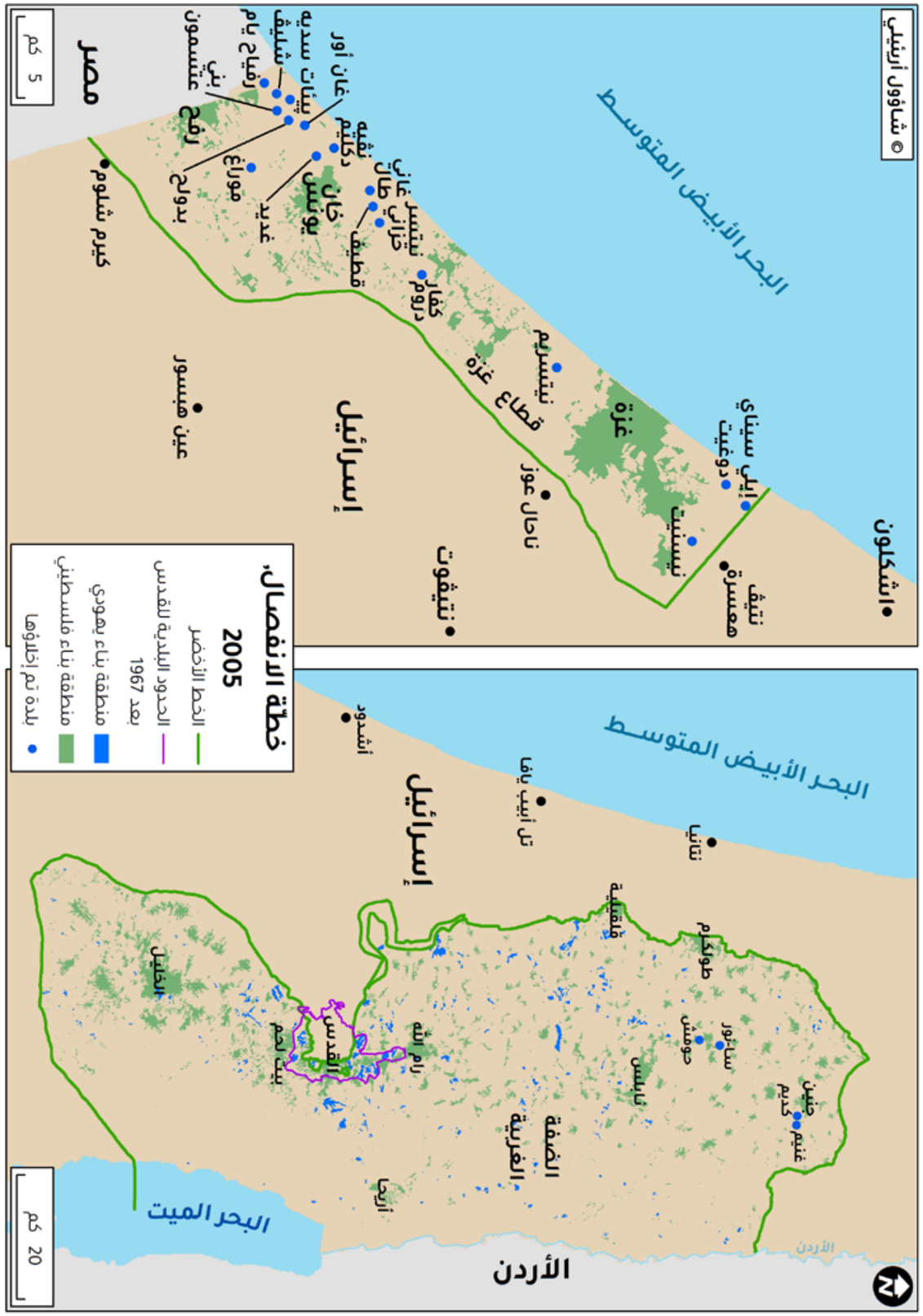

مؤتمر أنابوليس

2007 - 2008

عُقِدَ مؤتمر أنابوليس في الفترة من 27 إلى 28 تشرين الثّاني 2007 في أكاديميّة أنابوليس البحريّة في ولاية ماريلاند الأمريكيّة بمشاركة ممثّلين عن إسرائيل ومنظّمة التّحرير الفلسطينيّة واللّجنة الرّباعيّة - الاتّحاد الأوروبيّ والولايات المتّحدة والأمم المتّحدة وروسيا - وممثّلين عن معظم دول جامعة الدّول العربيّة. لم يكن مؤتمر أنابوليس تلخيصًا لمفاوضات سابقة بل محاولة لفتح "صفحة نظيفة" في المفاوضات وذلك خلافًا لاتّفاقيّات أوسلو ومؤتمر واي ولكن على غرار مؤتمر مدريد. كان هدف المؤتمر إعادة تحريك عمليّة السّلام الّتي تجمّدت منذ عام 2001 وتمهيد الطّريق لمفاوضات مكثّفة للتّوصّل إلى اتّفاق دائم بين الإسرائيليّين والفلسطينيّين. ترأّس الوفد الإسرائيليّ رئيس الحكومة إيهود أولمرت ووزيرة الخارجيّة تسيبي ليفني وترأّس الوفد الفلسطينيّ رئيس السّلطة الفلسطينيّة محمود عبّاس كرئيس منظّمة التّحرير الفلسطينيّة ورئيس الوزراء الفلسطينيّ سلام فيّاض.

في ختام المؤتمر تمّ تشكيل إدارة للمفاوضات في مكتب رئيس الحكومة الإسرائيليّ برئاسة العميد (احتياط) أودي ديكل وتمّ تعيين الأعضاء بقرار مشترك من رئيس الحكومة ووزيرة الخارجيّة. جرت المفاوضات على ثلاثة مستويات بالتّوازي من أعلى إلى أسفل (Top-Down) ومن أسفل إلى أعلى (Bottom-Up): (1) مستوى القادة - أولمرت وعبّاس اللّذان ناقشا القضايا الجوهريّة وصاغا تصوّرًا شاملًا للعمليّة السّياسيّة؛ (2) المستوى السّياسيّ – رؤساء طواقم المفاوضات تسيبي ليفني وأحمد قريع (أبو علاء) اللّذان ناقشا القضايا الجوهريّة وشكّلا لجنة توجيهيّة للمفاوضات؛ (3) المستوى المهنيّ - مستوى المفاوضين أودي ديكل وصائب عريقات اللّذان نسّقا المناقشات وأدارا 12 لجنة من الخبراء تناولت القضايا المهنيّة. استمرّت المفاوضات بشكل متواصل لمدّة ثمانية أشهر وشملت نحو 300 لقاء على مختلف المستويات.

ألحدود

إستندت المناقشات حول الحدود على فكرة تبادل الأراضي بين إسرائيل وفلسطين من أجل التّغلّب على التّوتّر الأساسيّ بين المواقف المبدئيّة للطّرفين بشأن قضيّة الأراضي. استند الجانب الفلسطينيّ بموقفه المبدئيّ على قرار مجلس الأمن الدّوليّ رقم 242 الصّادر في 22 تشرين الثّاني 1967 والّذي تمّ تبنّيه بعد أشهر قليلة من حرب عام 1967 والّذي ينصّ بجوهره من وجهة نظر الفلسطينيّين على عقد اتّفاقيّات سلام مقابل انسحاب إسرائيل من أراضي احتلّتها خلال الحرب. والحديث عن جميع مناطق الضّفّة الغربيّة وقطاع غزّة الّتي تشكّل حوالي 22% من مساحة فلسطين/أرض إسرائيل الانتدابيّة. بينما إدّعت إسرائيل بضرورة الأخذ بعين الاعتبار بحدود يمكن حمايتها وبالحقائق الدّيموغرافيّة الّتي نشأت على الأرض منذ حرب 1967. هدف تبادل الأراضي إلى الحفاظ على مساحة الدّولة الفلسطينيّة متطابقة مع مساحة الأراضي الّتي احتلّتها إسرائيل عام 1967 من ناحيةٍ وضمان تأييد المجتمع الإسرائيليّ للاتّفاقيّة عن طريق تقليص عدد المستوطنين في الضّفّة الغربيّة الّذين سيتمّ إخلائهم من النّاحية الثّانية.

في نهاية جولات المباحثات في 16 أيلول 2008 اقترح أولمرت ضمّ 6.5% (380 كلم مربّع) من الضّفّة الغربيّة إلى إسرائيل بما في ذلك 43 (من 138) مستوطنة وحيًّا يعيش فيهم 84% من أصل 486 ألف إسرائيليّ يعيشون خلف الخطّ الأخضر. ومقابل ذلك عرض أولمرت منح الفلسطينيّين 5.8% من الأرض بالإضافة إلى ممرّ برّيّ بين غزّة والضّفّة الغربيّة واحتُسِبَ الممرّ بين غزّة والضّفّة الغربيّة بنحو 0.7% إضافيّة لكونه عنصر نوعي للفلسطينيين على الرّغم من أنّ مساحته الحقيقيّة أقلّ من ذلك عشر مرّات. طالبت إسرائيل أن يبقى الممرّ تحت سيادتها. واستند تسويغ الأمر على حقيقة عدم وجود تواصل من هذا النّوع بين غزّة والضّفّة قبل حرب حزيران 1967. واعتقد أولمرت أنّه باقتراحه هذا يتيح لعبّاس الادّعاء أمام شعبه أنّه حصل على عرض تبادل أراضٍ بنسبة 1:1.

في تحديد خطّ الحدود الّذي اقترحته إسرائيل في أنابوليس تغلّب الاعتبار الدّيموغرافيّ - السّياسيّ الّذي يضمن ضمّ أقصى عدد من الإسرائيليّين إلى إسرائيل وصفر فلسطينيّين على الاعتبارات الأمنيّة للحدود القابلة للحماية وذلك خلافًا لما اقتُرِحَ في كامب ديفيد وعلى غرار ما اقتُرِحَ في طابا.

اقترح الفلسطينيّون رسميًّا تبادل أراضٍ بنسبة حتّى 1.9% من مساحة الضّفّة الغربيّة حيث يعيش 63% من المستوطنين ولكن في عدّة مناسبات أصبح من الواضح أنّهم مستعدّون لقبول نسبة 4% بشرط إجراء استفتاء فلسطينيّ للمصادقة على ذلك. كما رفض الفلسطينيّون مسبقًا فكرة ترك مستوطنات يهوديّة ومستوطنين يهود داخل الدّولة الفلسطينيّة ورفضوا أيضًا إجلاء الفلسطينيّين الّذين يعيشون في تخوم الكتل الاستيطانيّة الّتي ستُضمّ لإسرائيل. عرض الجانبان خرائط تفصيليّة لكنّهما لم يتركاها في يد الطّرف الآخر (يقول محمود عبّاس إنّه بعد أن قدّم له إيهود أولمرت الاقتراح الإسرائيليّ في منزله بالقدس في 16 أيلول 2008 رفض الأخير أن يترك له الخريطة فاضطرّ إلى استعادتها من الذّاكرة على منديل ورق).

لخّص أولمرت اقتراحه في مقالة نُشرت في صحيفة نيويورك تايمز في أيلول 2011 وكتب أنّ معايير السّلام معروفة وهي مدرجة في الاقتراح الّذي قدّمه إلى محمود عبّاس في أيلول 2008 والّذي تضمّن حسب أقواله تسوية على أساس حدود الرّابع من حزيران 1967 مع تبادل متّفق عليه للأراضي.

في نهاية عام 2008 مع بدء عمليّة "الرّصاص المصبوب" في قطاع غزّة ضدّ حماس توقّفت المحادثات. بعد ذلك استقال رئيس الحكومة أولمرت بسبب مثوله أمام المحكمة بتهمة الفساد.

القدس

خلال مفاوضات أنابوليس في السّنوات 2007 – 2008 بين رئيس الحكومة إيهود أولمرت ورئيس منظّمة التّحرير الفلسطينيّة والسّلطة الفلسطينيّة محمود عبّاس عرض الأخير المواقف المألوفة من كامب ديفيد وطابا. تضمّنت التّنازلات الفلسطينيّة ضمّ الأحياء اليهوديّة في القدس الشّرقيّة لإسرائيل (باستثناء حيّ هار حوما في جبل أبو غنيم الّذي أُقيم بعد اتّفاقيّة أوسلو) والإبقاء على الحيّ اليهوديّ ونصف الحيّ الأرمنيّ وكذلك حائط المبكى تحت السّيادة الإسرائيليّة. عرض رئيس الحكومة الإسرائيليّة موقفًا شمل جميع الأحياء اليهوديّة تحت السّيادة الإسرائيليّة وأضاف إليها قرية بيت صفافا في جنوب القدس الّتي قُسّمت خلال حرب 1948 ووحّدت تحت الحكم الإسرائيليّ بعد حرب حزيران 1967. أمّا بالنّسبة للحوض التّاريخيّ الّذي يضمّ البلدة القديمة وجبل صهيون ومدينة داوود في سلوان ووادي النّار وجبل الزّيتون فقد اقتُرح ألّا يتنازل أيّ من الطّرفين عن مطالبته بالسّيادة على كامل المنطقة ولكن يتمّ إنشاء منطقة خاصّة تحت الإدارة الإسرائيليّة - الفلسطينيّة المشتركة وبرعاية لجنة مكوّنة من خمسة أعضاء: إسرائيل وفلسطين والولايات المتّحدة والأردن والمملكة العربيّة السّعوديّة لفترة غير محدّدة.

وصف إيهود أولمرت ذلك لاحقًا بقوله: "اقترحت حلاً في القدس تكون بموجبه الأجزاء اليهوديّة تحت السّيادة الإسرائيليّة والأجزاء العربيّة تحت سيادة الدّولة الفلسطينيّة. اعتقدت أنّه بالإمكان التّوصّل إلى حلّ في الحوض المقدّس وتمّ وصف ذلك على الخريطة بشكل دقيق بحيث تشرف خمس دول على إدارتها وبضمنها إسرائيل وأن يكون مفتوحًا لجميع الأديان والمؤمنين".

الأمن

أحد المبادئ الّتي وجّهت المفاوضين الإسرائيليّين في مجال الأمن هو الامتناع عن تسوية دائمة قد تخلق واقعًا يكمنُ فيه تهديد أمنيّ لإسرائيل مقارنة بالوضع الحاليّ. لذلك طالبت إسرائيل أن تضمن المفاوضات مصلحتين: لا تسمح الدّولة الفلسطينيّة نموّ شبكة إرهاب داخلها وألّا تشكّل قاعدة للهجوم على إسرائيل في حال تشكّل ائتلاف كهذا من الجهة الشّرقيّة على المدى المتوسّط والمدى البعيد؛ ومنع أعمال إرهابيّة ضدّ إسرائيل مصدرها الدّولة الفلسطينيّة أو قد تمرّ عبرها.

خلقت المفاوضات توتّرًا بين الاعتراف باحتياجات إسرائيل الأمنيّة والمطالبة الفلسطينيّة بالسّيادة الكاملة على الأرض والجوّ والبحر. طالبت إسرائيل بوجود قوّات الجيش الإسرائيليّ في غور الأردن لفترة طويلة وتوحيد المجال الجويّ والفضاء الكهرومغناطيسيّ تحت السّيطرة الإسرائيليّة وفحص أمنيّ إسرائيليّ في المعابر الحدوديّة الخارجيّة للدّولة الفلسطينيّة والتّمركز في ثلاثة مواقع استراتيجيّة في الأراضي الفلسطينيّة.

كان رئيس الحكومة أولمرت مستعدًّا للتّخلّي عن وجود قوّات الجيش الإسرائيليّ في غور الأردن واستبدالها بقوّة دوليّة خلافًا لموقف الجهات المهنيّة. كما طُلب من إسرائيل التّخلّي عن السّيطرة على مناطق شرق الخط الأخضر المشرفة على السّهل السّاحليّ وحيث يتركّز 73% من سكّان دولة إسرائيل وحيث مطاراتها وأكثر من 80% من صناعاتها.

لقد تبلور نمط التّسوية المطلوبة من أجل تلبية الاحتياجات الإسرائيليّة وتقليص الضّرر بالسّيادة الفلسطينيّة والّذي شمل عدّة عناصر رئيسيّة: الأوّل، تجريد الدّولة الفلسطينيّة من القدرة العسكريّة على تهديد إسرائيل ومنع دعوة أو توقّف جيش أجنبي في تخومها. ويتمّ تقييد وسائل القتال الّتي تمتلكها قوّات الأمن الفلسطينيّة مثل الطّائرات والدّبّابات والمدافع والأسلحة الصّاروخيّة ويتمّ إعداد قوائم متّفق عليها بالأسلحة المسموحة والمحظورة. المجال الجوّيّ يكون لاستخدامات إسرائيل الأمنيّة إضافةً إلى استخدام الطّيران الفلسطينيّ المدنيّ. العنصر الثاني، يقيم الفلسطينيّون قوّة أمن داخليّة قويّة قادرة على تطبيق القانون وفرض النّظام العامّ ومحاربة الإرهاب ومنع نشوء شبكات إرهابيّة ومنع تهريب الأسلحة والتّسلّل. العنصر الثّالث، تحتفظ إسرائيل تحت إدارتها بمركزين استراتيجيّين للإنذار المبكر ووافق الفلسطينيّون على طواقم أمريكيّة وليست إسرائيليّة. العنصر الرابع - نشر قوّات دوليّة في المناطق الحسّاسة للطّرفين وخاصّة على الحدود الخارجيّة بين فلسطين والأردن ومصر وعلى المعابر الدّوليّة. أعرب الفلسطينيّون عن شعورهم بالتّهديد من جانب إسرائيل والشّعور بالحاجة إلى قوّة لحمايتهم في المستقبل من الغزو الإسرائيليّ ولكنّ إسرائيل رفضت نشر قوّات دوليّة كعازل بينها وبين الأراضي الفلسطينيّة. من مهمّة القوّات الدّوليّة الإشراف على تنفيذ التّرتيبات الأمنيّة وإنشاء آليّة للتّنسيق والاتّصال يتمّ تفعيلها بين جميع الأطراف.

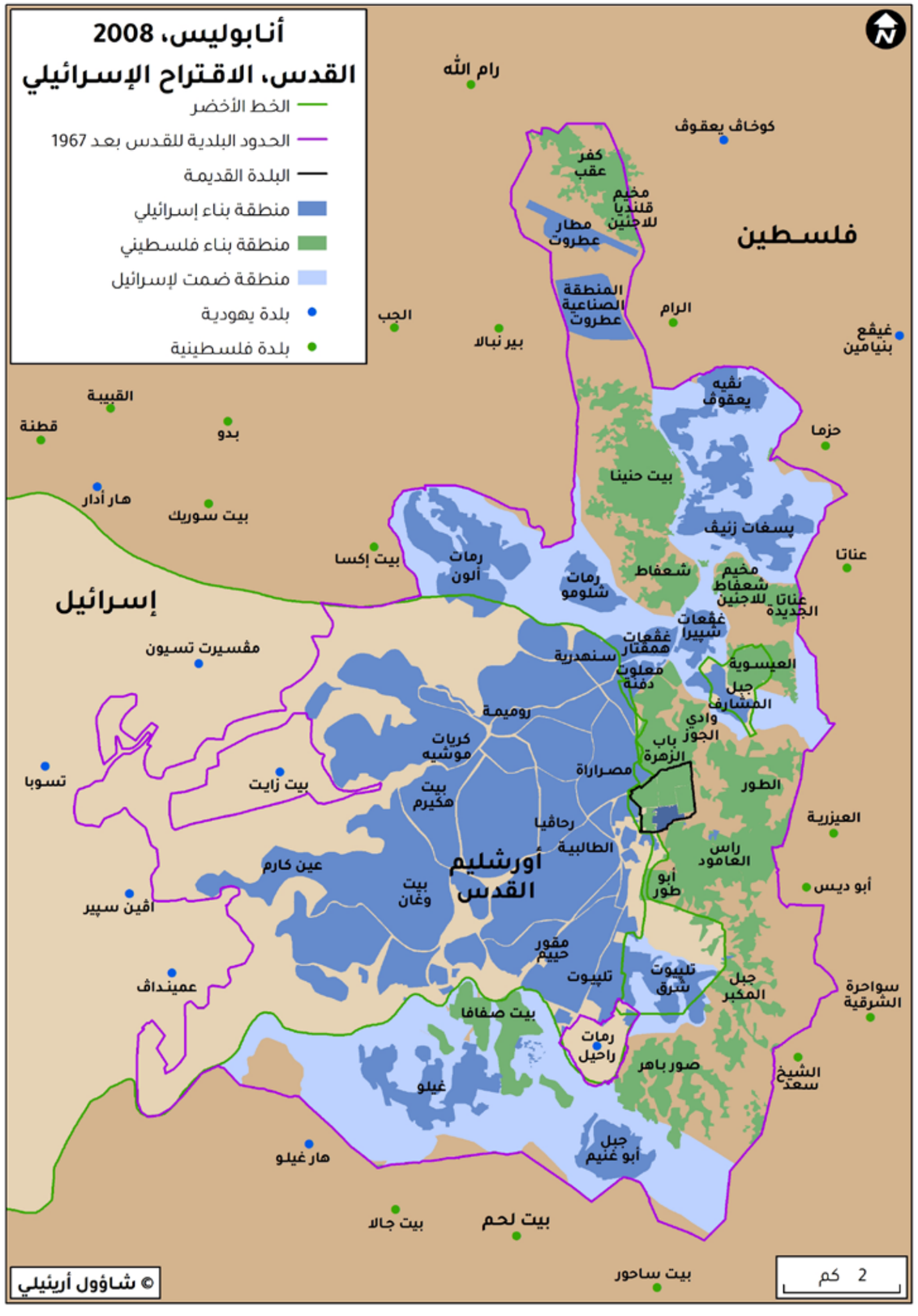

اللّاجئون

كانت قضيّة اللّاجئين هي الأكثر شحنًا وخاصّة على خلفيّة الرّواية الفلسطينيّة الّتي تكرّس مسؤوليّة إسرائيل الوحيدة والأخلاقيّة والقانونيّة لنشوء مشكلة اللّاجئين واستمرارها. كشفت المباحثات بين محمود عبّاس وإيهود أولمرت عن وجود فجوة كبيرة في مواقف الطّرفين بشأن صلاحيّة "حقّ العودة" للّاجئين الفلسطينيّين إلى داخل إسرائيل وعدد اللّاجئين الّذين ستستوعبهم إسرائيل: رفض أولمرت الاعتراف بحقّ العودة لكنّه وافق على استيعاب 1,000 لاجئ كلّ عام لمدّة خمس سنوات كبادرة إنسانيّة. من ناحية أخرى أعلن عبّاس أنّه لا يملك صلاحيّة التّنازل عن حقّ العودة الممنوح لأيّ لاجئ والتزم بالأرقام الّتي طُرحت في جولات المفاوضات السّابقة - استيعاب 10,000 لاجئ في إسرائيل كلّ عام لمدّة عشر سنوات (خلال المفاوضات في مؤتمر اللّاجئين كان استعدادٌ لخفض عدد اللّاجئين إلى 80 ألف). مع ذلك تجدر الإشارة إلى تصريح عبّاس في عام 2008 بشأن موافقته على الحدّ من عدد اللّاجئين المسموح لهم بدخول إسرائيل: "سيكون من غير المعقول مطالبة إسرائيل باستيعاب خمسة ملايين لاجئ أو حتّى مليون لاجئ [...] فهذا يعني نهاية دولة إسرائيل".

في أعقاب تدخّل وزيرة الخارجيّة الأمريكيّة كوندوليزا رايس تمّ الاتّفاق على إقامة آليّة دوليّة لمعالجة مشكلة اللّاجئين تكون مسؤولة عن تعويض اللّاجئين وإعادة تأهيلهم وتوطينهم في الدّول العربيّة المستضيفة واستيعابهم في دول ثالثة والعودة إلى تخوم الدّولة الفلسطينيّة. اتّفق الطّرفان على أنّه بعد إقامة الدّولة الفلسطينيّة وتشغيل الآليّة سيتمّ حلّ وكالة الأمم المتّحدة لغوث اللّاجئين (أونروا). إدّعى الطّرف الفلسطينيّ أنّ حلّ قضيّة اللّاجئين يجب أن يكون "عادلًا ومتّفقًا عليه" وعلى أساس المبادرة العربيّة للسّلام ووفق تفسيرهم لقرار الأمم المتّحدة 194 الّذي يكرّس حقّ العودة. في المقابل إدّعت إسرائيل أنّ حق العودة ينطبق فقط على أراضي الدّولة الفلسطينيّة بحيث تكون إسرائيل الوطن القوميّ للشّعب اليهوديّ وفلسطين الوطن القوميّ الفلسطينيّ. طالب الفلسطينيّون بالمسؤوليّة الأخلاقيّة والقانونيّة أو الاعتذار كعنصر أساسيّ لكنّ إسرائيل لم تقبل هذا المبدأ ووافقت فقط على الاعتراف بمعاناة الفلسطينيّين. طالب الفلسطينيّون بإعادة الممتلكات والتّعويض عن الأضرار الماديّة وغير الماديّة بما في ذلك الأضرار الّتي لحقت بالدّول المضيفة بينما اقترحت إسرائيل أن يتمّ تعويض اللّاجئين فقط بما يشمل اللّاجئين اليهود الّذين فرّوا من الدّول العربيّة. أمّا بالنّسبة لصندوق التّمويل للآليّة الدّوليّة لمعالجة قضيّة اللّاجئين فقد طالب الفلسطينيّون بمدفوعات إسرائيليّة واسعة بسبب مسؤوليّتها الشّاملة عن إلحاق الضّرر بالفلسطينيّين بينما عارضت إسرائيل مسألة مسؤوليّتها الشّاملة ووافقت على التّبرع بمبلغ ثابت يتمّ الاتّفاق عليه مسبقًا بين الطّرفين.

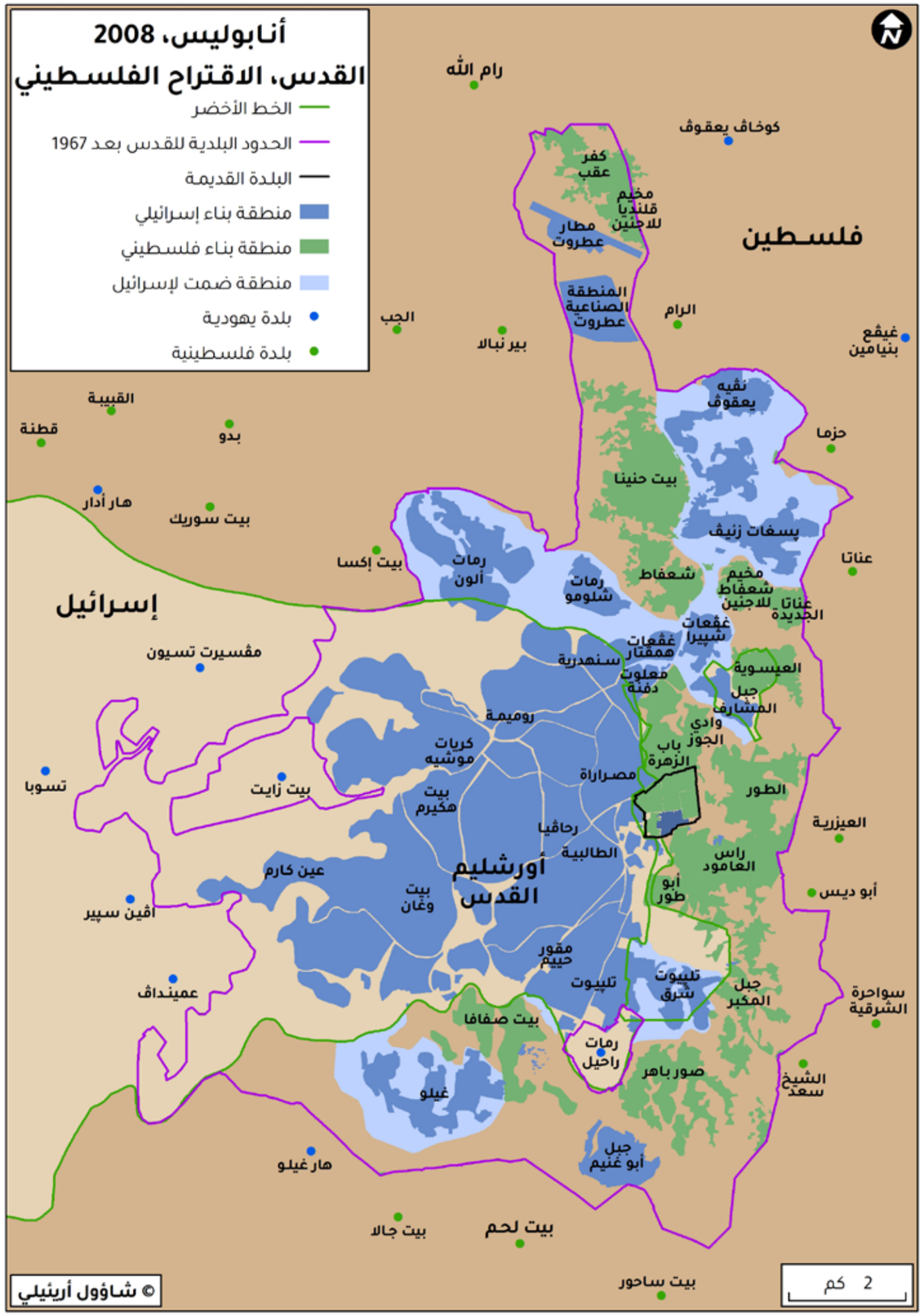

خطة الرّئيس ترامب للسّلام

28 كانون الثّاني 2020

"خطّة السّلام" للرّئيس الأمريكيّ دونالد ترامب عُرضت أمام العالم في 28 كانون الثّاني 2020 بعد أن جرت بلورتها خلال ثلاث سنوات من قبل الطّاقم الأمريكيّ لشؤون المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيّين برئاسة جاريد كوشنر كبير مستشاري الرّئيس.

خطّة السّلام هي إعلان نوايا وخطّة أساسيّة لحلّ النّزاع الإسرائيليّ الفلسطينيّ بمشاركة الدّول العربيّة وبقيادة الولايات المتّحدة. جوهرها هو تحقيق حلّ الدّولتين - إسرائيل وفلسطين من خلال تَبَنٍّ واضح للسّرديّة الإسرائيليّة. وهي تعطي أولويّة قصوى للمواقف الإسرائيليّة في القضايا الأمنيّة والقدس والمستوطنات واللّاجئين وتعطي تفسيرًا مختلفًا عن المعتاد لقرار مجلس الأمن رقم 242 مناقضًا لقرارات مجلس الأمن والجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة الأخرى ومن خلال تجاهل ما تمّ تحقيقه في المفاوضات السّابقة وما انتهت إليه.

وتشمل الخطّة النّقاط الأساسيّة الآتية:

الحدود: لن يكون لفلسطين حدود مع دول الجوار (مثل مصر من الغرب أو الأردن من الشّرق). ستكون أراضيها محاطة بأراضٍ ذات سيادة إسرائيليّة وطول الحدود بينهما 1,700 كلم. سيكون في فلسطين 17 جيبًا إسرائيليًّا وفيها 16,500 إسرائيليّ وستتمتّع هذه الجيوب بـ 130 كلم من الطّرق المخصّصة الّتي ستربطها بالأراضي الأخرى الّتي سيتمّ ضمّها. سيكون ضمن إسرائيل 43 جيبًا فلسطينيًّا يسكنها 106 ألف نسمة. يتمّ تبادل الأراضي بنسبة 1:2.13 لصالح إسرائيل وسيشمل نقل ما يقارب من 150,000 مواطن عربيّ إسرائيليّ مع بلداتهم إلى السّيادة الفلسطينيّة. ويتمّ ربط الضّفّة الغربيّة بقطاع غزّة عبر ممرّ برّيّ.

الأمن: سيكون لإسرائيل مسؤوليّة أمنيّة عليا في فلسطين وتكون فلسطين دولة بدون جيش ومنزوعة الأسلحة الثّقيلة. تتحمّل إسرائيل المسؤوليّة الأمنيّة في الجيوب الإسرائيليّة في الأراضي الفلسطينيّة وفي الجيوب الفلسطينيّة داخل الأراضي الإسرائيليّة وكذلك في الطّرق المؤدّية إليها. تسيطر إسرائيل على الحدود الخارجيّة لفلسطين وجميع معابرها ومجالاها الجوّيّ والبحريّ والفضاء الكهرومغناطيسيّ. يتمّ تفكيك الجدار الأمنيّ ويتمّ بناء جدار جديد أطول بأربع مرّات وبما يتلاءم مع الحدود الجديدة.

القدس: تبقى القدس الموحّدة تحت السّيادة الإسرائيليّة بالكامل بما في ذلك البلدة القديمة وجبل الهيكل (93٪ من مساحة المدينة الحاليّة) باستثناء الأحياء الّتي تقع خارج الجدار الأمنيّ. تتاح حرّيّة العبادة وحرّيّة الوصول إلى الأماكن المقدّسة تحت المسؤوليّة الأمنيّة الإسرائيليّة. ستتألّف العاصمة الفلسطينيّة من ثلاث وحدات جغرافيّة منفصلة عن بعضها تقع جميعها خارج الحيّز الّذي يعرّفه العالم العربيّ والإسلاميّ باسم "القدس" (القدس التّاريخيّة).

اللّاجئون: لن يعود اللّاجئون الفلسطينيّون إلى إسرائيل. لإسرائيل حقّ النّقض فيما يتعلّق بهويّة اللّاجئين الّذين سيحصلون على تصريح للتّوطين في فلسطين. تتمّ معالجة قضيّة السّكن والتّعويض من خلال آليّة دوليّة وإنشاء آليّة دوليّة منفصلة لتنظيم تعويض اليهود اللّاجئين من الدّول العربيّة.

تُوظّف خطّة الرّئيس ترامب للسّلام معظم المفاهيم السّائدة في العمليّة السّياسيّة الّتي سبقتها - دولتان وعاصمة فلسطينيّة في القدس وتبادل للأراضي والتّواصل الجغرافيّ ونزع السّلاح وغيرها - لكنّها تمنح لكلّ منها مضامين تتعارض مع كلّ ما ناقشه واتّفق عليه الطّرفان والمجتمع الدّوليّ على رأسه الولايات المتّحدة.

المعايير المنسجمة مع القرارات الدّوليّة والّتي وجّهت الأطراف تمّ تغييرها في خطّة ترامب إلى درجة لا يمكن التّعرّف عليها ألا وهي: الحدود على أساس حدود 1967 وتبادل الأراضي بنسبة 1:1 ودولة فلسطينيّة منزوعة السّلاح وترتيبات أمنيّة واسعة النّطاق وفي القدس عاصمتان على أساس التّوزيع الدّيمغرافي والتّرتيبات الخاصّة في الأماكن المقدّسة وكذلك عودة اللّاجئين إلى الدّولة الفلسطينيّة ومنح تعويضات وغيرها من التّرتيبات.

يطرح تحقيق خطّة السّلام هذه العديد من التّحدّيات السّياسيّة والإقليميّة والاقتصاديّة والدّيموغرافيّة الكبرى. ويضرّ بتواصل الدّولة الفلسطينيّة ولا يسمح بنسيج معقول لحياة السّكّان من حيث القانون والنّظام والاقتصاد والمجتمع؛ ويتطلّب ذلك من الجيش الإسرائيليّ ودولة إسرائيل تخصيص موارد وقوى بشريّة هائلة لسد احتياجات الأمن في جميع أنحاء النّطاق الفلسطينيّ؛ وهو يتحدّى المواثيق الدّوليّة المتعلّقة بحقوق الملكيّة وحرّيّة التّنقّل وغيرها.

الموقف الفلسطينيّ الّذي نشر ردًّا على طرح "صفقة القرن" يدلّ على عدم وجود شريك فلسطينيّ أو عربيّ مستعدّ لاستئناف المفاوضات مع إسرائيل والتّوقيع على تسوية دائمة إلّا على أساس التّفسير المقبول لقرارات الأمم المتّحدة والمفاوضات السّابقة.

رحّبت إسرائيل بقيادة بنيامين نتنياهو بخطّة ترامب للسّلام وهو الّذي كان شريكًا رئيسيًّا في صياغة الخطّة. علاوة على ذلك اعتبرت الأقليّة الصّارمة من مؤيّدي الضّمّ الأحاديّ الجانب الخطّة تأكيدًا لافتراضهم بأنّ فترة ولاية الرّئيس ترامب توفّر فرصة تاريخيّة لتحقيق رؤيتهم. في الوقت نفسه قدّم مجلس "يشع" (مجلس رؤساء المستوطنات في الضّفّة الغربيّة) تعديلاته على الخريطة أهمّها تشكيل تواصل جغرافيّ لضمّ جميع الجيوب الإسرائيليّة في الضّفّة ومن ناحية أخرى إلغاء معظم الجيوب الفلسطينيّة.

الفلسطينيّون بقيادة محمود عبّاس الّذين استبعدوا من العمليّة منذ البداية وامتنعوا عن التّعاون مع فريق الإدارة الأمريكيّة عند دعوتهم لذلك رفضوا المبادرة بشكل قاطع. يتراوح ردّ فعل العالم العربيّ والمجتمع الدّوليّ من عدم الالتزام ("سندرس الخطّة ثمّ نقرّر") مرورًا بالرّفض اللّطيف والنّاعم (التّمسّك بمبادرة السّلام العربيّة) وحتّى الرّفض الكامل دعماً للموقف الفلسطينيّ. خلاصة القول: فشلت المبادرة في امتحان قدرتها على إيجاد شريك فلسطينيّ و/ أو عربيّ آخر.

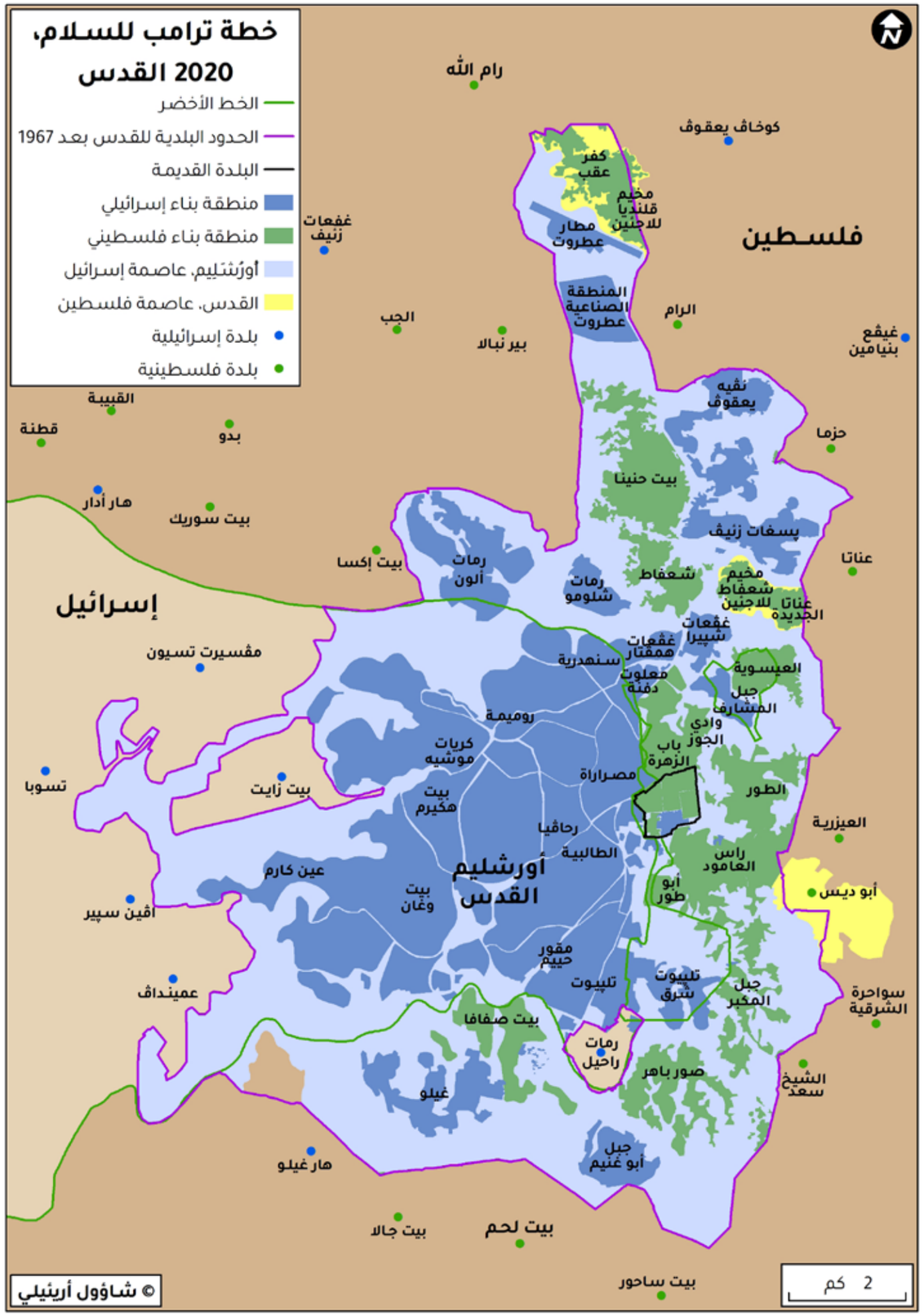

الحدود الإسرائيليّة الفلسطينيّة، مقترح لحدود مثلى

على افتراض أنّ الأساس المتّفق عليه - والمقبول على المجتمع الدّوليّ - لحلّ الدّولتين هو العودة إلى حدود عام 1967 (حدود ما قبل حرب حزيران) يجب أن يأخذ ترسيم الحدود المستقبليّة بين إسرائيل وفلسطين في الاعتبار أوّلاً وقبل كلّ شيء المبدأ الأساسيّ لتبادل الأراضي - المبدأ الّذي أرشد المفاوضات بين الطّرفين حتّى عودة بنيامين نتنياهو إلى الحكم عام 2009. لتبادل الأراضي ثلاثة "أثمان" رئيسيّة متداخلة بعضها ببعض: إخلاء المستوطنات اليهوديّة من الضّفّة الغربيّة واستيعاب سكّانها في إسرائيل؛ الإضرار بنسيج الحياة الفلسطينيّ وبالتّواصل الفلسطينيّ نتيجة قيام إسرائيل بضمّ "الكتل" و"الأصابع" الاستيطانيّة المتغلغلة في قلب الأراضي الفلسطينيّة؛ الإضرار بالبلدات الإسرائيليّة القريبة للحدود والقائمة داخل دولة إسرائيل والّتي سيُنتزع تبادل الأراضي منها ويقرّبها أكثر من الحدود الجديدة.

ينبع الضّرر الّذي سيلحق بنسيج الحياة الفلسطينيّ من العديد من المكوّنات المختلفة: الإضرار بالعلاقات الاقتصاديّة والأسريّة وتقليص إمكانيّة الوصول إلى المدينة والخدمات الطّبّيّة وحرمان القرويّين من القدرة على الاستمرار في امتلاك أو استخدام الأرض الّتي يمتلكونها وتقليص عدد العاملين في الزّراعة (الدّائمين والمؤقّتين) الإضرار بمنالّيّة مصادر المياه وإمكانيّة استخدامها وغيرها. من ناحية أخرى سيؤدّي تبادل الأراضي الإسرائيليّة إلى إلحاق أضرار اقتصاديّة وأضرار أخرى بالبلدات الإسرائيليّة الّتي تستخدم تلك الأراضي والّتي يجب دراستها وفقًا لمجموعة واسعة من المكوّنات مثل حجم الأراضي وبُعدها عن البلدة أو عن البنى التّحتيّة الأساسيّة وتخصيص الأراضي (الملكيّة والنّفوذ إلخ) ونوعيّة استخدام الأراضي والخطط المستقبليّة لتطوير المنطقة مثل توسيع البلدات وغيرها.

السّؤال الأصعب - على الأقلّ على المستوى السّياسيّ الدّاخليّ الإسرائيليّ - هو بالطّبع سؤال نطاق إخلاء المستوطنات وخاصّة تلك البعيدة عن الخطّ الأخضر: لن يؤدّي ضمّها إلى إلحاق ضرر واسع بنسيج الحياة الفلسطينيّ فحسب بل سيؤدّي إلى تبادل مساحات أوسع وبالتّالي سيتسبّب بأضرار واسعة للبلدات الإسرائيليّة داخل الخطّ الأخضر. إنّ أيّ محاولة للحدّ من ثمن المكوّن الأوّل ستفاقم من التّكاليف في المكوّنين الأخيرين: ضمّ عدد كبير من المستوطنات اليهوديّة سيمنع بطبيعة الحال إخلاء متّفق عليه (وقسريّ) لتلك المستوطنات ولكنّه سيزيد من تكلفة الإضرار بكلّ من نسيج الحياة الفلسطينيّ والبلدات الإسرائيليّة المجاورة للحدود وبالعكس: من أجل تقليل الضّرر اللّاحق بالفلسطينيّين والإسرائيليّين داخل الخطّ الأخضر يتطلّب إخلاء أوسع للمستوطنين من الضّفّة الغربيّة وتقليص نطاق تبادل الأراضي.

يكشف فحص كلّ هذه المكوّنات والاعتبارات أنّ الحدود المثالية بين إسرائيل وفلسطين ستتضمّن بشكل أساسيّ ضمّ الكتل الاستيطانيّة القريبة من الخطّ الأخضر. تتطلّب هذه الحدود المقترحة تبادل 242 كلم مربّع أي 3.9٪ من مساحة الدّولة الفلسطينيّة (6,205 كلم مربّع). الطّول المقترح للحدود سيكون 741 كلم وعدد المستوطنات اليهوديّة الّتي سيتمّ ضمّها هو 49 (بما في ذلك 12 حيًّا في القدس الشّرقيّة) وعدد الإسرائيليّين الّذين سيتمّ ضمّهم حوالي 513 ألف (79٪ من مجمل الإسرائيليّين الّذين يعيشون شرق الخطّ الأخضر). فيما يتعلّق بتبادل الأراضي: ستخسر 20 بلدة إسرائيليّة (داخل الخطّ الأخضر) 20٪ أو أكثر من أراضيها و 24 بلدة إسرائيليّة "تقترب" لمسافة تقلّ عن 1,000 متر للحدود المقترحة. ستفقد 69 بلدة فلسطينيّة ما معدّله 15.2٪ من أراضيها ولن يتضرّر التّواصل الجغرافيّ للأراضي والتّرابط السّكّاني الفلسطينيّ.

كلمة شكر

يصدر هذا الأطلس بمشاركة ومساعدة أشخاص أعزاء وأودّ أن أشكرهم جميعًا.

شكراً جزيلاً لبروفيسور ڤيرد ڤينيتسكي سروسي رئيسة معهد ترومان الّتي أتاحت بإصرارها الكبير للتّغلّب على كلّ الصّعوبات المعروفة ولادة هذا الأطلس وإلى جانبها تمناع كوهين التّي دفعت الأمور بتفانٍ لا نهاية له.

جزيل الشّكر لمولي ميلتسر محرّر هذا الأطلس ومحرّر كتبي الخمسة الأخيرة بإصدار دار النشر "كتب عليات هغاڤ" وكتب يديعوت على عمله المخلص والمهنيّ والمهذّب؛ وجزيل الشكر لدورون سقال على التحرير الجذريّ والمهني؛ ولمساعدي ريشف موريا الّذي عمل جادًّا على إعداد الخرائط بمهنيّة ودقّة وإبداع يستحقّ الثّناء؛ ولبروفيسور جدعون بيغر الّذي يمتاز كعادته بالملاحظات والإضاءات والتّصحيحات والدّقّة بصبر وعناية مهنيّة؛ والعميد (احتياط) أودي ديكل مدير INSS (معهد دراسات الأمن القوميّ الإسرائيليّ) على ملاحظاته حول مسار أنابوليس.

الشّكر لمعهد ترومان للسّلام والمؤسّسة اليهوديّة الأمريكيّة Israel Policy Forum وصندوق التّعاون الاقتصاديّ ومبادرة جنيف وحركة "ضبّاط من أجل أمن إسرائيل" على مساعيهم المشتركة ونشاطهم طويل الأمد لحلّ الصّراع الإسرائيليّ العربيّ الفلسطينيّ.

شاؤول أريئيلي
تشرين الثاني 2020

المراجع (بالعبرية)

אריאלי, שאול, כל גבולות ישראל. ספרי עליית הגג וידיעות ספרים, 2018.

أريئيلي، شاؤول، جميع حدود إسرائيل. كتب عليات هغاڤ وكتب يديعوت، 2018.

אריאלי, שאול, גבול בינינו וביניכם. ספרי עליית הגג וידיעות ספרים, 2013.

أريئيلي، شاؤول، حدود بيننا وبينكم. كتب عليات هغاڤ وكتب يديعوت، 2013.

אריאלי, שאול ומיכאל ספרד, חומה ומחדל. ספרי עליית הגג וידיעות ספרים, 2008.

أريئيلي، شاؤول وميخائيل سفراد، السور والاخفاق. كتب عليات هغاڤ وكتب يديعوت، 2008.

אריאלי, שאול, פרטנר ותובנית: 'חזון השלום' של הנשיא טראמפ מול חלופת שתי המדינות. Israel Policy Forum, 2020.

أريئيلي، شاؤول، شريك وخطة: 'رؤية السلام' للرئيس ترامب مقابل بديل الدولتين. Israel Policy Forum، 2020.

אריאלי, שאול, משיחיות על סלע המציאות: מפעל ההתנחלות ביהודה ושומרון – חזון או אשליה, 1967–2016. הקרן לשיתוף פעולה כלכלי, 2017.

أريئيلي، شاؤول، المسيحانية على صخرة الواقع: مشروع الاستيطان في يهودا والسامرة – رؤية أم وهم، 1967-2106. صندوق التعاون الاقتصادي، 2017.

אלדר, עקיבא, ראיון עם עמוס מלכא, ראש אמ"ן לשעבר. הארץ, יוני 2004.

الدار، عقيبا، مقابلة مع عاموس ملكا، رئيس هيئة المخابرات العسكرية سابقًا. هأرتس، حزيران 2004.

אורן, אלחנן. "מותני המדינה: התהוות הקו הירוק בשרון 1937~1947". בתוך: השרון, בין ירקון לכרמל, עורכים אבי דגני, דוד גרוסמן ואבשלום שמואלי. משרד הביטחון, 1990.

أورن، الحنان. "خاصرة الدولة: تشكّل الخط الأخضر في الشارون 1937-1947". في: الشارون، بين اليركون والكرمل، المحررون: آڤي دغاني، دافيد غروسمان وأفشلوم شموئيلي. وزارة الدفاع، 1990.

ברור, משה, גבולות ישראל – עבר, הווה ועתיד. יבנה, 1988.

برافر، موشيه، حدود إسرائيل – الماضي والحاضر والمستقبل. يڤني، 1988.

ברור, משה, "גורמים גיאוגרפיים בהתוויית גבול ארץ ישראל–מצרים". אריאל, 1999.

برافر ، موشيه، "عوامل جغرافية في تشكيل حدود أرض إسرائيل - مصر". أريئيل، 1999.

בן-עמי, שלמה, חזית ללא עורף. ידיעות ספרים, 2003.

بن عامي، شلومو، جبهة بدون عمق داخلي. كتب يديعوت، 2003.

בן גוריון, דוד ויצחק בן צבי, א"י בעבר ובהווה. יד יצחק בן צבי, 1918

بن غوريون، داڤيد واسحاق بن تسڤي، أرض إسرائيل في الماضي والحاضر. يد إسحاق بن تسڤي، 1918.

ביגר, גדעון, ארץ רבת גבולות. אוניברסיטת בן-גוריון, 2001.

بيغر، جدعون، بلاد متعددة الحدود. جامعة بين غوريون، 2001.

ביגר, גדעון ודוד שטנר, '"להב המחרשה קבע את הגבול" – גבול ישראל–ירדן 1922–1994". עיונים בתקומת ישראל, 2007.

بيغر، جدعون وداڤيد شتنر، "لهب المحراث حدد الحدود" – حدود إسرائيل الأردن 1922-1994". دراسات في نهضة إسرائيل، 2007.

ביגר, גדעון, "לבעיית קביעת הגבול הדרומי של ארץ ישראל לאחר מלחמת העולם הראשונה". המזרח החדש, 1981.

بيغر، جدعون، "مشكلة تحديد الحدود الجنوبية لأرض إسرائيل بعد الحرب العالمية الأولى". الشرق الجديد، 1981.

פורת, יהושע, ממהומות למרידה, התנועה הלאומית הערבית הפלסטינית 1929–1939. עם עובד, 1978.
پورات ، يهوشواع ، من اضطرابات إلى تمرد، الحركة القومية العربية الفلسطينية 1929-1939، عام عوفيد، 1976.
פורת, יהושע, צמיחת התנועה הלאומית הערבית הפלסטינאית 1918–1929, עם עובד, 1976.
پورات، يهوشواع، نمو الحركة القومية العربية الفلسطينية 1918-1929، عام عوفيد، 1976.
פונדק, רון ושאול אריאלי, ההיבט הטריטוריאלי במו"מ הישראלי–פלסטיני על הסדר הקבע, מכון פרס לשלום, 2004.
پوندك، رون وشاؤول أريئيلي، الجانب الإقليمي في المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية للحل الدائم، معهد بيرس للسلام، 2004.
דו"ח הועדה המלכותית (ועדת פיל). אתר הספרייה היהודית הווירטואלית (www.jewishvirtuallibrary.org).
تقرير اللجنة الملكية (لجنة بيل). موقع المكتبة اليهودية الافتراضية (www.jewishvirtuallibrary.org).
רבינוביץ', איתמר, רובי סיבל ועודד ערן, "מאה שנים לאחר חתימת הסכם סייקס–פיקו: אתגרים נוכחיים". מבט על, גיליון 822, 16 במאי 2016.
رابينوفيتش، إيتمار، روبي سيڤل وعوديد عران، "مئة عام بعد توقيع اتفاقية سايكس بيكو: التحديات الحالية". وجهة نظرة. العدد 822، 16 أيار 2016.
רובינשטיין, אליקים, "על הגבול ועל גבול ישראל–ירדן". אתר דעת, 2004.
روبنشتاين، اليكيم، "عن الحدود وعن الحدود الإسرائيليّة الأردنية". موقع داعت، 2004.
סעיד, אדוארד, שאלת פלסטין. מפרש, 1979.
سعيد، أدوارد، المسألة الفلسطينية. مفراس، 1979.
שר, גלעד, במרחק נגיעה. ידיעות ספרים, 2001.
شير، جلعاد، في متناول اليد. كتب يديعوت، 2001.
מפקדים למען ביטחון ישראל, גבול יציב, גבול היפרדות וביטחון בין ישראל לפלסטין. אפריל 2017.
ضباط من أجل أمن إسرائيل، حدود مستقرة، حدود الانفصال والأمن بين إسرائيل وفلسطين. نيسان 2017.
גלנור, יצחק, ושבו בנים לגבולם. מאגנס, 1995.
غلنور، إسحاق، وعاد الأبناء إلى حدودهم. ماغنس، 1995.
פרידמן, ישעיהו, מיתוס של כפל ההבטחות, בריטניה, הערבים והציונות, 1915–1920. מכון בן-גוריון, 2004.
فريدمان، يشعياهو، أسطورة ازدواجية التعهدات، بريطانيا والعرب والصهيونية، 1915-1920، معهد بن غوريون، 2004.
פרידמן, ישעיהו, "ביצד נקרע עבר הירדן מעל הבית הלאומי היהודי בארץ ישראל". עיונים בתקומת ישראל, כרך 15 (2005).
فريدمان، يشعياهو، "كيف تمزق شرق الأردن من البيت القومي اليهودي في أرض إسرائيل". دراسات في نهضة إسرائيل، المجلد 15 (2005).
פוגלמן, שי, "מה קרה ל-130 אלף האזרחים הסורים שהתגוררו ברמת הגולן ביוני 1967?". הארץ, 1.12.2010.
فوغلمان، شاي، "ماذا حدث مع 130 ألف مواطن سوري عاشوا في الجولان في حزيران 1967؟". هأرتس، 1.12.2010.
החלטת האו"ם על הקמת מדינה עברית, 1947. אתר הכנסת (www.knesset.gov.il), 2000.
قرار الأمم المتحدة حول إقامة دولة عبرية، 1947. موقع الكنيست (www.knesset.gov.il)، 2000.
בץ, יוסי, מדינה בדרך. מאגנס, 2000.
كاتس، يوسي، دولة في الطريق. ماغنس، 2000.
קרמר, זיוה, לאומיות ערבית וכינונן של מדינות ערב. עם עובד, 1989.
كريمر، زيڤا، القومية العربية وتأسيس الدول العربية. عام عوفيد، 1989.
חוזה שלום בין מדינת ישראל לבין הממלכה הירדנית ההאשמית, 1994. אתר הכנסת (www.knesset.gov.il), 2000.
معاهدة السلام بين إسرائيل والمملكة الأردنية الهاشمية، 1994. موقع الكنيست (www.knesset.gov.il)، 2000.
נאמן, אורי ודוד ארבל, הברעות גבוליות: ארץ ישראל מחלוקה לחלוקה. ידיעות ספרים,2011.
نئمان، أوري وداڤيد أربيل، الحسم الحدودي: أرض إسرائيل من تقسيم إلى تقسيم. كتب يديعوت، 2011.
יתום, דני, שותף-סוד: מסיירת מטכ"ל ועד המוסד. ידיעות אחרונות. 2008.
ياتوم، داني، شريك السر: من وحدة استطلاع هيئة الأركان العامة وحتى الموساد. يديعوت أحرونوت. 2008.